REPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة

المشروع السنوي للأداء
لمهمة المالية لسنة 2023

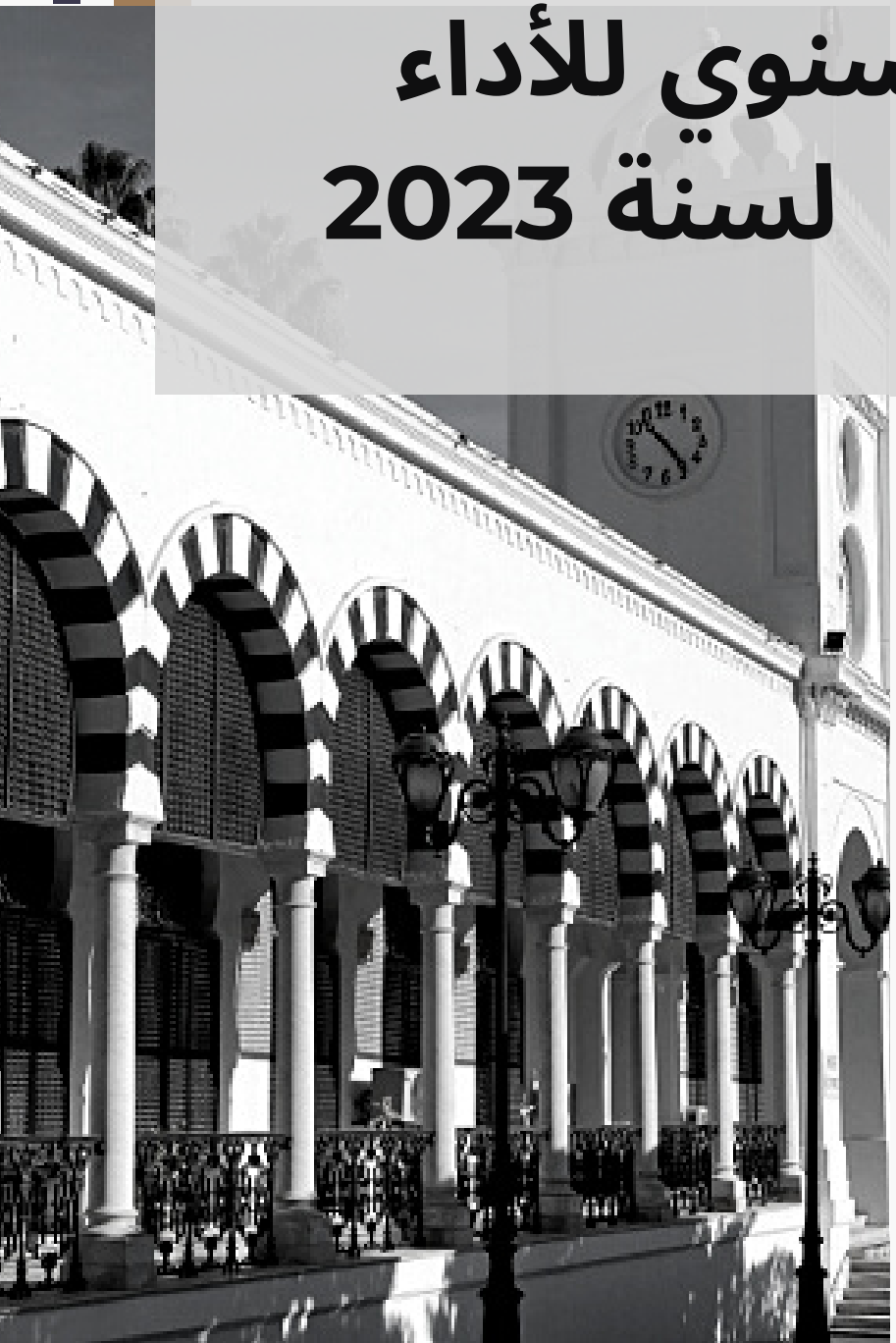

ديسمبر 2022

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة 1

1- تقديم إستراتيجية المهمة 2

2- تقديم برامج المهمة 9

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط 9

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 14

برنامج الديوانة 15

1- تقديم البرنامج 17

2- أهداف ومؤشرات الأداء 19

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 29

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 34

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 34

برنامج الجباية 37

1- تقديم البرنامج 39

2- أهداف ومؤشرات الأداء 41

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 49

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 50

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 51

برنامج المحاسبة العمومية 53

1- تقديم البرنامج 55

2- أهداف ومؤشرات الأداء 57

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 67

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 70

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025 71

برنامج مصالح الميزانية 75

1- تقديم البرنامج 77

2- أهداف ومؤشرات الأداء 79

2.3– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 84
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 87
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 87
برنامج الدين العمومي 89
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 91
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 92
2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 95
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 96
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 96
برنامج القيادة والمساندة 98
1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته 100
2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 102
2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج 118
3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج 123
3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024 124
الملاحق 127
بطاقات مؤشرات قيس الأداء
بطاقة فاعل عمومي
بطاقة إدراج مقاربة النوع الإجتماعي

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الديوانية والجبائية والمالية العمومية بصفة عامة. وتقوم في هذا الإطار برسم السياسات المالية للدولة وتطويرها بما يمكّن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحرص على ضمان التوازنات المالية، ومناقشة ميزانيات مختلف المهام، وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي. كما تتمّ استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم، أو إحداث وتنظيم الهياكل العمومية، أو مساعدة المؤسسات العمومية أو النفقات الاجتماعية وغيرها.

وتنبثق عن هذه المهام الكبرى جملة من الاختصاصات التي تباشرها مختلف البرامج والهياكل التابعة للمهمة تتعلق بالتصرف في الميزانية ومسك وإعداد الحسابيات العمومية، وإنجاز عمليات المراقبة الجبائية والديوانية والرقابة على الهياكل العمومية، وإعداد النصوص التشريعية والترتيبية، وكذلك التعهّد بالدور التنفيذي في مجال تعبئة الموارد بكافة أصنافها وتأدية النفقات العمومية.

ومن الجدير بالتأكيد أن مختلف برامج مهمة المالية اضطرت منذ سنة 2020 إلى مراجعة أولوياتها وأنشطتها تبعا للأزمة الصحية والاقتصادية خاصة أن أزمة المالية العمومية زادت حدة أمام تزايد حاجيات الإنفاق العمومي وتأخّر الحصول على موارد اقتراض خارجية.

واستمرّ الاقتصاد التونسي خلال سنة 2021 في مواجهة عدة تحديات، من أهمها تواصل تداعيات الجائحة Covid-19 وتأخّر الانتعاش المتوقّع على صعيد الاقتصاد العالمي والطلب الخارجي. ورغم شروع الاقتصاد التونسي في التعافي بتسجيل معدل نمو في حدود 3.1 % خلال سنة 2021، إلّا أن الميزانية استمرت في تسجيل عجز مرتفع بلغت نسبته حوالي 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2021 في ظل تباطؤ نمو موارد الميزانية وارتفاع نفقاتها، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الدين العمومي التي بلغت حوالي 79.2 % من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سنة 2021.

وحيث اتسم الوضع العالمي خلال السداسي الأول من سنة 2022 باندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية التي كان لها تداعيات هامة أثّرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التونسي والتوازنات المالية وانتظام تزويد السوق المحلية بالمواد الأساسية، وهو ما شكّل ضغوطات إضافية على ميزانية الدولة خاصة بالنسبة لنفقات الدعم بالعلاقة مع الارتفاع القياسي لسعر برميل النفط في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، فإن جميع الهياكل المنتمية إلى مهمة المالية تواصل مجهوداتها في سبيل تطوير أدائها وتحديث

توجهاتها وأولوياتها وآلياتها في سبيل تحسين الاستخلاص وترشيد النفقات وإحكام التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره بما يمكّن من تمويل حاجيات الميزانية وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة التي أصبحت تمثل هاجسا أمام تزايد كتلة الأجور ونفقات الدعم وضرورة الإيفاء بالالتزامات ذات الأولوية.

هذا وقد تمّ تسجيل تطور الاستخلاصات إلى موفى أوت 2022 بـــ 18.7% بالرغم من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الدقيق مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. ويتوقع البنك الدولي على مستوى الجباية، زيادة في المداخيل الجبائية بنسبة 15 % مقابل 12 % سنة 2021، بفضل إقرار بعض الإجراءات لتعبئة الأداءات غير المباشرة الإضافية. ويعزى هذا التطور إلى إنجاح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية 2022 وخاصة منها العفو الجبائي بفضل المجهودات الكبيرة المبذولة من المصالح المركزية والخارجية لوزارة المالية.
ومن الجدير بالإشارة إلى أن تونس حلّت في المرتبة 71 من بين 117 بلدا شملها تقرير المنظمة الدولية للشراكة حول الميزانية المتعلق بمؤشر الميزانية المفتوحة لسنة 2021، متقدمة 11 مرتبة عالميا مقارنة بنتائج تقرير 2019. ويأتي هذا التحسّن في تصنيف تونس العالمي جراء دخول القانون الأساسي الجديد للميزانية (قانون 15-2019)، حيز التنفيذ، ونشر جملة من الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية على غرار الميزانيات المفصلة للوزارات والتقرير حول وضعية المنشآت العمومية والتقرير حول النفقات الجبائية.

كما أن مهمّة المالية ساهمت في وضع مصفوفة الإجراءات العاجلة في إطار تنفيذ برنامج دفع وتنشيط الاقتصاد الوطني والتي تمت المصادقة عليها خلال مجلس وزاري منعقد بتاريخ 22 مارس 2022. وتهدف حزمة الإجراءات المستهدفة إلى استعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج المؤسساتي بما يساهم في استرجاع النشاط الاقتصادي عبر تحريك الاستثمار العمومي والخاص والعمل على الرفع من مستوى النمو تدريجيا. وتتمحور مصفوفة الإجراءات حول دعم سيولة المؤسسات المالية وتيسير النفاذ إلى التمويل، وإعادة تنشيط الاستثمار، وتسهيل الإطار القانوني والترتيبي للأعمال، وأخيرا تبسيط الإجراءات لدفع التصدير.

أما بالنسبة إلى سنة 2023، فإنه بالنظر إلى آفاق الاقتصاد العالمي التي تكتنفها العديد من المخاوف الناجمة خاصة عن تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية واضطراب سلاسل التزويد وارتفاع الكلفة اللوجستية مع ارتفاع غير مسبوق للأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية والطاقية، مما نتج عنه الزيادة الملحوظة في نسب التضخم في العالم والتوجه نحو تشديد السياسات النقدية فإن الوضعية تحتّم مواصلة مواجهة كل هذه التحديات. وفي هذا الإطار تمّ إعداد إطار مالي متوسط المدى يغطي الفترة المتراوحة بين 2023-2025 يندرج ضمن رؤية شاملة لتسريع وتيرة النمو وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنمية الاجتماعية. ويتضمن هذا الإطار توجهات تتضمن تقليص عجز الميزانية وتعزيز استدامة

الدين العمومي من خلال سياسات مالية تقوم على تدعيم الموارد وترشيد النفقات مع حماية الفئات ذات المداخيل المحدودة.

وتبعا لكل ما سبق، يتواصل العمل على تفعيل المحاور الإستراتيجية الأربعة لمهمة المالية والتي تتمثل في:

- ❖ دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو،
- ❖ برنامج إنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،
- ❖ تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
- ❖ مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي.

وفيما يلي الأولويات والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2023 والسنوات التي تليها حسب كل محور استراتيجي:

أ- دعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو:

تعمل مهمة المالية في إطار توجهات الحكومة على ضبط رؤية للمرحلة القادمة تقوم على مبادئ وأهداف وأولويات في الأمد المتوسّط والبعيد تضمن القطع مع المنحى التنازلي واستعادة نسق النشاط الاقتصادي وتحقيق التّعافي لآلة الإنتاج ومزيد دفع النّمو عبر دفع الاستثمار والتّشغيل وذلك من خلال بالأساس:

- وضع وتنفيذ إطار مالي متوسط المدى للفترة 2023-2025 لتقليص عجز الميزانية بشكل تدريجي بحيث ينخفض على مدار السنوات القادمة مع تعزيز استدامة الدين العمومي،
- تنفيذ الإجراءات العاجلة لدفع وتنشيط الاقتصاد الوطني المكلفة بها وزارة المالية، منها خاصة إصدار الأمر المتعلق بإجراءات وشروط بيع البضائع الموضوعة قيد الإيداع لدى مصالح الديوانة والتفويت في البضائع المتخلّى عنها لفائدة إدارة الديوانة وفي الأشياء المصادرة بموجب حكم بات أو الأشياء المتنازل عنها بمقتضى صلح مصادق عليه،
- تحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع المبادرة الخاصة من خلال إعطاء الأولوية لتحفيز القطاعات المتجددة ذات قيمة مضافة عالية على غرار الصناعات الصيدلية والطاقات المتجددة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإعداد إستراتيجية صناعية ودعم تنافسية الميادين الواعدة والصاعدة وكذلك تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص،

- دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تدعيم آليات تمويل المؤسسات الاقتصادية، وخاصة من خلال:

✓ مواصلة إصلاح القطاع المالي بتنفيذ الخطة المرتكزة على تطوير قطاعي التمويل والتأمين وإعادة هيكلة القطاع البنكي،
✓ تدعيم الإدماج المالي وتطوير قطاع التمويل الصغير وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومراجعة الإطار التشريعي المنظم للسوق المالية وتنشيط قطاع رأس مال مخاطرة،
✓ برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغرى لإكسابها الحجم والإمكانيات التي تمكنها من العمل بأكثر نجاعة،
✓ التقدم في تركيز بنك الجهات الذي يندرج في إطار المساهمة في تطوير المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والعمل على تنسيق تدخلات منظومة التمويل العمومي بالتكامل مع القطاع الخاص.

- ترشيد النفقات العمومية من خلال العمل على إحكام مراقبة تأدية النفقات العمومية وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي ومراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيّدة للنفقات،
- توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ ميزانية الدولة من خلال مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة،
- إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة ومواصلة التنسيق والتأطير ومتابعة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية،
- ضبط قواعد تصرف في الميزانية تطبيقا للقانون الأساسي للميزانية،
- تدعيم نجاعة التصرف العمومي عبر تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية من خلال تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة،
- والانخراط في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي التي تهدف إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مراحل التخطيط والبرمجة والتقييم وإعداد الميزانية قصد التقليص من أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات. وقد تمّ وضع اللبنة الأولى لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في إعداد الميزانيات القطاعية تطبيقا لأحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية الصادر بتاريخ 13 فيفري2019. وبادر رؤساء البرامج بتحديد أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز، ويتواصل العمل لتحسين إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجية القطاع.

كما تمّ خلال سنة 2022 إحداث لجنة لقيادة أعمال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ببرامج مهمة المالية تضم الإدارات العامة المعنية للمشاركة الفاعلة لاستغلال المعطيات والدراسات ذات العلاقة وتشخيص الصعوبات واقتراح الحلول لدعم وتطوير مكانة النساء ووقايتها من جميع أشكال التمييز الموجهّة ضدّها. وتتواصل أشغال هذه اللجنة خلال سنة 2023 لوضع خطة العمل والإجراءات الملائمة.

ب- برنامج إنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية:

أصبح الحد من العجز المتفاقم لميزانيّة الدّولة وإيجاد حلول جذريّة شاملة وهيكليّة لأزمة الماليّة العموميّة وتلافي مواصلة سياسة البحث عن التّوازن المالي الظرفي من الضروريات الأكيدة التي تطلّبت وضع برامج متعددة تتمثل بالأساس فيما يلي:

- مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية قصد إرساء نظام جبائي عادل وشفاف قادر على تحفيز الاستثمار الخاص دون إثقال كاهل الفاعلين الاقتصاديين من خلال:
  - تبسيط النظام والتحكم في النسب وترشيد الامتيازات الجبائية ومراقبتها،
  - مراجعة جباية مداخيل رأس المال،
  - تبسيط منظومة الأداء على القيمة المضافة بالتقليص في عدد النسب،
  - تحسين نظام إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة ورقمنته،
  - مواصلة توسيع قاعدة الأداء،
  - ترشيد الامتيازات الجبائية ومقاومة التهرب وإدماج القطاع الموازي،
  - ومراجعة النظام الجبائي لبعض الأنشطة والمنتجات الطاقية الملوثة ودراسة توحيد مختلف الاقتطاعات والمعاليم في معلوم واحد "المعلوم على الكربون".

- تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية من خلال:
  - تحسين الاستخلاص،
  - مقاومة التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي (إصلاح الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها وتحسين مساهمتها في المداخيل الجبائية)،
  - رقمنة إدارة الجباية وتيسير الخدمات للمطالبين بالأداء،
  - ودعم الشفافية وتفعيل التبادل الإلكتروني مع المطالبين بالأداء وتحسين الخدمات الإدارية وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية والترفيع في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد وتوسيع ميدان تطبيقها.

- المساهمة في إصلاح منظومة الدعم والحد من تأثيراتها على المالية العمومية وذلك بمواصلة الإجراءات التي تمكن من تخفيض فاتورة دعم الطاقة في إطار برنامج

إصلاحي متكامل يمكّن من توجيه الدعم إلى المجالات ذات الأولوية التي تتعلق بالأساس بتحسين أحوال المواطنين وخاصة المنتمين للفئات ذات الدخل المحدود،

- تحسين التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة مع الحرص على تنويع مصادره وتحسين آليات التصرف في المخاطر.

ت- تدعيم حوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي:

يحظى محور الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحوّل الرقمي برعاية خاصة من قبل مهمة المالية نظرا إلى أنه يعدّ أحد أهمّ ركائز التنمية الإداريّة حيث يرمي إلى تطوير خدمات على الخط، وتحديث أنظمة المعلومات الإداريّة وتوظيفها في خدمة المواطن، وإعادة هندسة الإجراءات الإداريّة ورقمنتها، والانتقال نحو إدارة متشابكة تتيح التعامل البيني والتبادل الألكتروني. وفيما يلي بعض الأولويات والبرامج التي تعمل عليها المهمة:

- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يهدف إلى تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء. كما يهدف إلى تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداءات، وكذلك إلى توفير حلول رقمية متطورة تمكّن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية،
- مواصلة تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، من خلال خاصة تطوير بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح لجميع المطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد وفتح الحساب الجبائي الوحيد الذي يمكن المطالبين بالأداء من الانتفاع بعدة خدمات عن بُعد.

مع الإشارة على أنه تمّ إنجاز عديد الخدمات حاليا نذكر منها: الإطلاع على الوضعية الجبائية من حيث إيداع التصاريح، إيداع مطالب للحصول على الشهائد الجبائية، إيداع وتحيين التصريح في الوجود، طلب الحصول على شهائد جبائية كالشهادة في الوضعية الجبائية، تحيين المعطيات المضمنة بالملف الجبائي، طلب الإنخراط في نظام التصريح عن بعد (télé-déclaration)... هذا وسيتمّ تفعيل خدمات أخرى إبتداءا من سنة 2023 على غرار:

- إيداع تصريح المؤجر،
- وإيداع مطلب إسترجاع فائض الأداء.

- تطوير منظومة جديدة لتصنيف الديون العمومية وفقا لمقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار قابلية الدين للاستخلاص على غرار أهمية مبلغ الدين وأقدميته، طبيعة نشاط المدين...،

-تطوير منظومة داخلية تعنى بالتصرف في الملفات المتعلقة بنزاعات الاستخلاص ومتابعتها تهدف إلى متابعة ملفات نزاعات الاستخلاص في مختلف أطوارها وتخزين المعطيات المتعلقة بها،
-مواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية الذي يهدف إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة،
- مواصلة العمل على رقمنة تسجيل العقود والكتابات والنقل وتوظيف معلوم الطابع الجبائي وتبادل الاعلامات والمكاتبات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالطرق الألكترونية الموثوق بها،
-تعزيز هياكل الجباية والاستخلاص برقمنة المعاملات والتحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الالكتروني للمعطيات،
-تركيز مشروع «NACEF» للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات caisses enregistreuses،
-تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص في اتجاه تحديث المسارات العملياتية وتبسيط اجراءات للمطالبين بالأداء، وكذلك توفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية.
-تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي)،
-ومواصلة رقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة وتطوير منظومة الدفع الالكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية.

ث- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي:

أصبحت ظاهرة التجارة الموازية والتّهريب والتهرب الجبائي من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الاقتصاد. وتلعب مهمة المالية دورا في غاية الأهمية لمقاومة هذه الظاهرة بعدد من الوسائل والآليات نذكر منها بالأساس:

- إعداد وتنفيذ خطة عمل لمقاومة التهرب الجبائي وتكريس العدالة الجبائية وتحسين التصرف في النظام التقديري من خلال خاصة تعزيز الحوكمة وحصر مستحقيه من صغار المستغلين والتقليص من عددهم باستثناء بعض الأنشطة من هذا النظام،

- مواصلة عمليات المسح الميداني الذي تم الشروع في إنجازها منذ بداية سنة 2022 بغاية التثبت من مدى أحقية المطالبين بالأداء في النظام التقديري وتطهير جذاذية المطالبين بالأداء،
- تحسين انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وترشيد المراقبة الديوانية والرفع من مردوديّتها وفق منهج التصرف في المخاطر،
- استغلال تشابك أنظمة المعلومات لاكتشاف كبار المتهربين والمهربين والتصدي لهم،
- مواصلة اتخاذ التدابير لإدماج القطاع الموازي،
- تنسيق مهامّ وأدوار مختلف الأطراف المتداخلة الفاعلة في الوزارة والمشاركة في مكافحة الفساد والغشّ التجاريّ والتهرّب الجبائيّ (مصالح الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية وهيئة الرقابة العامّة للمالية)،
- تعزيز قدرات المراقبين والمحقّقين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال،
- ووضع خطة اتصال تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال للتعريف بإنجازات المهمة وخطّتها العمليّة ذات العلاقة.

2- برامج المهمّة:

تتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج عملياتية وهي الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي وتتولى هذه البرامج تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تم اعتماد نسبة تطور لنفقات المهمة بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022.

قدّرت إعتمادات المهمة لسنة 2023 بـ1184000 ألف دينار أي بنسبة تطور بـ 8% مقارنة بسنة 2022، حيث شهدت نفقات التأجير إرتفاعا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك إلى زيادة الأجور وتعديل المنح الخصوصية المتغيرة. وأما نفقات التسيير فقد شهدت إرتفاعا بنسبة 12%.

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار، فقد سجلت إرتفاعا بنسبة 14% ويعود ذلك لإعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع المتواصلة التي تمت برمجتها تعهدا وعدم برمجة تعهدات جديدة بالنسبة للبرامج التي سجلت فواضل في السنوات السابقة.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة:ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 -2	التطور	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	869372	918631	49259	6%
	اعتمادات الدفع	869372	918631	49259	6%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	73293	82213	8920	12%
	اعتمادات الدفع	73293	82213	8920	12%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	41874	53241	11367	27%
	اعتمادات الدفع	41874	53241	11367	27%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	65790	51685	-14105	-21%
	اعتمادات الدفع	113762	129915	16153	14%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**1050329**	**1105770**	**55441**	**5%**
	اعتمادات الدفع	**1098301**	**1184000**	**85699**	**8%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 -2	التطور المبلغ (2) - (1)	التطور النسبة %
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	434767	433524	-1243	0%
	اعتمادات الدفع	462365	487027	24662	5%
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	207962	227164	19202	9%
	اعتمادات الدفع	217406	235112	17706	8%
البرنامج عدد 3	اعتمادات التعهد	311218	331664	20446	7%
	اعتمادات الدفع	320205	346025	25820	8%
البرنامج عدد 4	اعتمادات التعهد	9515	12519	3004	32%
	اعتمادات الدفع	10145	12655	2510	25%
البرنامج عدد 5	اعتمادات التعهد	2230	2361	131	6%
	اعتمادات الدفع	2245	2373	128	6%
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	84637	98538	13901	16%
	اعتمادات الدفع	85935	100808	14873	17%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1050329**	**1105770**	**55441**	5%
	اعتمادات الدفع	**1098301**	**1184000**	**85699**	**8%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	798 917	869372	918631	982052	1043764
نفقات التسيير	67 452	73293	82213	84679	87220
نفقات التدخلات	239 523	41874	53241	13259	13277
نفقات الاستثمار	38 782	113762	129915	139009	148740
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1 144 674**	**1098301**	**1184000**	**1219000**	**1293000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1169769**	**1112863**	**1199312**	**1235449**	**1310920**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
البرنامج 1	383 990	462365	487027	519489	552168
البرنامج 2	194 814	217406	235112	249839	263456
البرنامج 3	280 247	320205	346025	369007	391515
البرنامج 4	8 377	10145	12655	13583	14581
البرنامج 5	1 934	2245	2373	2547	2734
البرنامج 9	275 312	85935	100808	64536	68546
المجموع	**1144674**	**1098301**	**1184000**	**1219000**	**1293000**

المحور الثاني تقديم برامج المهمة

برنامج الديوانة

إسم رئيس البرنامج : السيدة نجاة الجوادي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج :20 ديسمبر 2021

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية

يسعى برنامج الديوانة لتعزيز بيئة سليمة وملائمة للاستثمار والمستثمرين من خلال الاستجابة لتطلعات مجتمع الأعمال وتقديم الدعم اللازم للمؤسسة والمتعامل الاقتصادي مع الحرص على حماية المجتمع والبيئة والمواطن ومقاومة الغش التجاري والتهريب.

ولتحقيق هذه الغاية ولتجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" يسعى البرنامج إلى الارتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملياتي إلى أعلى مستويات الحرفية والنجاعة بجعل إستراتيجيته تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة.

كما يعمل البرنامج على تطوير وملائمة وسائل وآليات عمله مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي، لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة ومن أهمها إطار معايير SAFE ودليل المتعامل الاقتصادي المعتمد ووثيقة "ديوانة القرن الحادي والعشرين" بالإضافة إلى إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية على غرار:

-اتفاقية كيوطو المعدلة،

-الإتفاقية الدولية للقبول المؤقت (Carnet ATA)،

-الإتفاقية الدولية للعبور الدولي (TIR)،

-والإتفاقية الدولية حول الحاويات.

إلى جانب عديد الإتفاقيات الثنائية المبرمة في إطار التعاون الإداري المتبادل في المجال الديواني مع عديد الدول، علاوة على إتفاقية أغادير للتبادل التجاري بين تونس ومصر والمغرب والأردن ولبنان والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والاعتراف المتبادل بالمؤسسات التي أسندت لها صفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد" واتفاقية تسهيل التجارة AFE للمنظمة العالمية للتجارة والتي صادقت عليها الدولة التونسية منذ فيفري 2017.

أمّا على المستوى الوطني فقد تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات، نذكر من أهمها اتفاقية اللجنة التونسية للتحاليل المالية والتي تهدف للتثبت في المصدر الغير شرعي للعملة الموردة والمصدرة (منصة حنبعل) واتفاقية مع الديوان الوطني للبريد حول الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات والخطايا بالإضافة إلى اتفاقية تبادل المعلومات مع الإدارة العامة للأداءات.

هذا وقد كان، لارتفاع نسبة رقمنة الإجراءات وخاصّة الخدمات الديوانية على غرار الخدمات الموجهة للتونسيين بالخارج خلال السنوات المنقضية، والشروع في تركيز نظام معلوماتي جديد، وتدعيم المكاتب المكلفة بالعمليات التجارية ووحدات الحرس الديواني بالوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة من خلال آلية إعادة التوظيف بالإضافة إلى نسبة

التأطير للعديد الديواني التي تفوق 54%، الأثر إيجابي في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المسطرة.

كما يحرص البرنامج على تجاوز النقائص الموجودة على مستوى استخلاص الديون المثقلة وتحسين التصرف في البضائع المحجوزة بالبيع أو بالإحالة ومتابعة القضايا الديوانية وتصفيتها، بالإضافة للبطء المسجل في رفع البضائع من الموانئ التونسية وخاصّة ميناء رادس نظرا للصعوبات اللوجستية وتعدد الأطراف المتداخلة في عمليات التسريح الديواني. هذا ويعتبر النقص الفادح للعديد الديواني وعدم تمكين سلك الديوانة من الإنتدابات خلال العشر سنوات الماضية، وتقليص الفوارق بين الرجل والمرأة بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص، من أهمّ النقاط التي يجب على الإدارة العامة للديوانة العمل على تحسينها في المستقبل.

وعلى هذا الأساس تمّ رصد المحاور التالية:

تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد آلية التصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.

تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري من خلال تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...)، مع مزيد العمل على تدعيم وحدات الحرس الديواني بالوسائل البشرية والمادية والمعدات الخصوصية اللازمة.

تحسين المداخيل الديوانية من خلال الرفع في المداخيل الديوانية ومراجعة وتعديل الأداءات والمعاليم الديوانية وتحسين إجراءات تحصيل الإيرادت.

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

2.1 الهياكل المتدخّلة:

يضم برنامج الديوانة إدارة عامة وحيدة وهي الإدارة العامة للديوانة تمّ تنزيله إلى 10 برامج فرعية:

- برنامجين فرعيين على المستوى المركزي "إسناد المصالح العملياتية" و"الحرس الديواني"،

- وثمانية (08) برامج فرعية جهوية (الإدارات الجهوية للديوانة: تونس الشمالية، تونس الجنوبية، جندوبة، سوسة، صفاقس، مدنين، القصرين وقفصة).

كما تساهم شركة شبكة تونس للتجارة (TTN) ومركز الإعلامية لوزارة المالية والذي تمّ إلحاقهما بالبرنامج عدد09 " قيادة ومساندة"، باعتبارهما فاعلين عمومين متدخلين، في تحقيق أداء برنامج الديوانة وبقية برامج المهمّة.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بتسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية، حيث أنه في ظل احترام التعهدات الدولية للبلاد التونسية في مجال تسهيل التجارة، وباعتبارها الهيكل المكلف بمراقبة حركة البضائع، تواجه الديوانة تحديات كبرى تكمن في ضمان المعادلة بين "تسهيل المبادلات التجارية" و"إحكام المراقبة والتصدي للغش التجاري".

ولهذا الغرض، فهي تعمل باستمرار على تبسيط الإجراءات الديوانية وتأليتها وتقليص آجالها وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات ولتطلعات المتعاملين الاقتصاديين.

هذا ويعمل البرنامج على تركيز علاقة شراكة مع المؤسسات مبنيّة على الثقة والشفافية بهدف الرفع من قدرتها التنافسية وخلق مناخ مشجّع للاستثمار.

وتم في هذا الإطار، ضبط 4 مؤشرات لقيس مدى تحقيق هذا الهدف.

- ✓ **المؤشر 1.1. 1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:**

يمكّن هذا المؤشّر من قيس وتقييم مساهمة الإجراءات الديوانية في تسهيل التجارة الخارجية، وذلك من خلال تحديد المدة الزمنية التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.

تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	يوم	**0.65**	**0.53**	**0.52**	**0.50**	**0.49**

يتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ وسيتمّ تفعيلها على غرار تألية الإجراءات الديوانية، وتركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج، بالإضافة إلى إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2024/2020 والذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شانها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني.

وإستنادا على تراجع أجل التسريح الديواني بصفة ملحوظة خلال سنة 2019 وكذلك ما تمّ تحقيقه خلال السداسية الأولى لسنة 2022، تمّت المحافظة على تقديرات 2023 و2024 المضمنة بالمشروع السنوي لسنة 2022 مع تحديد قيمة 0.49 يوم لسنة 2025.

✓ المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين:

يمكّن هذا المؤشر من متابعة تطوّر عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بهذه الصفة التي تسند إلى كل مؤسسة منتصبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا مرتبطا بالتجارة الخارجية و/أو اللوجستية تكون محل ثقة لدى إدارة الديوانة وتتوفر فيها جملة من شروط السلامة. وتتمتع هذه المؤسسات بتسهيلات عديدة من أهمّها الرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء على أن تتمّ لاحقا بمقرّ المؤسسة .

✓تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	عدد جملي	105	107	148	173	198

يرتبط تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023 و2024 و2025 بالنسبة لمؤشر عدد المتعاملين الإقتصاديين بالعدد الجملي للمطالب التي تمّ إيداعها من طرف المتعاملين الإقتصاديين قصد الإنتفاع بالصفة المذكورة وبنسبة المطالب التي تستجيب للشروط، وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن نسبة المطالب المقبولة والتي إنتفعت بالصفة قدّرت بـ 20%.

وإستنادا على ما تمّ تحقيقه في سنة 2021 وما تمّ إنجازه خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2022 (إضافة 18 مؤسسة) فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 و2025 ، بإضافة 25 مؤسسة في كل سنة إنطلاقا من العدد الفعلي المسجل لحد الآن وهو 123 مؤسسة.

✓ **المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني:**

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور لامادية الإجراءات والوثائق الديوانية منها التبادل الإلكتروني للتصاريح المفصلة للبضائع، وسند التجارة الخارجية، ووثائق المراقبة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولة، والسندات المدفوعة مسبقا. وتعتبر تأليه ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهمّ الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ والضغط أكثر على التكلفة ممّا ينجر عنه تحسين في مردودية المؤسسات وخلق مناخ إقتصادي ملائم للإستثمار.

✓ **تقديرات المؤشر 3.1.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	نسبة جملية	**70**	**89**	**72**	**74**	**76**

تبعا للقيمة التي تمّ تحقيقها في سنة 2021 وما تم تحقيقه خلال السداسية الأولى لسنة 2022 (70 %)، فإنه تقرر مراجعة القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 و2025 على النحو المبين بالجدول أعلاه وذلك بالنظر للصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحّد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخّلين على أن يتمّ في وقت لاحق تحديد المسؤوليات ونسب المساهمة بالنسبة لكل طرف متدخّل، وذلك على إعتبار أن هذا المؤشر يرتبط أساسا بنشاط شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعلين عموميين متدخلين بصفة مباشرة في نسبة لامادية الإجراءات الديوانية.

✓ **المؤشر 4.1.1 عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:**

يمكّن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط. وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن ومن المتعاملين الإقتصاديين، حيث ويتمّ كل سنة تطوير خدمات إضافية يتمّ عرضها على الخط.

✓ **تقديرات المؤشر 4.1.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	عدد	**20**	**21**	**22**	**23**	**24**

على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021، تمّ بالنسبة لهذا المؤشر المحافظة على القيم المنشودة المحدّدة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 وذلك مع تحديد عدد جملي "24 خدمة" بالنسبة لسنة 2025.

- **الهدف 2.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي **المتعلق بتعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري.** حيث ترتبط ظاهرة التهريب بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية فقد شهدت أشكالها ومجالاتها اتساعا كبيرا يضاهي تطور المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، ليشمل علاوة على تهريب السلع عبر مسالك موازية أو رسمية، تبييض الأموال، وكذلك "قرصنة" المنتجات الفكريّة والأدبيّة والثقافية.

ويعتبر التهريب من مكبلات نمو الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في نقص في موارد خزينة الدولة كما يشكل عائقا أمام الاستثمار ويخلّ بقواعد المنافسة بالنسبة للصناعيين والتجار الذين ينشطون في أطر قانونية ومنظمة ويساهم في تنامي ظاهرة التشغيل الهش.

ولهذه الاعتبارات جعلت الديوانة من مقاومة التهريب والغش هدفا استراتيجيا، وعملت للغرض على تطوير أساليب وآليات العمل ومزيد دعمها إلى جانب القيام بجملة من الإصلاحات التشريعية. وتم في هذا الإطار ضبط 3 مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

✓ **المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:**

يمكن هذا المؤشر من قيس فاعلية البرنامج في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	عدد	88296	111078	126413	145375	171542

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر. واستنادا على معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية (18%)، فقد تمّت المحافظة على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة للسنتي 2023 و2024 وتحديد 171542 محضر بالنسبة لسنة 2025.

✓ المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب:

يمكّن هذا المؤشر من تعزيز مجهودات البرنامج في مكافحة التهريب من خلال توفير الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة عبر متابعة عدد المحاضر المحررة في المجال.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المحاضر للحدّ من التهريب	عدد	22188	21888	24221	27854	31475

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر. وبالإستناد على معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والتي حدّدت بـ 13%. فقد تمّت المحافظة على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2023 و2024 مع تحديد 31475 محضر بالنسبة لسنة 2025.

✓ المؤشر 3.2.1: : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية:

يمكّن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة إنتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وهو ما يساعد على ضبط الحاجيات الفعلية المادية والبشرية لوحدات الحرس الديواني.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة جملية	**74**	72	75	78	**81**

يحتسب هذا المؤشر بمقارنة عدد الدوريات المنجزة بعدد الدوريات المنشود. وبالإعتماد على نسبة التطور لعدد الدوريات خلال السنوات المنقضية (3.6 % بالنسبة لسنة 2020 و5.7 % سنة 2021)، فقد تم تحديد القيم المنشودة للسنوات 2023 و 2024 و2025 بمعدل نسبة تطور تقدر بـ 4.65 %، كما هو مبين بالجدول أعلاه.

- **الهدف 3.1: تحسين التصرّف في المحجوز:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بـ**تحسين المداخيل الديوانية** حيث أسفرت مجهودات مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن حجز كميات هامّة للبضائع ووسائل النقل ممّا أدى إلى تراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

ولتلافي ذلك جعلت الإدارة العامة للديوانة من بين أولوياتها تحسين التصرف في المحجوز وذلك قصد التخفيض في كلفة ونفقات التصرّف وتحسين وترفيع عائدات الخزينة بالإضافة إلى حماية المستهلك وحسن التصرّف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز ودعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وتم في هذا الإطار ضبط مؤشرين لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

✓ **المؤشر 3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:**

يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة بما يساهم في تمويل خزينة الدولة.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد البيوعات بالمزاد العلني	عدد	**1070**	**1200**	**1250**	**1300**	**1350**

يمكّن هذا المؤشّر من إحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز، حيث ارتأت الإدارة العامة للديوانة تحيين القيم المنشودة نظرا لتأثر قيمة المؤشر بإستراتيجية إدماج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة للضغط أكثر على المصاريف المستوجبة. وعليه، تمّ تعديل القيم المنشودة لسنتي2023 و2024 على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 (1070 عملية بيع) مع تحديد عدد 1350 كقيمة مستهدفة لسنة 2025.

✓ **المؤشر 2.3.1: عددالإحالات:**

يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة.

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإحالات	عدد	**634**	**1400**	**700**	**750**	**800**

يحتسب هذا المؤشّر عدد الإحالات التي تمّ القيام بها لفائدة الجمعيات أو المنظمات الخيرية أو الاجتماعية وذلك حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز بالنسبة للبضائع التي تستجيب للشروط والمواصفات الصحية والتي تمّ التسريع في إجراءات استصفاؤها لفائدة الإدارة العامة للديوانة وذلك بالتنسيق مع المصالح القضائية المختصة.

وإعتمادا على ما تمّ إنجازه سنة 2021 (634 عملية إحالة). وما تم تحقيقه خلال السداسية الأولى لسنة 2022، تمّ تعديل القيم المنشودة لسنتي 2023 و2024 مع تحديد 800 عملية إحالة لسنة 2025.

✓ **المؤشر 3.3.1: عدد محاضر الإتلاف:**

يمكّن هذا المؤشر من احتساب عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة، و هو ما يساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.

✓ **تقديرات المؤشر 3.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد محاضر الإتلاف	عدد	**147**	**200**	**160**	**180**	**200**

يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).

وفي ظل الصعوبات المعترضة للحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارةالصحة ووزارةالداخلية...)، و بالإستناد على ما تمّ تحقيقه في سنة 2021 (147 عملية إتلاف) وعلى ما تم إنجازه خلال السداسي الأول لسنة 2022 (86 عملية إتلاف)، فقد تمّ تحيين القيم المنشودة لسنتي 2023 و2024 مع تحديد 200 عملية إتلاف لسنة 2025.

- **الهدف4.1.: تحسين المقابيض الديوانية:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بتحسين المداخيل الديوانية. وقد تم تغيير تسمية الهدف من "تحسين إستخلاص الديون" إلى "تحسين المقابيض الديوانية"، وذلك نظرا لأهمية مهمة الاستخلاص الموكولة لبرنامج الديوانة والتي تتمثل في تحصيل الأداءات والمعاليم عند التوريد والتصدير، من خلال مزيد التحقق من دقة العناصر المصرح بها علاوة على متابعة التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها، بالإضافة إلى إستخلاص الديون المثقلة والحرص على جعلها مصدر مداخيل إضافية لخزينة الدولة.

✓ **المؤشر 1.4.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة:**

يقيس هذا المؤشر مدى نجاعة البرنامج في استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة، بما يمكن من متابعة تطور نسبة إستخلاصها، وذلك بفضل تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة.

- **تقديرات المؤشر 1.4.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إستخلاص الديون المثقلة	نسبة	**0.25**	**0.30**	**0.35**	**0.40**	**0.45**

شهد استخلاص الدّيون المثقلة تطوّرا هامّا في السنوات الأخيرة وخاصّة في سنة 2021 بنسبة ارتفاع تقدّر بـ 7.28% بالمقارنة مع سنة 2020.

وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 تمّت المحافظة على القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 كما هو مبين بالجدول أعلاه، مع تحديد نسبة 0.45% بالنسبة لسنة 2025.

✓ المؤشر 2.4.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:

يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح.

- **تقديرات المؤشر 2.4.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	نسبة	0.38	0.33	0.30	0.27	0.25

تمّت المحافظة على القيم المنشودة لسنوات2023 و2024 وذلك على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2021، مع تحديد نسبة 0.25 % لسنة 2025.

✓ المؤشر 3.4.1: القيمة الجملية للمقابيض الديوانية:

يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة إستخلاص المقابيض الديوانية سواءا المتأتية من المعاليم والأداءات الديوانية المستخلصة والمتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية أو المتأتية من إستخلاص الديون المثقلة علاوة عن البيوعات بالمزاد العلني.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
القيمة الجملية للمقابيض الديوانية	قيمة (مليون دينار)	8409.4	10500	13125	16406	20507

يحتسب هذا المؤشر بتجميع القيمة الجملية للمقابيض الديوانية المستخلصة خلال السنة من طرف المصالح الديوانية. وإستنادا إلى القيمة المتوقّع تحقيقها في سنة

2022 والمتمثّلة في 10500 مليون دينار، فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024،2023 و2025 بإعتماد نسبة تطوّر سنوية تقدّر بـ 25%.

- **الهدف5.1.: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق **بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي**. وهو يتنزل في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية والذي نصّ على ضرورة ضبط هدف إستراتيجي ومؤشرات قيس أداء تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع. ويعد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من بين العوامل الهامة التي تمكّن من تحقيق أهداف البرنامج من خلال خلق مناخ عمل جيد وتكريس روح العمل الجماعي من خلال التكامل والإنسجام بين الجنسين لبلوغ الأهداف المحدّدة والمرجوة. ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشرين إثنين.

✓ **المؤشر 1.5.1 :نسبة النساء من التكوين المستمر:**

يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر أساسي للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.

- **تقديرات المؤشر 1.5.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النساء من التكوين المستمر	نسبة	%12	%14	%16	%17	% 18

تمّ بالإستناد لما تم إنجازه خلال السداسي الأول لسنة 2022 والذي بلغت فيه نسبة مشاركة النساء في التكوين 16.8% تحيين القيم المنشودة لسنوات 2023، و2024 مع تحديد نسبة 18 % بالنسبة لسنة 2025. هذا مع العلم أن عدد النساء بسلك الديوانة قد بلغ 1174 في موفى شهر جوان 2022 وهو ما يمثّل نسبة 15.7% من العديد الجملي للديوانة الذي بلغ 7462 في نفس الفترة.

✓ **المؤشر 2.5.1 :نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار:**

يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية (مدير أو رئيس مكتب). وتبرز أهمية هذا المؤشر من خلال إعطائه صورة حقيقية لمجهودات البرنامج قصد التكريس لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تشريكها الفعلي في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبط وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

- **تقديرات المؤشر 2.5.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار	نسبة	%9	%11	%13	%15	% 16

يتمّ إحتساب هذا المؤشر بمقارنة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب بالعدد الجملي للخطط القيادية صلب الإدارات المركزية والجهوية. وقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنتي2023 و2024 بزيادة نسبة 2% لتبلغ 16% في موفى 2025.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1. 1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:	**المؤشر 1.1.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع**	0.52	**نشاط عدد 2: تنمية القدرات** **نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد**		- استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في احتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée) والتي تمكن من تحديد الصعوبات والعراقيل على مستوى كامل السلسة اللوجستية بهدف معالجتها مما يساهم تقليص آجال تسريح ومكوث البضائع بالموانئ. - تركيز تطبيقة إعلامية بمنظومة

		الديوانية			SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدّة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الآجال العادية والمحدّدة مسبقا (Timeur) قصد التدخل لحل الإشكاليات المعترضة والتسريع في التصاريح الديوانية موضوع التأخير.
	المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	148	**نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة** **نشاط عدد 2: تنمية القدرات** **نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية**		-تعزيز خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديّتها. -التنسيق المتواصل بين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد ومختلف المكاتب الجهوية (مكاتب الإلحاق) والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تتعرض لها الشركات المنتفعة بهذه الصفة. - دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الانتفاع بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات من خلال تنظيم حملات تحسيسية. - ابرام إتفاقيات الإعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة ممّا سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية. - إجراء دورات تكوينية حول استعمال التطبيقة الإعلامية الجديدة الخاصّة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد.
	المؤشر 3.1.1: نسبةلامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	**72**	**نشاط عدد 2: تنمية القدرات** **نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية**		- تأليةإجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.

	المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الوابالمتعلقة بالتسريح الديواني	**22**	**نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية**		- إضافة خدمات أخرى على موقع واب الإدارة حسب الحاجيات المحتملة. - تحيين ومتابعة البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب بصفة دورية - تدعيم سياسة التواصل والإتصال من خلال تعزيز خلية الإتصال بالموارد البشرية الضرورية للردّ على تساؤلات ومشاغل المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين الواردة على موقع الواب في أحسن الآجال.
الهدف 2.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة	**المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري**	126413	**نشاط عدد 2: تنمية القدرات** **نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية**		تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة. -الإستغلال الحيني لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية مما سيساهم في المتابعة الحينية للمحاضر.
	المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	**24221**	**نشاط عدد 2: تنمية القدرات**		- تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...) - إعداد قائمات في المخازن والمستودعات المعدّة لتخزين البضائع المهربة (النقاط السوداء). - إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية تتضمن خاصة المواد المهرّبة حسب القطاعات، المواقع، المسالك، المهربين والمخالفات المرفوعة من قبل كافة الأسلاك. - التطوير والتمكين من التكنولوجيات الضرورية لتعقّب وسائل النقل المستعملة في
	المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة:	75			

			نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية		التهريب - تنظيم عمليات مداهمة المخازن والمحلات المستهدفة - إحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية. - تعميق الأبحاث على المستوي الديواني، الجبائي والتجاري في أهم عمليات التهريب المحبطة. -الإنخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة (GLOBAL ،AIRCOP ،SHIELD،CCP ، ...) - منع عمليات العبور البري بالنسبة لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريب والتجارة الموازية. - وضع آلية تقفي الأثر بالنسبة لبعض المواد الحساسة (المواد الكحولية المستوردة). - إجراء دورات تكوينية مستمرّة مشتركة في مجالات الإستعلام، المراقبة المرورية والتدخل، مكافحة التهريب، الجرائم المالية والجرائم المنظمة.
الهدف 3.1: تحسين التصرّف في المحجوز:	**المؤشّر 1.3.1: عددالبيوعات بالمزاد العلني:**	**1250**	**نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية**		- إعداد مشروع أمر يتعلق بشروط وإجراءات بيع البضائع الموضوعة قيد الإيداع لدى مصالح الديوانة والتفويت في البضائع المتخلّى عنها لفائدة إدارة الديوانة وفي الأشياء الصادرة بموجب حكم بات أو الأشياء المتنازل عنها بمقتضى صلح مصادق عليه. - إحداث خلية مركزية لتنسيق وتنظيم عمليات البيع
	المؤشّر 2.3.1: عدد الإحالات:	**700**	**نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية**		
	المؤشّر 3.3.1: عدد محاضر الإتلاف:	**160**	**نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي**		

			والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		
الهدف 1.4: تحسين نسبة استخلاص الديون:	المؤشّر 1.4.1 نسبة إستخلاص الديون المثقلة	0.35	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية		- الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها - حث قباض الديوانة على متابعة إستخلاص الديون المثقلة والحرص على عدم ضياعها بالتقادم (تنسيق ومتابعة). -إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق - برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق. - التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP. - تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. - اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص). - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. -دراسة إمكانية إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.
	المؤشّر 2.4.1نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات	0.30			- المتابعة الدورية للتصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها. - حث إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم

	المستوجبة بشأنها				يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.
	المؤشّر 3.4.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها				
الهدف 5.0.1:المساواة بين النساء والرجال:	**المؤشّر 1.5.1 حصة النساء من التكوين المستمر**	**%16**	**نشاط عدد 2: تنمية القدرات**		- تدعيم نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية في مختلف الإختصاصات.
	المؤشّر 2.5.1 نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار	**%13**	**نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة**		

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية هما فاعلان عموميان واللذان ينتميان إلى برنامج عدد 9 "قيادة ومساندة"، يتدخلان في إطار أداء برنامج الديوانة من خلال مساهمتهما في تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية لتحقيق هدف "تسهيل عمليات التسريح الديواني" من خلال مؤشر الأداء "نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني".

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

بلغت ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2023 بما قدره **487 027** أ د مقابل 462705 أ د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 و 462365 ألف دينار حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ5%.

هذا وتم إعداد هذه التقديرات على ضوء الحاجيات الفعلية والضرورية لسير مصالح البرنامج حسب مختلف الأقسام، كما تم فيها مراعاة المنهج المعتمد في تحديد الحاجيات الإضافية حسب النسب المظبوطة في مناشير إعداد الميزانية.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 2-	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	319 910	349 515	360 365	10 850	3%
نفقات التسيير	36 821	34667	39205	4 538	13%
نفقات التدخلات	367	4523	4537	14	0%
نفقات الاستثمار	26 892	73660	82920	9 260	13%
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**383 990**	**462 365**	**487 027**	**24 662**	**5%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	319 910	349 515	360 365	385 838	411 087
نفقات التسيير	36 821	34667	39205	40381	41593
نفقات التدخلات	367	4523	4537	4545	4553
نفقات الاستثمار	26 892	73660	82920	88724	94935
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**383 990**	**462 365**	**487 027**	**519 489**	**552 168**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**463365**	**488027**	**520489**	**553168**

- **نفقات التأجير:**

شهدت نفقات التأجير نسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2022 ويعود سبب هذا التطور أساسا إلى حاجيات الإدارة من الإعتمادات لتغطية الترقيات المبرمج انجازها وكذلك تدرج الأعوان والانتدابات.

هذا ونلاحظ أيضا ارتفاعات في اعتمادات التأجير خلال السنوات من 2023 إلى 2025 بسبب التقديرات التي اتخذتها الإدارة لمواجهة الانتدابات المزمع انجازها خلال هذه الفترة.

- **نفقات التدخلات :**

يلاحظ ارتفاعا كبيرا في تقديرات هذا القسم وذلك بسبب خلاص مقادير التنفيل لأعوان سلك المصالح الديوانية المحالين على التقاعد وتقديرات الإدارة للأعوان الممكن إحالتهم على التقاعد خاصة بعد صدور الأمر الرئاسي المتعلق بالإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية.

- **نفقات الاستثمار:**

يعتبر التطور المتواتر في حجم الإعتمادات المخصص للإستثمار والمقدرة بـ 13% أمرا ضروريا لحاجيات الإدارة من التهيئة واقتناء التجهيزات والمعدات التي تدخل في إطار مواكبة الإدارة للتطور العالمي لوسائل العمل.

هذا وتم إبرام اتفاق مع البنك العالمي لتمويل اقتناء منظومة معلوماتية جديدة ومتطورة لتعويض المنظومة القديمة سند في إطار المشروع الثالث لتنمية الصادرات.

برنامج الجباية

إسم رئيس البرنامج السيدة فتيحة الغربي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : جانفي 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1 تقديم الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج الجباية أساسا في تعبئة موارد الخزينة من خلال تأمين أعمال المراقبة والنزاع الجبائي مع الحرص على حسن تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بقاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوى وغيرها من الموارد الجبائية الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية، وكذلك العمل على تيسير وتبسيط إجراءات القيام بالواجبات الجبائية وتحسين جودة إسداء الخدمات للمطالبين بالأداء من خلال نشر المعلومة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي والسهر على تحسين جودة الإستقبال وتقليص آجال معالجة المطالب والعرائض.

وينتفع برنامج الجباية بمساعدات فنية وتمويل مشاريع في إطار اتفاقيات وبرامج شراكة بين وزارة المالية وهياكل دولية من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية.

كما يسعى برنامج الجباية إلى الإيفاء بتعهدات مضمنة باتفاقيات مبرمة مع هياكل وطنية ومنظمات دولية تهدف لإثراء قاعدة المعلومات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية من خلال تبادل المعلومات بصفة آلية أو عند الطلب على غرار:

- **هياكل وطنية:** الإدارة العامة للديوانة والسجل الوطني للمؤسسات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولجنة التحاليل المالية وبورصة الأوراق المالية ...

- **منظمات دولية:** الملتقى الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية (معاهدة FATCA)...

هذا، ويعتمد برنامج الجباية على منظومة تطوير كفاءات عصرية من خلال برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد تمكّن من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي وذلك بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي للتكوين ومع بعض المنظمات الدّولية فيما يخص التّعاون الدولي في مجال التكوين على غرار الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا ومركز اللقاءات والدراسات لمسيري الإدارات الجبائية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ويرتكز برنامج الجباية على موارد بشرية ذات كفاءة عالية ونسبة تأطير مرتفعة حيث بلغت نسبة تأطير إطارات الصنف أ1 مقارنة بباقي الأعوان دون اعتبار العملة **46,6%**.

ورغم نقطة القوة هذه يبقى من الضروري تعزيز البرنامج بموارد بشرية إضافية لتدارك النقص المسجل على هذا الصعيد بهدف مزيد التحكم في النسيج الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي باعتبار أهمية دور البرنامج في تعبئة موارد إضافية لفائدة ميزانية الدولة خاصة في ظل التحديات التي تعرفها البلاد في هذا الظرف الاستثنائي، حيث يعوّل البرنامج من خلال الهياكل المكلفة بالمراقبة الجبائية على تكثيف عمليات المسح الميداني لحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقيه، وإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية وتحسين نسبة التغطية في المراقبة الجبائية بآلية المراجعة الجبائية وخاصة من خلال تفعيل عمليات المراجعة المحدودة وبالتالي لابد من تدعيم البرنامج بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية بالنظر لحجم التحديات وأهمية جذابية المطالبين بالأداء.

من جهة أخرى يعتزم البرنامج وضع خطّة عمل لمعالجة الفوارق الإحصائية المعاينة بين الجنسين على مستوى سلسلة المسؤوليات حيث بلغت نسبة المسيّرين الإناث 12 % من المجموع الجمليّ للمسيّرين (رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات، رؤساء خلايا المراجعة ورؤساء المراكز الجهوية ورؤساء الوحدات المركزية) والحال أن الإناث يمثلن 52% من مجموع أعوان برنامج الجباية.

هذا ويتطلع برنامج الجباية إلى إرساء وتكريس مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة في كافة أوجه التصرف الإداري والمالي وكذلك إلى تطوير وسائل وطرق العمل للارتقاء بمصالحه إلى أفضل مستويات الحوكمة وفقا للمعايير والمواصفات الدولية المتعارف عليها الخاصة بإدارة الجباية العصرية.

وبناء على ذلك يتم تركيز العمل على المحاور والأولويات الاستراتيجية التالية:

- مزيد التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي والعمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن القطاع المنظم من خلال ملائمة التنظيم الهيكلي وضبط مشمولات مصالح إدارة الجباية في إتّجاه تعصير هياكلها وحسن توظيف الموارد البشرية والمادية بما يستجيب لمتطلبات التصرف الحديث.
- دعم قدرات الأعوان في مجالات التكوين المتعلقة بالتصدي لتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح ودعم السلامة المعلوماتية وتبادل المعلومات عبر آلية التعاون الدولي.

- إرساء نظام معلوماتي جديد ومتطوّر، تتوفر فيه الشروط اللازمة لتأمين السلامة المعلوماتية ويساهم في حسن التصرف.
- توجيه برمجة المراجعات الجبائية وحسن اتخاذ القرار من خلال تثمين المعطيات المضمنة بقاعدة البيانات المستقصاة باعتماد آلية التصرف في المخاطر.
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال تدعيم سياسة الاتصال والتواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية وخاصة المستثمرين منهم من خلال تطوير عدد الخدمات المسداة عن بعد وتنويع قنوات الاتصال (هاتف، بريد إلكتروني، مواقع واب، تطبيقات إعلامية، مواقع التواصل الاجتماعي...) وتبسيط الإجراءات الجبائية.

وعليه يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
3. ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مرد وديتها.

2.1- الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج الجباية هيكلا وحيدا هو الإدارة العامة للأداءات. وقد تمّ تنزيل هذا البرنامج إلى 32 برنامجا فرعيا موزعة بين أربعة (04) برامج فرعية على المستوى المركزي و28 برنامجا فرعيا على المستوى الجهوي.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

الهدف 1.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي تدعيم سياسة الاتصال والتواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية" وهو ما يمكن من تيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية وحث المطالبين بالأداء على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وتطوير الخدمات الموضوعة على الخط وكذلك تحسين جودة استقبال المواطنين.

المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد:

في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم منذ سنة 2012، إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح

الإدارية. وفى صورة تعذر مدّه بالمعلومة في الحين يتعهد مركز الإرشاد بالاتصال به والإجابة عن سؤاله في اجل أقصاه 48 ساعة.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	%	99.94	100	100	100	100

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

وبالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية يواصل البرنامج المحافظة على متابعة هذا المؤشر نظرا للأهمية البالغة من حيث الحرص على التواصل مع المواطنين فيما يتعلق بالإرشاد الجبائي وإعطاء المعلومات الدقيقة في إطار الشفافية مع تحديد نسبة 100 % للسنوات 2023-2025.

هذا مع التذكير أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية:

يندرج هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى التخلي تدريجيا عن طريقة التصرف اليدوي تتعلق بمجموعة من الشهائد المسلمة من قبل مصالح الجباية إلى المتعاملين معها واستبدالها بتطبيقة إعلامية تمّ وضعها للغرض بما يساهم في توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف العبء على الأعوان. وقد تم في مرحلة أولى برمجة 35 شهادة بالنسبة للفترة 2018-2022 وفي مرحلة ثانية برمجة 10 شهائد لسنوات 2023-2025 .

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	خدمة	5	5	4	3	3

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى السنوات:

يمكّن المؤشر من متابعة نتائج أعمال إدراج الشهائد بالتطبيقة الإعلامية سنويا وفقا لمخطط التنفيذ، وبناءًا على الإنجازات المحققة خلال السنوات السابقة تعتزم الإدارة استكمال إدراج بقية الخدمات الإدارية على مدى سنوات 2023-2025 كما يبينه الجدول أعلاه.

المؤشر 3.1.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما

أُدرج هذا المؤشر بوثيقة المشروع السنوي للأداء للمهمة بعنوان سنة 2022. وقد تمّ اختياره بالنظر لأهمية تقليص آجال الإرجاع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية التي تضرر الكثير منها على مستوى السيولة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتمكن نتائج هذا المؤشر من متابعة نسبة معالجة الإدارة للملفات في غضون 30 يوما من تاريخ إيداعها مستوفاة الشروط والوثائق.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.1.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	%	19.9	25	27	29	31

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بالنظر للنتائج المسجلة سنة 2021، تمّ تقدير نسبة الإجابة على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما بـ 27% لسنة 2023 وستعمل مصالح الجباية على تحسين نتائج المؤشر من خلال تقليص آجال دراسة الملفات بتقدير نسبة 29% لسنة 2024 و31% لسنة 2025.

الهدف 2.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي "التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي والعمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن القطاع المنظم " وهو ما يمكن من تقييم مدى نجاعة مصالح الجباية في الحد من ظاهرة التهرّب الجبائي ودفع المطالبين بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي.

المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة:

يمكّن المؤشر من تقييم مدى نجاعة تدخلات البرنامج في دفع المطالبين بالأداء إلى تسوية وضعياتهم من حيث إيداع التصاريح الجبائية. وتسعى إدارة الجباية إلى دفع المطالبين بالأداء لإيداع تصاريحهم الجبائية.

انجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	نقطة	25	24	26	27	28

بالرغم من الصعوبات المالية والظروف الإقتصادية التي تشهدها أغلب القطاعات، يتطلّع البرنامج إلى العمل على ترفيع هامش تحسين عدد نقاط نسبة الإيداع تبعا لتدخلات مصالح المراقبة بمعدل نقطة من سنة إلى أخرى باعتبار ما تمّ إنجازه سنة 2021.

المؤشر2.2.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية:

يساهم هذا المؤشر في كشف ومعاينة المخالفات الجبائية بواسطة محاضر جبائية جزائية يتمّ تحريرها من قبل أعوان الإدارة المؤهلين في إطار مراقبة الواجبات الجبائية الأساسية من خلال القيام بعمليات المراقبة بالطريق العام أو بزيارة المحلات المهنية (إيداع تصاريح، وثائق مسك المحاسبة، فواتير...).

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	محضر	48 808	55 000	51 000	53 000	55 000

أخذا بعين الاعتبار لما تمّ إنجازه سنة 2021 وما تم تحقيقة إلى غاية سبتمبر 2022 (27569 محضرا) ، تسعى مصالح الجباية إلى الترفيع في نجاعة تدخلاتها من خلال رفع الجهود لكشف المخالفات الجبائية ومعاينتها بواسطة محاضر جبائية جزائية وتعديل القيم المنشودة للسنوات 2023-2025 بزيادة 2.000 عملية كشف لمخالفة.

المؤشر 3.2.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية:

تسعى مصالح الجباية إلى تحسين نسبة التغطية بآلية المراجعة الجبائية من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتكثيف اعتماد عمليات المراجعة المحدودة بما يمكن من تقليص مدة المراجعة وترفيع عدد العمليات المنجزة وذلك بهدف التثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.

ولمساندة المصالح المكلفة بالمراجعة تسعى المصالح المركزية إلى تدعيم نظام الاستقصاء والنفاذ إلى المعلومة الجبائية من خلال تدعيم الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.2.2:عدد عمليات المراجعة الجبائية	عملية مراجعة	13 917	25 000	18 000	22 000	26 000

أخذا بعين الاعتبار لما تمّ إنجازه سنة 2021 وما تم تحقيقة إلى غاية سبتمبر 2022 (7817 عملية مراجعة)، وبهدف مزيد تحسين نسبة تغطية النسيج الجبائي، يسعى البرنامج إلى الترفيع في عدد عمليات المراجعة بمعدل 4.000 عملية إضافية بالنسبة للسنوات 2023-2025 من خلال دعوة مسؤولي البرامج الفرعية إلى الحرص على تكثيف استعمال آلية المراجعة المحدودة.

الهدف 3.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها

يتنزل هذا الهدف في إطار توجيه تدخلات مصالح المراقبة من خلال تثمين المعطيات المضمنة بقاعدة البيانات المستقصاة وانتقاء الملفات باعتماد آلية تحليل المخاطر نحو:

- القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائيّة المستوى المطلوب مقارنة بأهميّة وحجم نشاطهم
- مقاومة القطاع الموازي وحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقيه
- تفضيل آلية الصلح على النزاع الجبائي خاصة عندما تقترن عملية التسوية بالتزام المطالب بالأداء بإمكانية الدفع بالحاضر (كليا أو جزئيا) وذلك أخذا بعين الاعتبار للضغوطات التي تشهدها المالية العمومية وضرورة توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة.

المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية:

يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الإعتراض على قرار التوظيف الإجباري.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداءالهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية	مليون دينار	3 706	4 000	4 500	5000	5 500

تسعى مصالح الجباية إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل نسبة لا تقل عن 10% مقارنة بالسنة السابقة وذلك من خلال حسن استغلال المجهودات المبذولة على مستوى تكثيف وتنويع مصادر قاعدة الإستقصاءات والمعطيات من جهة وتثمين المعلومة الجبائية الرقمية من جهة أخرى.

المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

يتمثل المؤشر في قيس مدى نجاعة مصالح المراقبة في توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة من خلال مقاربة مجموع المبالغ المدفوعة بالحاضر من مجموع المردود المالي المتأتي من تدخلات منتهية بصلح.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	%	32.20	36.0	37.0	38.0	39.0

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة والرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة نقطة كل سنة اعتبارا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها معظم المؤسسات.

المؤشر 3.3.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية:

يعكس هذا المؤشر مدى وجاهة أسس التعديل وجودة أعمال الفرق المكلفة بالمراقبة والصلح والنزاع الجبائي من خلال نسبة تأييد المحاكم الإبتدائية للمبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري. ويمثل موسط سلسلة المصادقة النسبة التي تتوسط قائمة النسب المتعلقة بمختلف الهياكل بعد ترتيبها ترتيبا تفاضليا.

إنجازات وتقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.3.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	61.10	75	76	77	78

استنادا لما تمّ إنجازه سنة 2021 وما تم تحقيقة إلى غاية سبتمبر 2022 (70%) تسعى مصالح الجباية إلى الرفع من نسبة التأييد أمام المحاكم الابتدائية بمعدل نقطة كل سنة وذلك من خلال إيلاء العناية الضرورية عند إعداد قرارات التوظيف الإجباري باعتماد الدقة والوضوح عند تحرير مبررات التعديلات الجبائية. علما وان نسبة التأييد بـ 75% تُعدّ هدفا مرجعيا حسب الممارسات الفضلى على المستوى الدولي بالنسبة لإدارات الجباية.

الهدف 4.2: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية الذي نصّ على ضرورة أن **"يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز"**.

يضمّ برنامج الجباية 3.485 عونا دون اعتبار العملة وتبلغ نسبة الإناث 51% ، و42% من مجموع الإطارات من الصنف **أ1** ، و45% من المستفيدين من الدورات التكوينية.

ويعمل البرنامج على ترسيخ مبدإ تكافؤ الفرص بين الجنسين على كافة الأصعدة ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشر يتعلق بتوزّع المسؤوليات بين الجنسين.

المؤشر.1.4.2: : نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تواجد المرأة اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية/ إدارة المؤسسات الكبرى/ إدارة المؤسسات المتوسطة/ وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية/ مركز جهوي لمراقبة الأداءات/ خلية المراجعة الجبائية/ مكتب مراقبة الأداءات.

تقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر.1.4.2: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	%	-	12	14	16	18

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

رغم أن نسبة النساء من مجموع الإطارات من الصنف أ1 تبلغ 42 % ، إلا أنّ نصيبهن في سلسلة تحمّل المسؤوليات لا تتجاوز 12% إلى حدّ سنة 2022. وعليه يعتزم البرنامج العمل على تدارك هذا الخلل الهيكلي من حيث تكافؤ الفرص في قادم السنوات من خلال الرفع في النسبة بمعدل نقطتين كلّ سنة وذلك بمزيد تعميق الدراسة وتشخيص أسباب هذا التباين المسجل والعمل على توفير الظروف الملائمة لتشجيع النساء على تحمل المسؤوليات القيادية.

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01 : الأنشطة و دعائم الأنشطة

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2023		الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	**%100**	أ1: تصور ومتابعة وتأطير مصالح الجباية		▪ تطوير تطبيقات تمكن من تبادل الإعلامات والمكاتيب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها. ▪ رقمنة عدد من مسارات تدخلات مصالح المراقبة بهدف تجريدها من طابعها المادي. ▪ استكمال الأعمال المتعلقة بإحداث الحساب الجبائي للمطالب بالضريبة (compte fiscal).
	المؤشر 2.1.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	**4**			
	المؤشر 3.1.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	**%27**			
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	**26 نقطة**	أ3: الحوكمة الجهوية للتصرف الجبائي		▪ استعداد تونس لتنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلق بالحسابات المالية. ▪ تكثيف مصادر الاستقصاء وجمع المعلومات. ▪ مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة. ▪ القيام بعمليات مسح ميداني قصد تحيين جاذبية المطالبين بالأداء وحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقيه و الكشف عن المتعاطين لنشاط دون التصريح بالوجود لدى مصالح الجباية.
	المؤشر2.2.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	**51000**			

	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية	**18 الفا**			
ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية	**4500** مليون دينار	أ2: التحكم في الملفات ذات الإنعكاس الجبائي الهام		▪ تطوير منظومة SéDAR المتعلقة بإنتقاء الملفات للمراجعة الجبائية بهدف تحسين والرفع من مردوديتها. ▪ تنمية قدرات أعوان وإطارات إدارة الجباية بالاعتماد على برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي ومع بعض المنظمات الدّولية فيما يخص التّعاون الجبائي ودعم الوعي الجبائي. ▪ ملاءمة المنظومات الإعلامية الخاصة بالجباية (منظومات "رفيق"و"التصريح عن بعد"و"صادق" و"محاكي الأداءات" Tunimpôt) مع أحكام قانون المالية لسنة 2023 ومختلف النصوص القانونية التي ستدخل حيز التطبيق خلال سنة 2023. ▪ إدخال المنظومة الإعلامية الجديدة الخاصة بالجباية والاستخلاص "رفيق2" في مرحلتها الأولى حيز الاستغلال والعمل على تطوير المرحلة الثانية من هذه المنظومة. ▪ وضع المنصة الإلكترونية التي ستمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهائد الخصم من المورد عن بعد حيز الاستغلال . ▪ المشاركة في الأشغال المتعلقة بإنجاز مشروع الفوترة الإلكترونية وإعداد تطبيقة إعلامية لاستغلال هذه الفواتير عند القيام بعمليات المراقبة الجبائية.
	المؤشر 2.3.2:نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.	**%37**			
	المؤشر 3.3.2: موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	**%76**			
نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	نسبة تواجد المرأة في سلسة المسؤوليات	**%14**			▪ القيام بدراسة معمقة لتشخيص أسباب التباين المسجل في تحمل المسؤوليا ت القيادية عن طريق إعداد إستبيانات لإستطلاع الرأي.

3.2-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يتدخّل مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفة فعالة في أداء برنامج الجباية باعتباره المساهم الرئيسي في وضع وتطوير المنظومات المعلوماتية لإدارة الجباية لتكون أداة للتصرف الناجع وتكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة. حيث يساهم في تحقيق أهداف برنامج الجباية من خلال عديد الأنشطة والمشاريع على غرار:

- إحداث الفضاء الافتراضي الجبائي الخاص بكل مطالب بالأداء يمكّنه من الإطلاع على وضعيته الجبائية والحصول على الشهائد المطلوبة عن بعد وكذلك إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء والقوائم المالية والجداول عن بعد.
- احداث منصة الكترونية تمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهائد الخصم من المورد عن بعد.
- تعزيز الترابط البيني بين الإدارة العامة للأداءات وعدد من الهياكل العمومية.
- تركيز نظام NACEF للتصرف في أجهزة تسجيل عمليات الإستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses).
- تطوير نظام معلوماتي جديد للجباية والاستخلاص.
- تطوير منظومة انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية باعتماد تحليل المخاطر SéDAR.
- التحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الالكتروني للمعطيات.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023- 2025):

قدرت اعتمادات البرنامج المخصصة لسنة 2023 بـ 235112 ألف دينار مقابل 217406 لسنة 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـ8%.

جدول عدد3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	إنجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	182359	195946	210206	14260	7%
نفقات التسيير	9302	8854	11785	2931	33%
نفقات التدخلات	94	120	206	86	72%
نفقات الاستثمار	3059	12486	12915	429	3%
نفقات العمليات المالية	0	0		0	
المجموع	**194814**	**217406**	**235112**	**17706**	**8%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	182 359	195 946	210 206	223 665	235 941
نفقات التسيير	9302	8854	11785	12139	12503
نفقات التدخلات	94	120	206	216	226
نفقات الاستثمار	3059	12486	12915	13819	14786
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**194 814**	**217 406**	**235 112**	**249 839**	**263 456**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**194 814**	**217 406**	**235 112**	**249 839**	**263 456**

برنامج المحاسبة العمومية

إسم رئيس البرنامج :السيد محمد الأزهر مازيغ

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :بداية من أوت 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1-الإستراتيجية

ترتكز استراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وقد تم ضبط إطار أداء البرنامج حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في:

استخلاص الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية:

تتبني استراتيجية البرنامج على تدعيم تعبئة الموارد العمومية الجبائية والغير جبائية المبرمجة بميزانية الدولة لضمان تمويل خزينة الدولة بالموارد الضرورية لضمان استمرارية المرفق العمومي من جهة وللتقليص من عجز الميزانية الذي تفاقم مع السنوات الأخيرة نتيجة تفشي جائحة كورونا الصحية منذ سنة 2020 والتطورات التي شهدها العالم خلال سنة 2022.

حيث يتميز البرنامج بموقعه الهام في الدورة الاقتصادية من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية التي قام بمساندتها على إثر الجائحة الصحية التي أضرت به من خلال جملة من الإجراءات التخفيفية التي تحمي من جهة حقوق خزينة الدولة وتساند المؤسسة من جهة أخرى قصد ضمان استمراريتها.

كما يتولى البرنامج أيضا القيام بكل الإجراءات لتعبئة موارد الجماعات المحلية التي تمكنها من ضمان توازناتها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى .

تقديم حسابات موثوقة وفي الآجال مصادق عليها من قبل محكمة المحاسبات

كما يحرص البرنامج على توفير معلومة محاسبية موثوق بها حيث يتم في هذا الإطار إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة.

هذا وقد انطلق البرنامج منذ سنوات في إنجاز مشروع تطوير النظام المحاسبي للدولة وفق نظام المحاسبة العامة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد. وفي هذا الإطار، تم منذ سنة 2021 إمضاء اتفاقية تمويل لسنتين للأعمال التحضيرية لاقتناء نظام معلوماتي

محاسبي للدولة مع البنك الألماني KFW من جهة، كما يشارك برنامج المحاسبة العمومية في مختلف الأعمال الخاصة بتطوير النظام المعلوماتي الميزانياتي في إطار الاتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتعاون USAID من جهة أخرى.

تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية وتحسين جودتها

يتميز البرنامج بعلاقته المكثفة مع المواطنين عبر تقديم عدة خدمات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي ولذا فان استراتيجية البرنامج تقوم على تطوير الخدمات وتحسين آليات العمل وظروفه من خلال تأطير المنظومات الإعلامية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية.

كما انخرط البرنامج في استراتيجية رقمنة الخدمات وخلاصها عن بعد وذلك بهدف تقريبها أكثر من المواطنين من جهة ومن جهة أخرى لتقليص وترشيد تداول الأموال نقدا بالمراكز المحاسبية.

مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

يتميز البرنامج بتنوع فئاته من الأعوان والإطارات من نساء ورجال وفئات من المجتمع ولذلك فان البرنامج يأخذ بعين الاعتبار للاختلاف الحاصل بينهم وذلك قصد تحسين ظروف عملهم ومساندتهم في تأدية مهامهم لتحقيق أهداف البرنامج من جهة وإلى تطوير وتعزيز التكافؤ الذي يساهم بتعزيز دور المرأة في مواقع أخذ القرار.

2.1-الهياكل المتدخلة:

يضمّ برنامج المحاسبة العمومية هيكلا وحيدا هو الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. وقد تمّ تنزيل هذا البرنامج إلى 32 برنامجا فرعيا موزعة بين ثلاثة (03) برامج فرعية على المستوى المركزي و29 برنامجا فرعيا على المستوى الجهوي.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

لمركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية لوزارة المالية من خلال:

- **<u>في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة:</u>** يساهم مركز الإعلامية في متابعة استغلال وتحيين المنظومة "رفيق" وتطويرها في إطار مشروع المنظومة الجديدة للجباية والاستخلاص للتوافق مع احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية.
  كما يقوم مركز الإعلامية بمساندة البرنامج في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رفيق وصيانتها دوريا وبرمجة تجهيز المعدات الغير مطابقة لمواصفات العمل بهذه المنظومة وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

- **<u>في مجال مسك المحاسبة العمومية وتطوير المنظومة الجديدة لتصرف في المالية العمومية</u>**:

يتولى مركز الإعلامية لوزارة المالية متابعة استغلال منظومة "أدب" والتطبيقات الخاصة بكل من الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية.

وفي هذا الإطار، يشارك المركز مع بقية البرامج في مشروع لتطوير المنظومة الجديدة للمالية العمومية بمكوناتها المتعلقة بتأدية النفقات العمومية والتطبيقات الخاصة بالمحاسبة والخزينة ومكاسب الدولة لتتوافق مع تطور الاحتياجات لهذه المصالح ومساندتهم في المهام الموكولة إليهم وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- **تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:**

يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى التطوير المتواصل لأهدافه ومؤشراته لتتلائم مع السياسات العمومية للدولة في مجال تدخله من حيث إبراز المجهودات المبذولة من قبل المحاسبين العموميين في تحسين استخلاص الموارد العمومية ومسك الحسابات وتقديمها في الآجال.

ونظرا لتميزه بتقديم الخدمات المباشرة إلى المواطنين فإن البرنامج قد انخرط في مشاريع تهدف إلى تطوير ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين بهدف التحسين من جودتها من جهة وتسهيل الحصول عليها وخلاصها عن بعد دون التنقل المباشر إلى مقرات القباضات المالية.

وقصد تحقيق ذلك، يعتمد البرنامج على جملة الموارد البشرية واللوجستية المتوفرة مع مراعاة النوع الاجتماعي.

الهدف 1.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية

تعتبر عمليّة استخلاص الموارد العمومية المتأتية أساسا من الأداءات والمعاليم ومداخيل أملاك الدولة وغيرها من المداخيل الذاتية من المهام الرئيسية للبرنامج التي يسعى إلى ضمان توفيرها عبر تركيز جميع الآليات اللازمة التي تخول تعبئتها سواء بصفة فورية أوعلى إثر القيام بما يتعين من إجراءات جبرية لاستخلاص الديون المثقلة.

✓ **<u>المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة</u>**

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة من موارد جبائية وغير جبائية.

وتتمثل الموارد الفورية للدولة في الأداءات والمعاليم التي يتم استخلاصها عن طريق إيداع المطالبين بالأداء للتصاريح الجبائية مباشرة بشبابيك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد وتشترك مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق هذا الهدف ، باعتبار أنها

مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي والقيام بالإجراءات الضرورية لحملهم على تسوية الإغفالات عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة على إثر عمليات المراجعة الأولية والمراقبة المعمقة والمراقبة المحدودة.

ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا للمداخيل الفورية الجبائية وغير الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

✓ تقديرات المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة	مليون دينار	32016,5	-	-	-	-
	نسبة مائوية	12.35%	%15	%15	%11	%11

✓ تفسير تقديرات المؤشر:

تم خلال سنة 2021، تسجيل تحسن هام في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من موارد جبائية وغير جبائية تقدر بـ**12,35** % مقارنة بسنة 2020 بالرغم مما شهده الاقتصاد العالمي والوطني من جراء تواصل انتشار الوباء خلال سنة 2021. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 15% سنة 2022.

ويعتزم خلال سنة **2023** تحقيق نسبة تطور تقدر بـ **15%** وذلك من خلال العمل على متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص المعاليم التي تستوجب مجهودات إضافية لاستخلاصها من قبل السادة قباض المالية وذلك بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الامتثال الضريبي و أعمال المسح الجبائي وتأثير المراقبة الجبائية حسب المخاطر على تحسين جودة عمليات المراقبة الجبائية وكذلك الى أهمية عمليات الصلح الجبائي في استخلاص الموارد .

وبالنسبة للسنوات 2024 و 2025 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 11%.

✓ المؤشر 3.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائي وغير جبائي)

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة الجبائية وغير الجبائية وذلك للدور الهام الذي يقوم به برنامج المحاسبة العمومية في استخلاص هذه الموارد

وتفادي تراكمها مما يضمن تمويل ميزانية الدولة من ناحية وضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة اقتصادية للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

✓ تقديرات المؤشر3.1.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 3.1.3:نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة(جبائية وغير جبائية)	مليون دينار	1486,5	-	-	-	-
	نسبة مائوية	21%	%15	%15	%15	%15

✓ تفسير تقديرات المؤشر:

تم خلال سنة 2021، استرجاع النسق الايجابي لاستخلاصات الديون المثقلة بتسجيل نسبة تطوّر هامة في استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ **21 %** مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص **1486,5 م.د** مقابل **1230م.د** سنة 2020. ومن المتوقع خلال سنة 2022 تسجيل استخلاصات هامة من الديون المثقلة كنتيجة إلى إجراءات العفو الجبائي لسنة 2022. أما بالنسبة لسنة 2023 سيتم العمل على المحافظة على نسبة تطور تقدر بـ 15%.

وبغاية تحقيق القيم المنشودة ستعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على برنامج متكامل يتضمن بالأساس التدابير التالية:

- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الدّيون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 والعفو الجبائي لسنة 2019 والروزنامات المبرمة في إطار معاضدة المؤسسات المتضررة من جراء انتشار فيروس كوفيد-19 .
- تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.
- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.

- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- مواصلة العمل على إرساء بروتوكول لتبادل المعطيات مع وزارة العدل فيما يتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات القضائية والخطايا والعقوبات المالية لتحسين استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على الأحكام والقرارات وكذلك الخطايا والعقوبات المالية.
- الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تأليه عملية الاعتراض الإداري.

-موارد الجماعات المحلية:

✓ **المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات**

يمكن المؤشر من احتساب نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات المرسمة بميزانياتها والتي يقوم البرنامج بمهمة استخلاصها بالإضافة إلى استخلاص موارد الدولة، حيث يساهم المحاسبون العموميون في استخلاص موارد الجماعات المحلية المقدرة بميزانياتها لضمان توازناتها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 4.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	مليون دينار	1226,3	1417	-	-	-
	نسبة مائوية(3)	93%	100%	100%	%100	%100

✓ **تفسير تقديرات المؤشر:**

تم خلال سنة 2021، استخلاص مبلغ 1226,3م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1318,3 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـــ 93%.

ويعتزم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة 100% من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية.
- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات.

- المساهمة في تركيز النظام المالي الجديد للجماعات المحلية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.

✓ المؤشر4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

يمكّن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة حيث أن برنامج المحاسبة العمومية يسعى بالإضافة إلى استخلاص الموارد الاعتيادية المقدرة بميزانية الجماعات المحلية إلى استخلاص أصناف أخرى من المعاليم البلدية المثقلة وتتمثل في المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية،... وذلك لضمان التوازنات المالية للجماعة المحلية وبالتالي تمكينها من الإيفاء بتعهداتها السنوية.

كما يمكن هذا المؤشر من إبراز مجهودات القابض البلدي في متابعة استخلاص الديون المثقلة بدفاتره ومتابعة المدينين لخلاص المعاليم البلدية المثقلة عبر الأعمال الجبرية المتاحة له لضمان استخلاص ديون الجماعات المحلية.

✓ تقديرات المؤشر4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة	مليون دينار	178,033	204,7	-	-	-
	نسبة مائوية(3)	15,23%	15%	15%	15%	15%

(3) : تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

✓ **تفسير تقديرات المؤشر:**

تم خلال سنة **2021**، استخلاص مبلغ **178,033م.د** من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية وبذلك فقد تحسن نسق الاستخلاص ليبلغ نسبة تطور بـ **15,23%** مقارنة بسنة **2020** ولكنه لم يبلغ النتائج المحققة لسنة **2019** البالغة **233,1م.د** .

ويعتزم خلال سنة 2023 العمل على تحقيق نفس نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة المقدرة بـ 15% وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
- مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع المصالح المعنية للجماعات المحلية.

الهدف 2.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدّمة في الآجال

يتمثل دور برنامج المحاسبة العمومية في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الآجال ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.
وفي هذا الإطار يتم إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق الميزانية وإرساله إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

✓ المؤشر1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على محكمة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي تم بعنوانها إعداد هذا الحساب. ويتم تقديم مشروع غلق الميزانيّة في نفس الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي تجدر مراجعتها (مثال القروض المباشرة).

✓ تقديرات المؤشر1.2.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	تقديرات 2021	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
						2023	2024	2025
أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه	عدد الأشهر	15 شهرا	12 شهرا	24 شهر	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا

- بالنسبة لإنجازات سنة 2020: تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2018 بتاريخ 13 مارس 2020 عوضا عن موفى 2019. والذي يعادل 15 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.
- بالنسبة لإنجازات سنة 2021: تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2019 بموفى ديسمبر 2021 عوضا عن موفى 2020. والذي يعادل 24 شهرا منذ نهاية سنة التصرف.

✓ تفسير تقديرات المؤشر:

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد. وسيتم العمل على:

- التنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال ودعوة آمري الصرف لإرسال مختلف المعطيات الضرورية لإعداد الحساب العام في الآجال.
- القيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابيات.
- مواصلة العمل على تركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديوانة لمسك الحسابيات آليا.
- مواصلة العمل على مشروع تطوير التطبيقات الداخلية للخزينة العامة للبلاد التونسية والأمانة العامة للمصاريف والتي ستحسن من جودة المعطيات المحاسبية وتقلص بالتالي من آجال تجميع الحسابات وذلك لتدارك الإشكاليات المستعجلة لهذه التطبيقات قبل انطلاق العمل بالنظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة.
- مواصلة أشغال تركيز "النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة" في إطار الاتفاقية المبرمة مع KFW والمتمثلة في الدراسات الأولية لإنجاز المشروع من طرق التنظيم والتنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة بوزارة المالية بين مشروع النظام الميزانياتي والنظام المحاسبي وذلك كشرط قبل الحصول الفعلي للتمويل الخاص بالمنظومة المعلوماتية للمحاسبة العامة للدولة.

الهدف 3.3: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها

تم تعديل هذا الهدف من "تحسين جودة الخدمات" إلى "تحسين جودة الخدمات ورقمنة خلاص بعض المعاليم والأداءات " وذلك للأخذ بعين الاعتبار لمشاريع البرنامج في مجال الرقمنة.

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة و تهيئة المقرات وصيانتها وتكوين الأعوان وتوفير وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبين بالأداء بمختلف القباضات المالية من جهة.

ومن جهة أخرى، انخرط برنامج المحاسبة العمومية في برنامج لرقمنة الخدمات التي تقدمها القباضات المالية ومختلف مراكزه في إطار إستراتيجية الدولة للرقمنة وذلك برقمنة خلاص بعض المعاليم والاداءات مما يساهم في تقريب الخدمة من المواطن وتقليص توافده على مقر القباضات كما يمكن من تقليص تداول الأموال نقدا بمختلف المراكز المحاسبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

✓ المؤشر 1.3.3:عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

يواصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته حول رقمنة خلاص المعاليم والاداءات بتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية على غرار الاطلاع على الخطايا المرورية وخلاصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية.

وخلال سنة 2022، انطلق العمل بإلزام بيع مواد الاختصاص حصريا بوسيلة دفع بنكية أو بريدية أو بوسيلة دفع الكتروني أو بواسطة شيك معتمد من البنك المسحوب عليه (الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2022)

✓ تقديرات المؤشر1.3.3:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها	العدد	1	1	2	1	1

✓ **تفسير تقديرات المؤشر:**

يواصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2023، مواصلة العمل على تحقيق الأنشطة التالية:

- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي).
- مواصلة دراسة مشروع رقمنة الطابع الجبائي.
- كما انطلقت خلال سنة 2022 دراسة حول مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي.
- مواصلة العمل على تركيز مطرفيات الدفع لدى قباضات الديوانة.
- الانطلاق في إعداد المسارات التقنية لتركيز مطرفيات الدفع لدى القباضات البلدية وذلك بدراسة إمكانية تشبيك منظومتي "رفيق" ومنظومة التصرف في موارد الميزانية للبلديات "GRB".
- مواصلة أنشطة تكوين وتأطير القباض والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.

✓ **المؤشر 2.3.3: معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية**

يعتبر تقديم الخدمات العمومية كمؤشر لمدى فعالية أداء الإدارة، وهذا ما يحرص عليه برنامج المحاسبة العمومية من خلال الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء خدماته بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك بتعميم القباضات المالية على كافة تراب الجمهورية.

ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن نرفع بها من مستوى الأداء هو قيس طول فترة زمن الإنتظار أمام شبابيك القباضة وتنظيم طوابير الإنتظار التي لها تأثير كبير على جودة وسرعة الخدمات المطلوبة.

وفي هذا الإطار يواصل البرنامج تجسيم برنامج تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، حيث تعمل على تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بتطبيقة إعلامية تم تطويرها بكفاءات من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تتصرف في جهاز قصاصات الأولوية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

✓ **تقديرات المؤشر2.3.3:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر : معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية	دقيقة	5	5	[من5إلى20]	[من5إلى20]	[من5إلى20]
-خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	دقيقة	5	5	5	5	5
-خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	دقيقة	-	-	20	20	20

✓ **تفسير تقديرات المؤشر:**

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى 20دقيقة كأقصى وقت وذلك باعتبار أيام الذروة التي يجب العمل عليها كهدف أساسي لإرضاء طالبي الخدمة، وسيتم في هذا الإطار العمل على الأنشطة التالية:

- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية.
- مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،
- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيقة الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.

الهدف 4.3: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات

تعمل الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص على مراعاة النوع الاجتماعي في تحقيق إستراتيجيته. حيث يضم البرنامج 6202 عون وإطار ينقسم إلى2847 امرأة و3355 رجل وتمثل بالتالي نسبة النساء 46% من جملة الأعوان والإطارات.
وتتقلد النساء ببرنامج المحاسبة العمومية الخطط القيادية التالية:

- رئيسة وحدة (خطة مدير عام): 3 نساء من جملة 7 خطط.
- أمينة مصاريف لدى الوزارات: 4 نساء من جملة 7 خطط.
- قابضة مالية: 108 قابضة مالية من جملة 368 خطة قابض مالية.
- محاسب لدى مؤسسة عمومية: 224 خلية محاسبية تشرف عليها نساء من جملة 414 خلية محاسبية.

✓ **المؤشر 1.4.3: نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية**

يمكّن هذا المؤشّر من احتساب نسبة النساء اللاتي تولين الإشراف على أمانات المال الجهوية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال الجهوية.

✓ **تقديرات المؤشر1.4.3: نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	%	-	21.4%	25%	28%	32%

✓ **تفسير تقديرات المؤشر:**

يمكّن هذا المؤشر من معرفة نسبة النساء اللاتي تشرفن على أمانات مال جهوية بمختلف ولايات الجمهورية حيث تشرف 06 نساء على أمانات مال جهوية إلى حدود سنة 2022 من جملة 28 إطار يشرفون على 28 أمانة مال جهوية.

وعلى الرغم من أنّ نسبة النساء اللاتي تتقلدن خطط قيادية بلغت 44.5% خلال سنة 2021 من جملة الإطارات الذين يتقلّدون خطط قيادية بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلا أنّ نسبتهن في الإشراف على أمانات مال جهوية تعتبر محدودة.

وسيعمل برنامج المحاسبة العمومية على تحفيز الإطارات النسائية المباشرة حاليا باعتماد الآليات المناسبة وحثها للمشاركة في الدورات التكوينية في مجال المحاسبة مع السعي الى حسن تأطيرهن من خلال التدريب على تقلد المسؤوليات عبر التنويع في المشاركة في الملفات الكبرى.

- 2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2023		الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023	دعائم الأنشطة
	نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية	15%	-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد		-متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص المعاليم التي تستوجب مجهودات إضافية لاستخلاصها من قبل السادة قباض المالية وذلك بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الامتثال الضريبي وأعمال المسح الجبائي وتأثير

			العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية.		المراقبة الجبائية حسب المخاطر على تحسين جودة عمليات المراقبة الجبائية وكذلك الى أهمية عمليات الصلح الجبائي في استخلاص الموارد .
تحسين تعبئة الموارد العمومية	**نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة**	**%15**	**-تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.**		- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الدّيون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. - مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 والعفو الجبائي لسنة 2019 والروزنامات المبرمة في إطار معاضدة المؤسسات المتضررة من جراء انتشار فيروس كوفيد-19 . - تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة. - تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص وعدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية. - دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. - دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. - مواصلة العمل على إرساء بروتوكول لتبادل المعطيات مع وزارة العدل فيما يتعلق بتسجيل الأحكام والقرارات القضائية والخطايا والعقوبات المالية لتحسين استخلاص معاليم التسجيل المستوجبة على الأحكام والقرارات وكذلك الخطايا والعقوبات المالية. - الانطلاق في إعداد التصور حول الحلول الفنية لتشبيك منظومة "رفيق" ومنظومة "سندة" بهدف تأليه عملية الاعتراض الإداري.
تحسين تعبئة الموارد العمومية	**نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات**	**100%**	**-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية.**		- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية. - متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات. - المساهمة في تركيز النظام المالي الجديد للجماعات المحلية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية. - تنظيم أيام تكوينية لفائدة أمناء المال الجهويين ومحاسبي الجماعات المحلية للتعريف بمضمون مجلة الجماعات المحلية خاصة فيما يتعلق بأدوارهم الجديدة.

	نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة	**%15**	**-تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.**		- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية.... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات. - متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك. - مواصلة العمل على تعميم استعمال المنظومة GRB بجميع البلديات بالتنسيق مع مصالح البلديات. - تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.
مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجال	**أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه**	**12 شهرا**	**-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.** **-التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع الحسابات.** **-تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.**		- التنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال ودعوة آمري الصرف لإرسال مختلف المعطيات الضرورية لإعداد الحساب العام في الآجال. - القيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابيات. - مواصلة العمل على تركيز منظومة "رفيق" لدى قباض الديوانة لمسك الحسابيات آليا. - مواصلة العمل على مشروع تطوير التطبيقات الداخلية للخزينة العامة للبلاد التونسية والأمانة العامة للمصاريف والتي ستحسن من جودة المعطيات المحاسبية وتقلص بالتالي من آجال تجميع الحسابات وذلك لتدارك الإشكاليات المستعجلة لهذه التطبيقات قبل انطلاق العمل بالنظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة. - مواصلة أشغال تركيز "النظام المعلوماتي للمحاسبة العامة للدولة" في إطار الاتفاقية المبرمة مع KFW والمتمثلة في الدراسات الأولية لإنجاز المشروع من طرق التنظيم والتنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة بوزارة المالية بين مشروع النظام الميزانياتي والنظام المحاسبي وذلك كشرط قبل الحصول الفعلي للتمويل الخاص بالمنظومة المعلوماتية للمحاسبة العامة للدولة.
تحسين جودة الخدمات ورقمنتها	**عدد الخدمات التي تمت رقمنتها**	**2**	**-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية.** **-تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على**		- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي). - مواصلة دراسة مشروع رقمنة الطابع الجبائي . - كما انطلقت خلال سنة 2022 دراسة حول مشروع رقمنة خدمة تسجيل
	معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية	**من 5 إلى 10 دقائق**			

			المستوى الجهوي		العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي. - مواصلة العمل على تركيز مطرفيات الدفع لدى قباضات الديوانة. - الانطلاق في إعداد المسارات التقنية لتركيز مطرفيات الدفع لدى القباضات البلدية وذلك بدراسة إمكانية تشبيك منظومتي "رفيق" ومنظومة التصرف في موارد الميزانية للبلديات "GRB". - مواصلة أنشطة تكوين وتأطير القباض والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.
تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	**نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية**	**%25**	**-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.** **-تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي**		- يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى الأخذ بعين الاعتبار للإطارات النسائية المباشرة حاليا وتحفيزها باعتماد الآليات المناسبة لحثها للمشاركة في الدورات التكوينية في مجال المحاسبة مع السعي إلى حسن تأطيرهن من خلال التدريب على تقلد المسؤوليات عبر التنويع في المشاركة في الملفات الكبرى.

2-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

لمركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية من خلال:

- في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة: يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية بتطوير المنظومة "رفيق" وفق احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية كما يساهم بمساندة البرنامج في تجهيز القباضات بالمعدات الإعلامية الخاصة بمستعملي المنظومة رفيق وصيانتها دوريا وبرمجة تجهيز المعدات الغير مطابقة لمواصفات العمل بهذه المنظومة وذلك بالتنسيق مع وحدة الإعلامية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
- في مجال تأدية النفقات: من خلال التدخل لتطوير احتياجات مصالح البرنامج على مستوى منظومة "أدب" من جهة والتطبيقة الخاصة بالأمانة العامة للمصاريف ومساندته في المهام الموكولة إليه في تأدية النفقات ومسك الحسابيات.
- كما يساند البرنامج الفرعي للخزينة العامة للبلاد التونسية في توفير واستغلال التطبيقة الخاصة بتجميع حسابات المراكز المحاسبية للدولة.

3 – إطار نفقات البرنامج متوسط المدى لسنة 2023-2025

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية ، يتطلب توفير الوسائل اللوجستية والمادية التي تساهم في تسهيل عمل الإطارات والأعوان من جهة وفي تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتقريبها لهم من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الوسائل، توفير مقرات مهيأة وفي حالة جيدة حسب معايير مضبوطة، تجديد التجهيزات والمعدات، تكوين الإطارات والأعوان، المحافظة على سلامة المقرات والأموال والقيم بتوفير وسائل السلامة الضرورية لذلك. وبالرغم من الضغط الذي تشهده المالية العمومية إلا أن برنامج المحاسبة العمومية وضمانا لاستمرارية المرفق العام يعمل على توفير الظروف المناسبة للعمل مع السعي المتواصل إلى التقليص من النفقات باعتماد وسائل بديلة اقل تكلفة على المدى القصير والمتوسط دون المساس من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمطالبين بالأداء.

وعلى هذا الأساس قدّرت إعتمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ **296841أ. د.** سنة2023 و**320588** أ.د. سنة 2024 و**346235 أ.د** سنة 2025.

- شهدت نفقات التأجير زيادة بـ 20724أ.د مقارنة بـ 2022 أي بنسبة 7 %
- شهدت نفقات التسيير زيادة بـ 589أ.د مقارنة بـ 2022 أي بنسبة 3 %
- شهدت نفقات الاستثمار زيادة بـ 4507 أ.د مقارنة بـ 2022 أي بنسبة 16 %

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 -2	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	257169	276117	296841	20724	8%
نفقات التسيير	14692	20670	21259	589	3%
نفقات التدخلات	13	25	25	0	0%
نفقات الاستثمار	8373	23393	27900	4507	19%
أموال المشاركة	1060				
المجموع	280247	320205	346025	25820	8%

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

الأقسام	انجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023 اعتمادات الدّفع (2)	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	257169	276117	296841	317232	336994
نفقات التسيير	14692	20670	21259	21897	22554
نفقات التدخلات	13	25	25	25	25
نفقات الاستثمار	8373	23393	27900	29853	31943
أموال المشا ركة	1060				
مجموع البرنامج	**280247**	**320205**	**346025**	**369007**	**391515**
مجموع البرنامج بإعتبار الموارد الذاتية	**280247**	**320205**	**346025**	**369007**	**391515**

ملاحظة: يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ 1900 أ.د تتعلق بصفقة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة.

← **نفقات التأجير:**

بلغت جملة **إعتمادات نفقات التأجير** التي تمت برمجتها **بمشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة** 2023، **296841 أ.د**.

← **نفقات التسيير:**

قدرت **نفقات تسيير وسائل المصالح** المبرمجة لسنة 2023 بمبلغ قدره **21259** أ.د بنسبة زيادة 3%بـ مقارنة بسنة 2022 ومن المأمول أن تبلغ خلال سنة 2024 مبلغا قدره **21897 أ.د** وسنة 2025 مبلغا قدره **22554 أ.د.**

← **التوجهات والأولويات لبرنامج المحاسبة العمومية خلال سنة 2023: الحرص على ترشيد وإحكام التصرف في نفقات التسيير.**

- ✓ التخفيض في كلفة صفقة نقل الأموال العمومية في إطار ترشيد تداول الأموال نقدا (من 1.5 مليون دينارا إلى 1 مليون دينارا).
- ✓ التخفيض في عدد المطبوعات الإدارية في إطار الصفقة الإطارية والتوجه نحو رقمنة البعض منها (من حوالي 140 مطبوعة إلى 84 مطبوعة).
- ✓ تكوين رصيد عقاري والتقليص في عدد المقرات المسوغة: تم في هذا الإطار إنهاء العلاقة التعاقدية لأربع مقرات ونقلتها إلى مقرات جديدة على ملك الدولة (ق. م. السرس، ق. م. الكريب، ق. م. بومرداس، ق. م. سيدي علوان)، في حين سيتم في غضون السنوات القليلة القادمة إيواء قرابة ستة عشر مركزا محاسبيا مستغلة حاليا على وجه الكراء بمقرات على ملك الدولة (أمانة المال الجهوية: بن عروس 2 والقيروان وقابس، مغازة الطابع الجبائي، ق. م. بنبر، ق. م. بنبلة، ق. م. بالروحية، .ق.م. الشراردة، ق.م. الصخيرة، .....)
- ✓ تحسين ظروف العمل (برمجة حوالى 3 مليون دينارا سنويا لتهيئة وصيانة ودهن المقرات).
- ✓ تحسين جودة إسداء الخدمات (المرحلية في تجديد التجهيزات ومعدات الإعلامية، التعميم التدريجي في تجهيز المراكز المحاسبية بمطرفيات الدفع الإلكتروني، ...).
- ✓ تقريب الخدمات للمواطنين والمطالبين بالأداء (إحداث وفتح عدد 05 قباضات جديدة خلال سنتي 2021 و2022 مع إمكانية برمجة فتح على الأقل عدد 08 مراكز محاسبية جديدة على تصرف سنة 2023 وهو توجه يظل رهين توفر العنصر البشري). **مركزي استخلاص محاصيل مواد الاختصاصات بكل من قفصة وسيدي بوزيد والقباضة المالية بالمظيلة + 5 قباضات بلدية بكل من: جربة ميدون وقربة وسيدي ثابت والزهراء وسكرة**
- ✓ ترشيد إستهلاك الطاقة والإنخراط في إستعمال الطاقات البديلة والمتجددة في إطار تطبيق برنامج الإنتقال الطاقي بالتنسيق مع مصالح الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (تم إدراج بين 10 و15 مقرا).
- ✓ جدولة المتخلدات تجاه المزودين العموميين وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز على ثلاث سنوات بداية من تصرف 2022 (بمعدل 1.3 مليون دينارا سنويا من جملة 4.1 مليون دينارا).

← نفقات التدخل العمومي:

قدرت جملة **نفقات التدخل العمومي** لسنة **2023** بمبلغ **25** أ. د. منها 10 أ. د. بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل و15 أ. د. بعنوان مساهمات لدى منظمات ذات صبغة خصوصية (الجمعية العالمية لمصالح الخزينة) مع الحفاظ على نفس المبلغ بالنسبة لسنتي 2024 و2025.

← نفقات الإستثمارات المباشرة:

تم ضبط إعتمادات نفقات الإستثمارات المباشرة لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2023 بـ 27900 أد وذلك قصد إتمام المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج الجديدة وستوظف هذه الإعتمادات كما يلي:

❖ **بناء المقرات ومجامع المالية** 15025 أ.د (34 مشروعا بصدد الانجاز)

من أهمها: بناء مجمع للمالية وقباضتين ماليتين وثلاث مساكن وظيفية بقفصة (2500 أ.د)، بناء مجمع للمالية العربي زروق بصفاقس (2500 أ.د)، بناء قصر المالية بنهج إنقلترا (1500 أ.د)، بناء مجمع المالية بالصخيرة صفاقس (1000 أ.د)، بناء قصر المالية بقابس (1000 أ.د)، بناء قباضة مالية ومسكن وظيفي بالشراردة (850 أ.د)، بناء مجمع المالية بالروحية (600 أ.د)، هدم وإعادة بناء الحائط الهيكلي لقصر المالية بزغوان (360 أ.د) ، بناء مجمع مالية ومسكن وظيفي ومقر للأرشيف للجهة ببنبلة (350 أ.د)، توسعة مقر أمانة المال ومركز مراقبة الأداءات بصفاقس (250 أ.د)، بناء مجمع المالية برادس (200 أ.د)، بناء مقر أمانة المال الجهوية وقباضة مالية ومسكن وظيفي بباجة (180 أ.د).

من ضمنها (3000 أ.د) مخصصة لتهيئة القباضات.

❖ **اقتناء قطعة أرض بالسيجومي :** 1019 أ.د

❖ **دراسات متعلقة بالبنايات:** 2298 أ.د (58 مشروعا بصدد الدراسة)

من أهمها: هدم وإعادة بناء قصر مالية بتروكاديرو بسوسة ومجمع المالية بالقصرين، بناء مجمع المالية بقصيبة المديوني، بناء مجمع المالية ماجل بلعباس، بناء مجمع المالية بالحامة، إصلاح التشققات وتقوية الأسس وتهيئة القباضة البلدية وقباضة المجلس الجهوي والمسكن الوظيفي بسيدي بوزيد، ... .

❖ **دراسات متعلقة بتركيز أنظمة استشعار وتنبيه من الحرائق بمقرات مجامع المالية (قباضات ومكاتب مراقبة الأداء)** وقد شملت جميع الجهات.

برنامج مصالح الميزانية

إسم رئيس البرنامج : السيدة درصاف كويس

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : بداية من سنة 2020

1-تقديم البرنامج:

1.1-الإستراتيجية

تتمثل غاية إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية فى ضمان توازن ميزانية الدولة من خلال متابعة تطورها على مستوى الموارد والنفقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الانضباط في الميزانية وحوكمة التصرف في الموارد. حيث يضطلع البرنامج بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

وتنبثق إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية للفترة 2023-2025 من :

- الانطلاق في تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 الذي يتنزل في ظرف اقتصادي واجتماعي وصحي دقيق ويكتسي أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل، تنمية الجهات الداخلية، دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، مزيد التعمق في مضامين السياسات التنموية والبرامج والمشاريع لأحكام اندماجها وتناسقها في اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.
- إقرار برنامج الإصلاحات من طرف الحكومة للفترة 2022-2026 والذي انطلق من تشخيص دقيق وموضوعي للواقع الاقتصادي وإعداد رؤية استراتيجيّة تمكن من ضبط السياسات على المدى القصير والمتوسط لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكيّة المرجوّة والحفاظ على التّوازنات الكبرى للاقتصاد وللماليّة العموميّة واستكمال مسار الإصلاحات بما يضمن دعم نمو اقتصادي دائم، شامل وتضامني ومواجهة تحديات المرحلة.

كما يساهم البرنامج في إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف من خلال تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي. ويتم ذلك خاصة من خلال محورين أساسين:

- المشاركة في الأعمال المتعلقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع "Fiscal and Accounting System of Tunisia (FAST)". ويلعب مركز الإعلامية بوزارة المالية دورا هاما في هذا الإطار باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء وتركيز هذا النظام المعلوماتي وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع في جميع مراحله (إعداد كراس الشروط، انتقاء المزودين، تركيز المنظومة ومتابعة استغلالها).
- المشاركة في الأعمال المتعلقة بضبط قواعد التصرف الجديدة بما يتلائم مع مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية والتنسيق والتأطير والمتابعة لإنجاز هذه الأعمال.

وفي إطار متابعته لوثائق الأداء لمختلف المهمات، يعمل برنامج مصالح الميزانية على متابعة تطور الأهداف والمؤشرات خاصة منها المتعلقة بمبدأ " المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع " (الفصل 18 من ق أ م). كما يعمل على تقييمها بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة.

وتسعى مصالح الميزانية على المدى المتوسط إلى الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد وتكريس مزيد من النجاعة على مستوى التدخلات والإنفاق العمومي للحد من نزيف المالية العمومية. مما يساهم في التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

وفي هذا الإطار، ترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية أساسا على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية وذلك من خلال تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى Modèle de prévision et de cadrage macroéconomique et budgétaire à moyen terme في إطار تعاون فني مع (USAID)،
- متـابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات خاصة بالتحكم في نفقات التأجير والدعم وتوجيه الإنفاق نحو تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة والمشاريع والبرامج التي سيتم تصنيفها كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 خاصة منها التي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جـــاء بها القانون الأساسي للميزانية ومواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

2.1 الهيـــاكل المتدخلة

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الهياكل التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للموارد والتوازنات
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى
- الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف
- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة[1]

ينقسم البرنامج إلى برنامج فرعي واحد "التصرف في الموارد وفي النفقات" ووحدتين عملياتيتين. تتكون الوحدة الأولى من ستة (06) هياكل نشاطها الرئيسي هو "إدارة ميزانية

[1] تم إدراج الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة ضمن برنامج مصالح الميزانية بمقتضى مقرر وزيرة المالية مؤرخ في 22 سبتمبر 2022 يتعلق بتعديل مقرر وزير المالية المؤرخ في 07 جانفي 2019 والمتعلق بالتوزيع البرامجي لمهمة المالية.

الدولة". أما الوحدة الثانية فهي مكونة من الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف ويتمثل نشاطها الرئيسي في "قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية".

فيما يتعلق بالفاعلين العموميين، يمثل مركز الإعلامية بوزارة المالية الداعم الأساسي لبرنامج مصالح الميزانية باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المـــالية العمومية في إطار مشـــروع Fiscal and Accounting System of Tunisia" (FAST)" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1.4. : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بـالمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية، حيث يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية فـي إطار قـانون المالية والميزان الاقتصادي.

كما يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

ويتم متابعة تحقيق هذا الهدف عن طريق مؤشرين.

✓ **المؤشر 1.1.4.: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:**

تنقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وغير جبائية وهبات. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 91% في 2021. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
%	82	91	92	88	89	88	89	89	91

ويعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص في الفوارق بين التقديرات والانجازات مما يمكن من توفير الموارد اللازمة لتأدية النفقات وتنفيذ برنامج الحكومة للسنة والمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في نسبة الموارد الجبائية من جملة الموارد الذاتية للدولة (حوالي 89%) تستدعي مزيد التفكير في السياسات الوطنية المتبعة.

تقديرات المؤشر.1.1.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	1.9	3	2.5	2.5	2.5

في إطار تحسين تقديرات الموارد الجبائية يتم العمل على تطوير مجموعة من أدوات النمذجة والتنبؤ وخاصة منها:

- تطوير واستغلال أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير،
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية،
- إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID)،
- تطوير أدوات تحليل السياسات المالية والقيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (Modèle d'Equilibre Général Calculable) (في إطار تعاون فني مع USAID).

كل هذه الأدوات ستضفي أكثر نجاعة على مؤشر الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية مما سيؤدي إلى تحسن في تقديرات المؤشر المذكور إلى 2.5% سنتي 2024 و2025.

✓ المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

يعتبر ضبط الاعتمادات ذات الطابع التنموي مؤشرا هاما ويتم على ضوء التنفيذ المادي والمالي للمشاريع والبرامج المبرمجة خلال السنة المنقضية والمشاريع والبرامج المصنفة ذات الأولوية القصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 وخاصة من مشاريع البنية التحية.

كما أن الرفع من نسق الاستثمار العمومي على مستوى جهوي هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة.

تقديرات المؤشر2.1.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	%	19	0.1	0.1	0.1	0.1

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2023-2025، تم تقدير الانجازات المتوقعة بناءا على نسق الانجاز خلال السنوات السابقة.

- **الهدف 2.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بقيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جـــاء بها القانون الأساسي الجديد للميزانية، حيث، تم وضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي دخلت حيز التطبيق مباشرة أو التي ستدخل بصفة تدريجية طبقا للأحكام الانتقالية.

وباعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف مؤشرين أحدهما تم بلوغ القيمة المستهدفة في سنة 2021 والمتعلق بإتمام التبويب النهائي للنفقات على أن يتم تطبيقه بعد المصادقة عليه وإرساء نظام معلوماتي جديد. أما المؤشر الثاني فيتمثل في نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها.

- ✓ **المؤشر1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:**

يقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها وذلك تطبيقا للفصل29 من القانون الأساسي للميزانية.

تقديرات المؤشر1.2.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	%	50	70	70	80	90

تعتمد تقديرات المؤشر للثلاث سنوات 2023-2025 على توقع استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة تدريجيا لنسق أعماله والانتهاء من مرحلة التشخيص خاصة في ما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية. وتم تقدير نسبة إنجاز سنوي بـ 10 % لبلوغ 90 % في سنة 2025. علما وأنه تم في سنة 2017 إعداد تقرير تقييمي للحسابات الخاصة في الخزينة في تونس بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

- **الهدف 3.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بمزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا، حيث تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتـائج المسجلة على مستوى تنفيذ ميزانية الدولة من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية. ويمكن التذكير بأهمها:

- النشرية الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة: تحوصل النتائج المسجلة على مستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية: يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع التقديرات ومع نتائج نفس الفترة من السنة المنقضية بالعلاقة مع تطور الظرف الاقتصادي، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وتكمن أهمية هذا الهدف في الإيفاء بالتزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة خاصة بعد انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية.

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

- ✓ **المؤشر1.3.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية**

يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. وتحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
تحظى هذه النشرية باهتمام الكثير من المستعملين حيث أنها تمكنهم من متابعة تنفيذ الميزانية بصفة شهرية وبالتالي إضفاء المزيد من الشفافية على تطور المؤشرات المتعلقة بالمالية العمومية.

تقديرات المؤشر1.3.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	57	35	35	35	35

تم الحفاظ على نفس مستوى التقديرات لمؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية على المدى المتوسط أي 35 يوم.

✓ **المؤشر 2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة**

يتمثل المؤشر المتعلق بدورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index.

يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مبرزا في نفس الوقت الإجراءات والتدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.

تقديرات المؤشر2.3.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	شهر	4	3	3	3	3

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم تقدير مؤشر آجال نشر التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ3 أشهر على مدى الثلاث سنوات2023 و2024 و2025، وذلك وفقا للمعايير المنصوص عليها بدليل شفافية المالية العامة التابع لصندوق النقد الدولي، في حين بلغ المؤشر4 أشهر سنة2021.

- **الهدف 4.4: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع**

يتنزل هذا الهدف في إطار متابعة تنفيذ المشاريع التنموية المرسمة في ميزانية الدولة وفي الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والتحكم في توازنات المالية العمومية. ويعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية النفقات المنجزة بعنوان سحوبات القروض الخارجية الموظفة على منظومة "أدب".

المؤشر 1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

تقديرات المؤشر1.4.4:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة	%	55.2	40≥	50≥	50≥	50≥

بناء على ارتفاع نسبة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة والغير مسواة من جملة النفقات المنجزة سنة 2021، تم الترفيع في تقديرات النسبة المذكورة للمؤشر بعنوان سنوات 2023 إلى 2025. ويتطلب تحسين مسار تسوية النفقات المنجزة على القروض الموظفة تحيين منشور السيد وزير المالية لسنة 2008.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات بقدر ما يرتبط بأداء الموارد البشرية ونسق أعمال فرق العمل التي تتم برمجة أعمالها في إطار دعائم الأنشطة. ويمكن لهذه الدعائم أن يكون لها انعكاس مالي على ميزانية البرنامج من ذلك برمجة اعتمادات خاصة بالتكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف. كما أن بعض دعائم الأنشطة يتم انجازها في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية. ويبين الجدول التالي جملة من هذه الدعائم:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج مصالح الميزانية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4 : تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	**3%**	1. إدارة ميزانية الدولة		- تطوير أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير والمتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي) - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية - إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية والقيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID) - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية و أدوات التنبؤ والنمذجة
	المؤشر2.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	**0.1%**	2. إدارة ميزانية الدولة		- إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع

الهدف 2.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	المؤشر 1.2.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	**%70**	1. إدارة ميزانية الدولة 2. قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد		- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتهاعلى القطاعات الممولة (USAID) - مواصلة أشغال فرق العمل المكلفة بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST)
الهدف 3.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر1.3.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	**35 يوم**	1. إدارة ميزانية الدولة		- عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق - توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات.
	المؤشر2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	**3 أشهر**	1. إدارة ميزانية الدولة		- توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية - تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تقوم بإعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات - تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال
الهدف 4.4: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع	**المؤشر1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة**	≥50	1. إدارة ميزانية الدولة		- حثّ منفذي المشاريع وآمري الصرف على تسوية هذه النفقات على منظومتي "سياد" و"أدب" وذلك طبقا لمنشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 ومراجعته عند الاقتضاء بما يتناسب مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والتنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية - إرساء منظومة " موظفة " الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة -توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بمتابعة تنفيذ المشاريع قصد تحسين قدراتهم التقنية - - مواصلة الأشغال ضمن فرق العمل المكلفة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST)قصد إرساء المنظومة المعلوماتية المندمجة والذي من شأنه إضفاء أكثر جودة للمعطيات والتقليص في الآجال

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر مركز الإعلامية بوزارة المالية فاعلا عموميا رئيسيا في أداء برنامج مصالح الميزانية وأداء مهمة المالية بصفة عامة باعتباره:

- أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع Fiscal and Accounting System of Tunisia" (FAST)" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.
- المساندة الفنية في تطوير المنظومات المعلوماتية.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

تم اعتماد نسبة تطور للنفقات للبرنامج بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد الميزانية الدولة لسنة 2022.

شهدت نفقات التأجير إرتفاعا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2022 ويعود ذلك إلى زيادة الأجور وتعديل المنح الخصوصية المتغيرة.

أما نفقات التسيير فقد شهدت إرتفاعا بنسبة 67% يعود ذلك إلى الأخذ بعين الإعتبار للنفقات الإلزامية للبرنامج على غرار المطبوعات الرسمية ومعاليم الكراء والزيادة في سعر المحروقات.

أما بالنسبة لنفقات الإستثمار فقد سجلت إرتفاعا بنسبة 94% ويعود ذلك إلى تعطل إجراءات صفقة إقتناء السيارات بعنوان سنة 2022 وتأجيل تنفيذها 2023، وتقدم الإنجاز المادي لأشغال التهيئة والصيانة التي تم التعهد بها في سنة 2022 وكذلك إرتفاع الإعتمادات المبرمجة بعنوان البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية والزيادة في حجم الإعتمادات لتلبية الحاجيات الفعلية للبرنامج.

جـــــدول عدد 03: تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022 -1	تقديرات 2023 -2	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	7774	8155	8989	834	10%
نفقات التسيير	601	721	1201	480	67%
نفقات التدخلات	0	0		0	
نفقات الإستثمار	2	1269	2465	1826	94%
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	
المجموع:	**8377**	**10145**	**12655**	**3140**	**25%**

جـــــدول عدد 04:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	7774	8155	8989	9708	10485
نفقات التسيير	601	721	1201	1237	1274
نفقات التدخلات	0	0			
نفقات الإستثمار	2	1269	2465	2638	2822
نفقات العمليات المالية	0	0			
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8377**	**10145**	**12655**	**13583**	**14581**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8377**	**10145**	**12655**	**13583**	**14581**

برنامج الدين العمومي

إسم رئيس البرنامج : السيد كوثر بابية

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : بداية من سنة 2015

1. تقديم البرنامج:

1.1 إستراتيجية البرنامج:

تتمثل المهمة الأساسية لبرنامج الدين العمومي في **التصرف في الدين العمومي** و**سيولة الخزينة.** ويضطلع برنامج الدين العمومي بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلية والخارجية وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، هذا بالإضافة إلى العمل على الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية.

وتتمثل سياسة برنامج الدين العمومي في:

- تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،
- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به مع السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استمرارية المالية العمومية،
- العمل على تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليص من مخاطر الصرف.

تشخيص واقع البرنامج:

يبقى تحقيق استقرار نسبة المديونية والعمل على التحكم في مخاطر الدين العمومي رهين عوامل خارجية عديدة ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية وسياسة الصرف للبنك المركزي التونسي إضافة للظرف الاقتصادي المحلي والعالمي فمستوى التداين هو نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية عامة تتجاوز إستراتيجية الدين العمومي وهيكل التصرف في الدين، وتحسين مؤشرات المديونية يبقى مرتبطا أساسا بتحسّن عجز الميزانية ونسبة النموّ وباستقرار الدينار مقابل عملات التداين الأجنبية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتولى الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي إدارة برنامج الدين العمومي كهيكل وحيد ويساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعل عمومي في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

يكتسي التصرف في الدين العمومي أهمية بالغة خاصة في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تعمقت بشدّة مع تواصل أزمة كورونا الصحية . وتتمحور سياسة التصرف في الدين بشكل أساسي حول السعي إلى ضمان تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به.

ويتمثل الهدف الأول لبرنامج الدين العمومي في **"تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره"**، ويتنزل هذا الهدف في إطار السعي لضمان استمرارية الدين العمومي من خلال تنويع مصادره والتحكم في كلفته وتحسين آليات التصرف في مخاطره.

✓ **الهدف 1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره**

قصد تحقيق الهدف المتعلق بتحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره تمّ متابعة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمديونية والتصرف في الدين والتي تمكّن من تقييم حافظة الدّين العمومي والمخاطر المحيطة بها، والتي تتمثّل أساسا في:

- مخاطر سعر الصرف المتأتية من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية،
- مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمدة سداد القروض،
- مخاطر نسب الفائدة المرتبطة أساسا بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

- **المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي**

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي.

تقديرات المؤشر1.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي	%	%3.8	%4.4	%4.5	%4.7	%4.7

تم إعداد التقديرات الخاصّة بسنوات (2023-2025) استنادا لفرضيات قانون المالية لسنة 2023 ولإطار الميزانية متوسط المدى 2023-2025 وباعتبار تأثير جائحة كورونا على المالية العمومية والحرب الروسية - الأوكرانية وتأثيراتها على تقلبات الأسواق العالمية خاصة أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار النفط والمواد الأساسية ومدى تأثير كل ذلك

على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية ومدى إمكانية التعافي من هذه الأزمة، ممّا سيؤثّر على حاجيات التمويل وبالتالي كلفة الدّين العمومي.

- **المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي**

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي الجملي، وذلك قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.

إذ تكون أغلب الديون الداخلية معنونة بالعملة المحلية (بالدينار) وبالتالي غير معرضة لمخاطر سعر الصرف الناجمة عن إمكانية تراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية.

تقديرات المؤشر 2.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	%39.6	%35.6	%34.1	%34.5	%34.4

وقد تمّ تحيين القيم المنشودة للمؤشر لسنوات 2023 و2024 و2025 على ضوء إنجازات سنة 2021 وباعتماد تقديرات قانون المالية 2023 والإطار المتوسط المدى للميزانية 2023-2025، وأخذا بعين الاعتبار لتداعيات الأزمات العالمية على هيكلة الدين العمومي وتواصل سياسة الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة تبعات الأزمة في السنوات القليلة القادمة.

- **المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي**

قصد تقييم مخاطر إعادة التمويل تمّ اعتماد مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي، وهو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون.

تقديرات المؤشر 3.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر3.1.5 : معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	5.9	7≤	6.5	6.5	7

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المحيطة بالدين العمومي استنادا للمعايير الدولية التي تؤطّر التصرّف في الدين.

- **المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة**

يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مخاطر تغير نسب الفائدة في غضون سنة ويشمل ذلك القروض ذات نسب الفائدة المتغيرة والقروض التي يحلّ اجلها خلال سنة (أي قائم الدين الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة والذي يجب إعادة تمويله والذي يمكن أن يصبح معرّضا لارتفاع نسب الفائدة).

تقديرات المؤشر 4.1.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	32.6	≥40	40	40	40

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المحيطة بالدين العمومي استنادا للمعايير الدولية التي تؤطّر التصرّف في الدين.

✓ **الهدف 2.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة**

- **المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية**

يمكّن هذا المؤشر من مقارنة موارد الاقتراض الداخلي (رقاع الخزينة والاكتتاب الوطني) بالتقديرات التي تمّ وضعها في إطار قانون المالية للسنة ويعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية، حيث يقتضي مبدأ المصداقية المضمن بالقانون الأساسي للميزانية عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

تقديرات المؤشر1.2.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	%	%88,7	%100	%100	%100	%100

- **المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية**

يمكّن هذا المؤشر من متابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها عاملا أساسيا لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات، إذ يبرز هذا المؤشر مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو ما يمثل مقياسا لمدى تطورها.

تقديرات المؤشر2.2.5:

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	61	30	40	40	40

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشر	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف1.5 تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره					
	المؤشر 1.1.5: معدل كلفة الدين العمومي	4.5%	التصرف في الدّين وسيولة الخزينة	**2373**	
	المؤشر2.1.5:مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%34.1			-مواصلة العمل على تنويع منتوجات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي. -المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الآجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق.
	المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	6.5 سنة			-تفادي تراكم آجال تسديد الديون وذلك بتوزيع آجال القروض الجديدة على نحو تفضيل القروض متوسطة وطويلة المدى على القروض قصيرة المدى إذا أمكن. -السعي إلى إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل عن طريق تحسين جدول سداد الدين العمومي وخفض

					ذروة التسديدات بالقيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة قصد التخفيف من حدة الضغوطات على المالية العمومية.
	المؤشر4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة.	%40			- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة.
الهدف 2.5					
تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	**المؤشر 1.2.5 :** نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	%100			-تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية. -المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة.
	المؤشر2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%40			-تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاع الخزينة.

3.2- مساهمة الفاعل العمومي في أداء البرنامج:

يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين حيث يعتمد برنامج الدين على قاعدة معطيات للدين الخارجي (سياد) التي أنشأت بالأمر عدد 94-2147 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وتمثل هذه القاعدة التي تم تطويرها من طرف مركز الإعلامية لوزارة المالية بالتعاون مع مصالح البنك المركزي التونسي دعامة منظومات التصرف في الدين والتي تشمل تقريبا كافة أدوات الدين (الدين الخارجي – الدين المضمون- ديون المؤسسات العمومية – مناقصات القروض الرقاعية...). كما تستوعب هذه المنظومات جميع المراحل الإجرائية والعملية للتصرف في الدين وفي إطار تحديث الأنظمة المعلوماتية للمالية العمومية التي شرعت وزارة المالية في تنفيذه FAST بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية. وتم بمقرر وزير المالية المؤرخ 25 أوت 2020 تكوين فريق عمل لمنظومة "الدين والتصرف في تقديرات الخزينة وأخذ القرار" وقد أوكل فريق العمل المذكور لمركز الإعلامية لوزارة المالية بتنفيذ مشروع تحديث منظومات الدين في جانبيه الفني والإجرائي وذلك طبقا لأحسن الممارسات والنماذج العالمية في المجال.

3- الميزانية إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025

تم اعتماد نسبة تطور للنفقات للبرنامج بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 حيث قدرت ميزانية البرنامج لسنة 2023 بـ2373 ألف دينار مقابل 2245 ألف دينار لسنة 2022 أي بنسبة تطور بـ6%.

وتعود نسبة الزيادة في التأجير والمقدرة بـ5% إلى الزيادة في الأجور وتعديل المنح الخصوصية المتغيرة.
كما تم الأخذ بعين الإعتبار للنفقات الإلزامية للبرنامج على غرار إقتناءات معدات التصرف الإداري وإستهلاك الكهرباء والزيادة في سعر المحروقات بالنسبة لنفقات التسيير.
أما بالنسبة لنفقات الإستثمار والتي سجلت إرتفاعا بنسبة 59% مقارنة بسنة 2022 فتعود هذه الزيادة في حجم الإعتمادات لتلبية الحاجيات الفعلية للبرنامج.

جدول عدد3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 -2	الفارق المبلغ (1) - (2)	الفارق النسبة %
نفقات التأجير	1732	1907	1997	90	5%
نفقات التسيير	200	297	311	14	5%
نفقات التدخلات	0	0		0	
نفقات الاستثمار	2	41	65	24	59%
نفقات العمليات المالية				0	
المجموع	**1934**	**2245**	**2373**	**128**	**%6**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	1732	1907	1997	2157	2329
نفقات التسيير	200	297	311	320	330
نفقات التدخلات	0	**0**	**0**	0	0
نفقات الاستثمار	2	41	65	70	74
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1934	2245	2373	2547	2734
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1934	2245	2373	2547	2734

برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد أحمد خضر

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :بداية من أوت 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1 – الإستراتيجية:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعما أفقيا لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساسا في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمالية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والشراءات والاقتناءات والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى خاصية برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية الذي يتميز بانضواء عدد من الإدارات العامة التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية في غاية الأهمية تتعلق بالمنظومة الجبائية والتصرف في الميزانية وتكريس مبادئ الشفافية المالية (إصدار معايير المحاسبة العمومية والملاحق المصاحبة لقوانين المالية...) والقيام بمهمّات مراقبة التصرف في الأموال العمومية، ومهمات تدقيق لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية مساهمة منها في مكافحة الفساد وإحكام التصرف في المال العام من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

وتتمثل غاية المهمة في مجال الموارد البشرية في إرساء إدارة ناجعة وحديثة توفّق بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة من الرصيد البشري بحيث تكون مهمة المالية مهمة ذات نجاعة وكفاءة في خدمة المواطنين وفعالة تعطي الأولوية لتنمية وتطوير مواردها البشرية. وتندرج إستراتيجية المهمة في هذا المجال ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية والتي أفضت إلى وضع وإعداد خطة عمل منذ 2019 ترتكز على إرساء وتفعيل مقاربة قائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات مع التركيز على آلية الحراك ومنظومة التكوين وتنمية المهارات للأعوان بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج. وقد ساهمت المهمة عبر تمثيلية الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في عدد من الأنشطة المنبثقة عن أهداف هذه الخطة في إرساء وتفعيل المقاربة القائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية من خلال الشروع في إعداد سجل الكفاءات والجذاذات النموذجية للوظائف كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن برنامج القيادة والمساندة يواجه عديد التحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات بالنظر إلى الظرف الدقيق الذي تمر به المالية العمومية واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات.

أما في مجال دعمها اللوجستي والمالي للبرامج وترشيد نفقاتها فإن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة تندرج ضمن الإطار العام المحدد من قبل الحكومة الذي يؤكد على ترشيد النفقات العمومية وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. كما يسعى البرنامج في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال خاصة

ترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات وفي مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري.

وتبعا لما سبق، تمّ تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع التوازنات العامّة الاقتصادية والمالية للبلاد،
- ✓ ملائمة التصرف في الموارد البشرية مع أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030،
- ✓ إعادة تنظيم وزارة المالية لفتح الآفاق وإدراج المهن الجديدة الضرورية في التصرف الحديث للإدارة والرقمنة،
- ✓ توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة،
- ✓ مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،
- ✓ المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتدعيم قدرات المراقبين والمحقّقين وتطوير الموارد وأدوات العمل،
- ✓ المساهمة في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية ودعم الشفافيّة الماليّة وذلك عبر إبراز دور مهمة المالية فيما يتعلق:
  - بالإصلاح الجبائي الرامي إلى إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفع الاستثمار ودعم الاقتصاد عبر تحسين القدرة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية،
  - دعم شفافيّة الماليّة العموميّة من خلال إصدار معايير الحسابات العموميّة والمساندة على تطبيقها،
  - المساهمة في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير السياسة المساهمتية للدولة،
  - المساهمة في تطوير الخدمات المالية وتسهيل النفاذ لها وكذلك في تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتطوير الأسس المالية للبنوك.

وسعيا لتفعيل هذه المحاور الإستراتيجية والأولويات والبرامج المنبثقة عنها يساهم عدد من الفاعلين العموميين (ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبنك التونسي للتضامن) وكذلك الوحدة العملياتية المتكونة من مؤسستين إداريتين (المدرسة الوطنية للمالية والموفق الجبائي) في تحقيق الأهداف المتعلقة بها من خلال خاصة:

- ✓ التشجيع على بعث المشاريع الصغرى بمساهمة كل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى،
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- ✓ تفعيل الدور الاجتماعي للمهمة عبر ديوان مساكن وزارة المالية وذلك بتسهيل حصول الموظفين الناشطين بالمهمة على مساكن سواء بالتملك أو بالكراء بشروط ميسرة،
- ✓ تطوير المنظومات الإعلامية لكل الإدارات العامة والتصرف في قاعدة البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- ✓ تطوير الكفاءات والمهارات من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشتركة،
- ✓ مساعدة المطالب بالأداء على تذليل الصعوبات التي تعترضه في علاقاته مع مصالح الجباية ومصالح الاستخلاص عبر مؤسسة الموفق الجبائي.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج القيادة والمساندة أربع وعشرون إدارة عامة وقد تم تنزيله إلى برنامج فرعي واحد وأربع وحدات عملياتية وخمسة فاعلين عموميين: ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبنك التونسي للتضامن.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2. تقديم الأهداف والمؤشرات:

الهدف 1.9: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة:

إن توفير العنصر البشري بناءا على ما تم تشخيصه وبرمجته تماشيا مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة وبمناسبة إعداد إطار النفقات متوسط المدى يحتم على برنامج القيادة والمساندة بالنظر إلى الحاجيات الملّحة والمستعجلة لتسديد الشغورات الإعتماد على آلية التنقل الوظيفي وحسن توزيع الأعوان الذين سيتم انتدابهم عن طريق البرامج الخصوصية. وعلى هذا الأساس تتركز محاور العمل فيما يلي:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال تقييم توزيعها، وتطوير قدرات الأعوان في إطار التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات، وإرساء نظام معلوماتي وقاعدة بيانات مندمجة بين كل برامج المهمة.

- ترشيد الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان، والمساهمة في تخفيف ضغط كتلة الأجور على ميزانية الدولة وذلك عبر التحكم الكمي والنوعي في عدد الأعوان وإعادة التوزيع حسب الحاجيات الحقيقية واستعمال آلية التنقل الوظيفي حيث أصبحت آلية تسديد الشغورات عن طريق التنقل الوظيفي من أهم الآليات التي تمكّن من تلبية الحاجيات الملحة لبرامج مهمة المالية.
- إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة، من خلال مواصلة الدراسة التي ترمي إلى دعم تواجد المرأة بمواقع المسؤولية وأخذ القرار وباللجان المحدثة بوزارة المالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار إضفاء الطابع الاستراتيجي على الهدف الأول "تحسين التصرّف في الموارد البشريّة" تمت مراجعة وتحيين المؤشرات المتعلقة به، حيث سيتم الاعتماد على المؤشرات التالية:

- المؤشر الأول: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي،
- المؤشر الثاني: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية،
- المؤشر الثالث: نسبة تواجد المرأة باللجان،
- المؤشر الرابع: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- المؤشر الخامس: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية.

المؤشر.1.1.9: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي:

يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة تسديد الشغورات بالرجوع إلى عدد المطالب الواردة على الوزارة مقارنة بعدد الأعوان الذين تم قبولهم بعد عملية التقييم وتعيينهم بمختلف المصالح. وتسعى الوزارة في هذا المجال إلى اعتماد سياسة اتصالية لترويج "علامة المشغل" لوزارة المالية لاستقطاب الكفاءات والخبرات من مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية للترفيع في عدد المترشحين ذوي الاختصاص الملائم للمهام التقنية لمختلف هياكل وزارة المالية.

✓ **تقديرات المؤشر1.1.9:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديـــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي	%	9.6	35.5	40	45	50

حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز تقدر بـ35.5% خلال موفى سبتمبر 2022 مقابل 9.6% خلال سنة 2021. وبذلك فقد سجل نسبة تطورا هاما بـ26% يعود إلى اعتماد آلية بطاقات الوصف الوظيفي عند فتح تسديد الشغورات إضافة إلى اعتماد آلية تسديد الشغورات ذات الصبغة المستعجلة وفي اختصاصات محدودة وعلى امتداد السنة.

هذا ويعتزم مواصلة تفعيل آلية التنقل الوظيفي، حسب القواعد والمقاييس الواردة بالأمر الرئاسي عدد387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، بهدف تلبية الحاجيات الملحّة لمختلف هياكل الوزارة وخاصة في اختصاصات مهنية معينة (التصرف في الوثائق والأرشيف والمحللين وأعوان التنفيذ من الصنف "ب" أو "أ3" والعملة (اختصاص: تنظيف وحراسة واستقبال وسياقة) وإدراج تلك الخطط ضمن بورصة الحراك الوظيفي.

المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:

يهدف هذا المؤشر إلى تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من خلال العمل على الترفيع في نسبة تسمية المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار وفي نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.9:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	%	39	40	42	44	46

نلاحظ أن نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية في نسق تصاعدي وذلك لوجود دراسة للتسميات حسب الكفاءة في الخطط الوظيفية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القاعدة من الإطارات النسائية من أصحاب الشهائد العليا والمؤهلين للتسمية في الخطط الوظيفية هي بدورها في ارتفاع متواصل باعتبار أن نسبة الإنتدابات من هذه الفئة تصل إلى حدود 90%،

كما يلاحظ أنّ نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار شهد تراجعا طفيفا ويعزى ذلك إلى الإرتفاع النسبي في تسمية الرجال بهذه الخطط.

وبالنسبة لتواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي فإنّه يلاحظ أنّ نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي في نسق تصاعدي ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالمستوى المركزي حيث بلغت هذه النسبة 13 % خلال سنة 2021 مقارنة بـ44.5%على المستوى المركزي. وقد تم تقدير نسبة 25% على المستوى الجهوي خلال سنة 2023 مقابل 45% على المستوى المركزي.

المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان:

يمكّن هذا المؤشر من تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الإطارات النسائية في معالجة الملفات المعروضة على أنظارها خاصّة إذا ما تمّ تحليل هذا المؤشر من حيث طبيعة اللجنة (قارة أو مؤقتة، مركزية أو جهوية) ومن حيث مشمولاتها ومهامها سواء كانت ذات طابع تقني أو فني والذّي من شأنه أن يعكس تطور قدرات المرأة المهنية في مختلف مجالات قطاع المالية.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.9:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة تواجد المرأة باللجان	%	-	40	42	43	45

بلغ هذا المؤشر خلال موفى سبتمبر سنة 2022 نسبة 40% غير أنه لا يعكس بصورة واضحة نسبة تواجد المرأة في اللجان الجهوية حيث أن المعطيات منقوصة وسيتم السعي للقيام بجرد شامل للجان لتحسين احتساب وتحليل المؤشر.

المؤشر 4.1.9: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية

تمكّن متابعة هذا المؤشر من وضع آليات لدعم دور المرأة ممثلة وزارة المالية في الدفع الإيجابي للدورة الإقتصادية من خلال تمثيليتها بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك بالعمل على إقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بينهما لعضوية مجالس الإدارة.

✓ **تقديرات المؤشر4.1.9:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	نسبة مأوية	-	%31.8	%33	%35	%37

قصد تحسين تمثيلية المرأة سيتم إعداد دراسة للتدقيق في مدى تقدم وزارة المالية في تحقيق مقاربة النوع الإجتماعي من خلال تحليل الإحصائيات واستخراج الفوارق إن وجدت واقتراح التدابير اللازمة لإرساء تكافؤ الفرص والتعيين حسب الجدارة.

المؤشر 5.1.9: نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية:

يندرج هذا المؤشر في إطار حوكمة وتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات مهمة المالية وهو يقيس مدى تنفيذ برامج التكوين الخصوصية والمشتركة وتطور عدد المنتفعين بالتكوين وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق نسبة الإنجاز المبرمجة كما يسعى إلى حث جميع هياكل وزارة المالية على تنفيذ برامجها التكوينية الخصوصية وقياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عن إنجاز مخطّط التكوين.

✓ **تقديرات المؤشر5.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (%)	%	55,2	75	80	83	85

بلغت نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامّة للديوانة) 55.2% خلال سنة 2021. وتحرص المدرسة الوطنية للمالية على تدارك التراجع المتوقع لمؤشر قيس الأداء، خلال سنة 2022 و2023 من خلال التشاور مع مختلف مصالح الوزارة قصد الإعداد الجيد لمخطط التكوين لسنة 2023 والإتفاق على برامج تكوينية قابلة للتنفيذ مهما كانت الظروف وذات مردودية عالية وقابلة للقياس.

الهدف 2.9 :ترشيد حوكمة النفقات العمومية

يساهم برنامج القيادة والمساندة عبر الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات في تحقيق الفاعلية لكافة برامج المهمة من خلال خاصة حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة بما يضمن إنجاز الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة والأداء المرتقب.

ونظرا لصعوبة تلبية كل الحاجيات في ظل محدودية موارد الميزانية، فإنه يتمّ العمل على حسن التقدير حسب الأولويات والحاجيات المتأكدة وحسب الرؤية المعدة للسياسات العمومية وتقدم تجسيم الإصلاحات والدراسات المتعلقة بالإنفاق وواقعية الإنجاز الفعلي. كما يعمل البرنامج على التحكم في النفقات وترشيدها بالاعتماد على الأولويات التالية:

- تعزيز حوار التصرف مع مختلف البرامج والهياكل على المستوى المركزي لتحديد الحاجيات الفعلية،
- إعداد إطار النفقات متوسط المدى وميزانية السنة لمهمة المالية الذي يمكّن من تحقيق المعادلة بين التحكم في حجم النفقات وتجسيم البرامج والأنشطة التي تمكن من تجسيم إستراتيجية المهمة وتحقيق أهداف البرامج،

- متابعة تنفيذ الميزانية من حيث النسق ومن حيث شرعية وفاعلية الشراءات سواء كانت عن طريق إبرام الصفقات أو الشراءات العادية،
- المساهمة في تحقيق ديمومة ميزانية الوزارة بمتابعة جودة البرمجة السنوية لمختلف البرامج وإنجاح آلية الرقابة المعدلة،
- جرد المعدات والبناءات والمساهمة مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في تقييمها وذلك في إطار الأشغال الرامية لإعداد الموازنة الإفتتاحية للدولة،
- تطوير منهجية التصرف في أسطول السيارات التابعة للوزارة وذلك بتركيز منظومة إعلامية في التصرف في السيارات بالتنسيق مع مركز الوطني للإعلامية،
- وضع وتنفيذ خطة عمل لترشيد استهلاك الطاقة واستعمال الطاقات البديلة،
- إعداد أدلة الإجراءات لمسارات النفقات العمومية وتحديد وتحيين خارطة المخاطر،
- مواصلة تركيز الرقابة الداخلية الميزانياتية ببرامج المهمة.

وبالإضافة لكون برنامج القيادة والمساندة يعمل على تحسين نجاعة الإدارة وفاعليتها فهو يعمل على تحسين جودة خدماتها تجاه طالبي الخدمة بصفة عامة. وعليه، تم ضبط المؤشرات التالية:

1- آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات،
2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنايات المبرمجة.

المؤشر1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

يمكن هذا المؤشر من احتساب الآجال المتعلقة بفتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات وذلك قصد تلبية حاجيات مصالح الوزارة وتأمين سير العمل الإداري بها. ونظرا لأهمية هذه الآجال وتأثيرها على التصرف في الاعتمادات فإن هذا المؤشر يمكّن من متابعة تطوّر دراسة طلبات فتح الاعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة برنامج القيادة والمساندة على الاستجابة لحاجيات هياكل المهمة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	ق.م 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات	يوم	9	2	2	2	2

شهدت آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات ارتفاعا بـ 6 أيام مقارنة بما هو مبرمج في سنة 2021 ويرجع ذلك أساسا لتعطل المراسلات على منظومة عليسة حيث يتم إرسال طلب

فتح الاعتمادات على المنظومة دون إرفاقه بالمؤيدات ويتم تلافي هذا الإشكال تدريجيا وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة. وبناء على ذلك فقد تم تحديد القيمة المنشودة بـ02 يوم للسنوات 2023-2025.

المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية:

تم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة لطلبات الهياكل المختلفة. ويمكن هذا المؤشر من احتساب الآجال المتعلقة بكامل مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط والتقييم الفني والمالي إلى غاية الاستلام.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراء عن طريق الصفقات العمومية لا يدخل في مجال هذا المؤشر حيث أن عدد الصفقات العمومية المنجزة لفائدة برامج القيادة والمساندة ومصالح الميزانية والدين العمومي لا يتجاوز عادة أربعة صفقات خلال السنة الواحدة.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.9:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية	يوم	61	61	61	60	60

بناء على ما تم إنجازه إلى موفى سبتمبر 2022 (62 يوما)، تم تقدير 61 يوما لسنة 2023 و60 يوما لسنتي 2024-2025 كقيم منشودة.

المؤشر 3.2.9 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يمكن هذا المؤشر من احتساب آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وبالتالي فهو يمكّن من متابعة نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يمكن من متابعة آجال خلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة من خلال قيس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص هذه النفقات العمومية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	يوم	27	22	22	21	20

شهدت آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات ارتفاعا بـ 05 أيام سنة 2021 مقارنة بتقديراته (22 يوما) ويعود ذلك إلى الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على جميع المجالات، بالإضافة إلى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين والتأخير في إصدار مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية سنة 2021 من قبل الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

ونظرا إلى ما تمّ تسجيله سنة 2022 من صعوبات وتأخير على مستوى التصرف في الاعتمادات وتنفيذ الميزانية حيث تمّ اعتماد آلية التجميد كآلية لترشيد استهلاك الاعتمادات بما يضمن توازن سيولة الخزينة، فقد تمّ تسجيل تأخير في إعداد وتقديم البرمجة السنوية للنفقات، مما ينعكس على آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات. فقد تم تسجيل (22 يوما) إلى حدود موفى سبتمبر 2022، وعليه تم تحديد تقديرات بـ22 يوما بعنوان سنة 2023 وتقديرات بـ21 يوما بعنوان سنة 2024 وصولا إلى القيمة المنشودة بـ 20 يوما سنة 2025.

المؤشر4.2.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال المشاريع المتعلقة بالبناءات، وذلك من خلال احتساب النسبة المائوية لتقدم تنفيذ هذه المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة	%	77.5	94.5	88.5	95	95

بلغت نسبة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة 77.5% سنة 2021 مقارنة بما تم تحديده من تقديرات (89.5%)، وترجع أسباب عدم بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر إلى أن حوالي 80 % من القيمة الجملية من المشاريع الجهوية تشرف على إنجاز دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للتجهيز.

وبناء على ما تم إنجازه إلى موفي سبتمبر 2022 (78.2%) فقد تم تحديد تقديرات سنة 2023 بـ88.5% حيث تسعى الإدارة العامة للبنايات إلى الترفيع في نسبة تنفيذ الدراسات والأشغال بـ10% مقارنة بانجازات2021. كما تم تحديد نسبة 95 % لسنتي 2024 و2025.

الهدف 3.9- تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرّف.

يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ المحور الإستراتيجي المتعلّق بمقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والإقتصاد الموازي، من خلال المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال بغاية تعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية خاصة أن هيئة الرقابة العامة للمالية تتولى بالأساس:

- ضبط وتنفيذ البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة.
- فحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالفصل 63 من القانون الأساسيّ الجديد للميزانية تطبيقا لمقتضيات الفصل 71 منه.
- متابعة نتائج المهمّات الرّقابية المنجزة ومدى استجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتّوصيات الواردة بتقارير الهيئة.

وقد تمت إعادة صياغة هذا الهدف من خلال تعويض تسميته من "تدعيم مساهمة هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي" إلى" تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرّف" إلى جانب إعادة صياغة تسمية مؤشرات قيس الأداء المتعلقة به:

-"نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر" عوضا عن "نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التّي تمّ الشّروع في إنجازها والتي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق الأداء".

-"نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة" عوضا عن "نسبة التّوصيات المصادق عليها أو المتعهّد بتطبيقها من قبل الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة".

وتتمثّل مؤشّرات قيس الأداء في:

- نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر.
- نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة.

المؤّشر 1.3.9: نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر

يتمثّل المؤشّر في احتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها، والمتعلّقة بالأساس بمكافحة الفساد وتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.

✓ **تقديرات المؤشر1.3.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشّر1.3.9: نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر.	نسبة مائويّة	%28,6	%30	50%	50%	55%

بلغت نسبة المهمات الرقابية المنجزة 28,6% سنة 2021، مقابل تقديرات بـ**25%** أي بنسبة إنجاز تقدر بـ**114%**. ويعود ذلك بالأساس إلى إنجاز عدد من المهام المتأكدة والمستعجلة والتي لم يتم برمجتها مسبقا. وبناءا على ذلك وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، والتي تجاوزت فيها نسبة الإنجاز 100%، تم تحيين تقديرات المؤشر للسنوات 2023-2025، حتى تعكس فعليا مستوى الأداء.

المؤشر 2.3.9: نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

يتمثل المؤشّر في احتساب نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة.

✓ **تقديرات المؤشر2.3.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة		**%55,7**	**%50**	**%65**	**%65**	**%70**

بلغت نسبة الاستجابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة **55,7%** سنة 2021 مقابل تقديرات محددة بـ**45%** أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي **124%.**

وتعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات المسجّلة إلى جملة من الأسباب من أهمّها تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادّرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد. كما تضمّنت بعض التقارير النهائيّة للرقابة جملة من التوصيات الإضافيّة وقع صياغتها على ضوء إجابات الهياكل الخاضعة للرقابة على التقارير الأولية للهيئة، وقد تمّ أخذها بعين الاعتبار عند احتساب المؤشّر.

وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، والتي تجاوزت فيها نسبة الإنجاز 100% نتيجة التجاوب والتفاعل الإيجابي للهياكل المشمولة بأعمال الرقابة والتدقيق

مع مقترحات وتوصيات الهيئة، تم تحيين تقديرات المؤشر للسنوات 2023-2025 حتى تعكس فعليا مستوى الأداء.

الهدف 4.9- تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية:

تمّت إضافة هذا الهدف الجديد ضمن برنامج القيادة والمساندة بالنظر إلى أهمية مساهمة مهمة المالية في تصوّر ووضع سياسات الدولة المالية والإقتصادية والجبائية. حيث يضم برنامج القيادة والمساندة إضافة إلى الإدارات التي تمارس وظائف دعم ومساندة لباقي البرامج العملياتية، إدارات فنية تساهم في تصور ووضع وتحقيق سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية وهي تتمثل في الإدارات العامة التالية: الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية، الإدارة العامة للتمويل، الإدارة العامة للمساهمات، الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

ويجدر التأكيد في هذا السياق على الدور المحوري للجباية بما فيها الدراسات والتشريع الجبائي والامتيازات الجبائية، في رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الأساسية للإصلاح الجبائي المتمثلة في تحسين قدرة الدولة على تحصيل مداخيلها الجبائية ودعم الميزانية وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف.

أمّا فيما يتعلّق بدعم الشفافيّة الماليّة لذوات القطاع العمومي فإنّه تجدر الإشارة إلى تولّي الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية الإشراف على إصدار معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيرية المتعلّقة بها بما يمكّن من إرساء المحاسبة العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والانتقال من المحاسبة القائمة على القبض والصرف إلى المحاسبة الاستحقاقية، ممّا سيمكّن من توفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وشاملة وصادقة تضمن الشفافية والمساءلة حول الحسابات العموميّة. كما تقوم الكتابة العامّة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة بدور المساندة من أجل ضمان حسن تطبيق مقتضيات المعايير سيما على مستوى تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة وبناء النظام المعلوماتي وأدلّة الاجراءات إلى جانب تأمين الدورات التكوينيّة حول هذه المعايير.

كما تساهم الإدارة العامة للتمويل في مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتنويع آليات تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. أما الإدارة العامة للمساهمات فهي تضطلع بدور محوري في مناقشة عقود البرامج للبنوك العمومية ومتابعة مؤشراتها المالية إضافة إلى أنها تساهم في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتتابع العائدات المتأتية من مساهمات الدولة.

أما في إطار التوجه لدعم الشفافية المالية والمحاسبية للمؤسسات، فإن المجلس الوطني للمحاسبة التابعة كتابته إلى الإدارة العامة للمساهمات فهو يسعى إلى اتخاذ ما يتعين لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي IFRS بصفة تدريجية وذلك من خلال تنقيح

النصوص القانونية والمعايير المحاسبية للمؤسسات وإحداث الهيئة التونسية للمعايير المحاسبية للمؤسسات.

وقد تم ضبط مؤشرات قيس الأداء التالية:

- عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء،
- عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء،
- معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية،
- عدد المعايير المحاسبية والآراء التفسيرية المصادق عليها،
- عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- تقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية،
- عائدات مساهمات الدولة،

المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء:

يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال:

- إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيع في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري
- حذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة

يتنزّل المؤشر ضمن الإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي وفي إطار تواصل توجّه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في إتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة المتعلقة بقاعدة الأداء والرامية لتوسيع قاعدة الأداء	عدد	3	9	1+	2+	3+

تم ضبط عدد 15 إجراء كقيمة مستهدفة لسنة 2025، وذلك بالنظر لأهمية الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة المتعلقة بقاعدة الأداء والرامية لتوسيع قاعدة الأداء لما لها من إنعكاسات ونتائج

على مستوى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة وإعتبارا لتأثيرها على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الإمتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخيل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية ممّا يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرّب الجبائي.

مؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء:

يتعلق هذا المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء من خلال تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب ومزيد تحسين مردودية جباية مداخيل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخيل العمل ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخيل ومراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين ومراجعة جدول الضريبة على الدخل والتقليص من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفّضة ونسبة القانون العام.

ويتنزّل هذا المؤشر ضمن الإصلاحات الجبائية الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي في إطار خطة العمل المشتركة المتعلقة بالدعم الفني من قبل صندوق النقد الدولي في المجال الجبائي.

وفي إطار تواصل توجّه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في إتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء	عدد	4	2	2+	3+	3+

يتعلق هذا المؤشر بالإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء التي سيتمّ إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي. وقد تم ضبط عدد 10 إجراءات كقيمة مستهدفة لسنة 2025.

مؤشر 3.4.9: معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية:

يتعلق هذا المؤشر بمعدّل إصدار النصوص التطبيقية (قوانين- أوامر- قرارات- تعليمات عمل...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية	شهر	--	--	6 أشهر	6 أشهر	3 أشهر

يمكن إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من تطبيق الإجراءات الصادرة بقانون المالية للسنة وبالتالي رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة نظرا لما ستتيحه التدابير التي تمّ إقرارها من إصلاحات لدعم الإصلاح الجبائي.

وقد تم تقدير نسب إنجاز لمعدل آجال إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة في حدود الستة أشهر الأولى من السنة المالية خلال سنة 2023 وسنة 2024 ويعتزم التقليص في هذه الآجال إلى حدود الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية خلال سنة 2025.

المؤشر 4.4.9: عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها (التّي تمّ عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة):

يتعلق هذا المؤشر باحتساب عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيرية المصادق عليها بعد عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة، حيث تمثّل معايير الحسابات العموميّة حجر الأساس لبناء نظام محاسبي لذوات القطاع العمومي يفضي إلى تقديم قوائم ماليّة تعكس صورة وفيّة حول الوضعية المالية للدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة وكذلك حول أداءها المالي وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة حول التصرّف العمومي.

كما يمكّن إرساء هذه المعايير من توفير معلومات ماليّة ومحاسبيّة تتّسم بالدقّة والشموليّة والصدق لفائدة مختلف المستعملين وهو ما يمكّن من تحسين نجاعة تصرّف ذوات القطاع العمومي وإرساء الرقابة الداخليّة ومزيد إحكام تقديرات الميزانيّة سيّما المتعلّقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخلّدات والنفقات المحتملة الأخرى.

كما يضمن تطبيق هذه المعايير **قابليّة القراءة والمقارنة** من قبل كافّة الجهات المعنيّة الوطنيّة منها والأجنبيّة حيث أنّها مستمدّة من المعايير الدوليّة مع مراعاة الخصوصيّات الوطنيّة. وتجدر الإشارة أنّه تمّ في هذا المجال وإلى غاية أكتوبر 2022 إصدار القرار

المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلّقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة وبالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحليّة والتي تعتبر أساسيّة لانطلاق الأشغال المتعلّقة بالنظام المعلوماتي وبالجرد المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدولة والجماعات المحليّة.
ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر وزارة الماليّة على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العموميّة وجملة من الآراء التفسيريّة المتعلّقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحّد لها من قبل مختلف المتدخّلين.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:		الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
			2021		2023	2024	2025
عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها	مؤشّر فرعي عدد01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد		18	20	22	24
	مؤشّر فرعي عدد02: العدد التراكمي للآراء التفسيريّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد		-	1	2	3

بلغ انجاز المؤشّر المتعلّق بالعدد التّراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 18 إلى غاية موفّى شهر نوفمبر لسنة 2022.

أمّا فيما يتعلّق بالتّقديرات الخاصّة بالمؤشر، فإنّه يُتوقّع أن يتمّ عرض 06 معايير حسابات عموميّة إضافيّة إلى غاية موفّى سنة 2025، أي بمعدّل معيارين محاسبيّين (02) لكلّ سنة ليصل بذلك العدد التّراكمي التّقديري لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس 24 معيارا.

وقد تمّت مراعاة الموضوعيّة عند ضبط هذه التّقديرات، وذلك نظرا لما تتطلّبه صياغة معايير الحسابات العموميّة من أبحاث معمّقة حول الإطار القانوني والمحاسبي والتنظيمي الحالي ودراسات مقارنة (benchmarking)، إضافة إلى مختلف الإجراءات التي يمرّ بها مشروع المعيار وجوبا حيث يُعرض على أنظار اللجنة المختصّة وعلى استطلاعات الرأي قبل عرضه على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة.

وفي إطار الإعداد لانطلاق أشغال جرد الأصول الثابتة الماديّة للدولة فقد تمّ الشروع في صياغة الرّأي التّفسيري لمعيار حسابات الدّولة الخاص بالأصول الثّابتة الماديّة. ونظرا للدّقة التي تتطلبها صياغة الآراء التّفسيريّة وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمّ وضع تقديرات بعرض رأي تفسيري واحد سنويّا على أنظار هيئة المجلس خلال سنتي 2024 و2025 لتصل بذلك تقديرات المؤشر إلى 03 آراء تفسيرية في الجملة في موفّى سنة 2025.

المؤشر5.4.9: عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

يمكّن هذا المؤشر من احتساب عدد الإجراءات المتخذة لتحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية في السنة. وهو بالتالي يمكّن من متابعة ضبط مبادئ حوكمة التصرف بالمنشآت العمومية وضبط سياسة لتطوير إنتاجيتها وأنظمة قيسها ومتابعة تنفيذها وتحديد علاقتها بالدولة كمساهم.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات المتخذة لتحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية	عدد	*	1	1	1	1

تم سنة 2021 إعداد برامج إعادة الهيكلة للمنشآت العمومية، وتمكين المنشآت العمومية التي تنشط في محيط تنافسي أو لها برنامج إعادة هيكلة من الإستثناءات المتعلقة بالصفقات العمومية من خلال الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989.
وتم سنة 2022 إصدار الأمر الرئاسي عدد 303 مؤرخ في 29 مارس 2022.
كما يعتزم سنة 2023 المساهمة في إصدار القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

المؤشر6.4.9: تقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية:

يندرج هذا المؤشر في إطار تحسين حوكمة البنوك العمومية وهو يتمثل في احتساب نسبة تقدم تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المضمنة بعقود برامج البنوك العمومية (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، بنك الإسكان) وذلك للفترة 2021-2025.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
متابعة مدى تقدم إنجاز عقد برامج البنوك العمومية الثلاثة (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، بنك الإسكان)	نسبة مأوية	%100	%100	%90	%95	%100

تم تحقيق نسبة إنجاز بـ 100% سنتي 2020 و 2021 وذلك بالنظر لكون المؤشرات المعتمدة بعقود البرامج السابقة للبنوك العمومية كانت تقديرات سقف إنجازها محدودة وذلك بهدف تمكين هذه البنوك من هامش مناورة وإعادة هيكلتها بيسر، هذا وتجدر الإشارة أن هذه المؤشرات ستتم مراجعتها في إتجاه الترفيع في سقف تحقيقها بمناسبة عقود البرامج للفترة 2023-2025.

المؤشر 7.4.9: عائدات مساهمات الدولة:

يمكن هذا المؤشر من متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى الدولة مقارنة بتقديرات الميزانية وهو بالتالي يمكّن من إضفاء مزيد من النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عائدات مساهمات الدولة	م د	808.13	873	920	950	1000

تم تقدير تطور نسب إنجاز المؤشر لسنوات 2023-2025 بإعتبار أنه من المتوقع تطور نشاط شركة فسفاط قفصة والتوجه نحو مطالبة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية لتحويل الفوائض المسجلة من قبلها.

2.2-تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (*)
تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر1.1.9: تسديد الشغورات عن طريق التنقل الوظيفي	%40	تطوير التصرف في المسار المهني للأعوان		-اعتماد آلية التصرف التقديري في المهن والأعوان والكفاءات قبل القيام بعمليات توزيع الأعوان المعينين وفق آلية التنقل الوظيفي. - تنظيم دورات تكوينية مرتبطة بالجانب المالي والإداري للتصرف في النقل والإلحاق والإدماج بالنسبة للأعوان المكلفين بإنجاز هذه الآلية، - تنظيم دورات تكوينية في مجال التصرف في بورصة الحراك الوظيفي.

					- تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في المهن والأعوان والكفاءات وهندسة التكوين.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	**%42**			- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التسمية في الوظائف العليا (المنشور المتعلق بإجراءات التعيين في الوظائف العليا). - القيام بدراسة إحصائية حول تواجد المرأة في مواقع أخذ القرار. - القيام بدراسة حول التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي والجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة
	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان	**%42**			- متابعة دورية تواجد المرأة في تركيبة اللجان.
	المؤشر 4.1.9: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	**%33**			- إقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في عضوية مجالس الإدارة - تطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بلجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين مثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المحدثة كل سلطة إشراف.
	المؤشر 5.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين	**%80**			- مزيد إحكام هندسة التكوين الموجه والهادف وربطه خاصة بتحسين المهارات والقدرات للتمكن من الحرفية والكفاءة لإدارة فعالة وناجعة وإرساء الشراكة الفعالة بين المتدخلين في المنظومة -تدعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمّة مساعدة اللّجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكوّنون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017 - وضع خطّة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها خاصّة عند البرمجة وإعداد

					مخطّط التكوين، وعند التنفيذ والمتابعة وللتقييم. -البحث عن فضاءات تكوين إضافية خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي، وفي هذا الإطار تمّ إبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لإحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي. - دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقلّ كلفة ممكنة. - مواصلة العمل بمنصّة التكوين على الخطّ التي دخلت قيد التجربة منذ جوان 2021. - إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلّبات التصرّف الحديث وتطوير منظومة التكوين.
ترشيد حوكمة النفقات العمومية	**المؤشر 1.2.9 : آجال فتح واحالة تفويض الاعتمادات**	**2**	**المساندة اللوجستية**		- مواصلة تركيز منظومة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمسار آجال فتح واحالة تفويض الاعتمادات. -مواصلة برمجة دورات تكوينية بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة فيما يتعلق بالمنظومات الإعلامية الخاصة بالتصرف في الاعتمادات حسب المتطلبات الجديدة للقانون الأساسي الجديد للميزانية
	المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية	**61**			- تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان الشفافية والمنافسة النزيهة
	المؤشر 3.2.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	**22**			- الحرص على التقليص في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المنتفعة بالخدمة. -إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين ومسدي الخدمات والعمل على تفادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص.

					-السعي إلى إرساء منظومة إعلامية يتمكن من خلالها المزود الاطلاع على مراحل إجراءات خلاص فواتيرهم دون الرجوع إلى الإدارة.
	المؤشر 4.2.9: **نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة**	**88.5**			-إعداد روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية. - إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لإجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال - توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع. - إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات دورية بالنسبة للمشاريع ذات الصبغة الجهوية المعطلة إلى مختلف الأطراف المتدخلة
تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرّف.	**المؤشّر1.3.9:** **نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر.**	**%50**	رقابة وتدقيق وتقييم		-اعتماد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمّن شبهات فساد وأو غسل أموال، واستغلال المعطيات المتوفّرة لدى الهيئة حول ملفات شبهات الفساد. -التنسيق مع مختلف المصالح والهياكل بخصوص التقصّي في بعض الملفات التّي تحوم عليها شبهات فساد وأو غسل أموال. - حسن اختيار أعضاء الفريق من حيث التكوين والخبرة. - برمجة دورات تكوينيّة خصوصيّة تتعلّق بآليات مكافحة الفساد وغسل الأموال. - إدراج مهمات تدقيق الأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة. - توفير واستعمال التكنولوجيات الحديثة في الرقابة والتدقيق. - إعداد بطاقة من قبل رئيس الفريق بمناسبة إصدار التقرير النهائي للمهمة، تضبط نسبة تسوية النقائص والمصادقة على التوصيات أو التي تعهّد المتصرّف بتطبيقها مقارنة بعدد الملاحظات
	المؤشر2.3.9 : **نسبة استجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة**	**%65**			

					والتوصيات الصادرة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد. - تفعيل إتّفاقية التّعاون الدوليّ المبرمة مع المكتب الأوروبي لمكافحة الفساد (OLAF) والمتعلّقة بتبادل المعلومات والبيانات، وتنمية المهارات وتقديم المساعدة الفنيّة في مجال مكافحة الفساد.
تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية	**المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء**	**1+**			-تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة
	المؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية للتقليص في قاعدة الأداء	**2+**			- مراجعة قواعد ونسب توظيف الأداء في اتجاه مزيد تخفيف كلفة الواجب الجبائي - إدخال الإصلاحات الملائمة على التشريع الجبائي في اتجاه الحفاظ على التوازنات المرجوة للمالية العمومية.
	المؤشر 3.4.9: معدّل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية	**6 أشهر**			-حث كافة الأطراف المتداخلة على التسريع في إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية بما يكفل تطبيق كافة الأحكام الواردة بقانون المالية - إرساء آليات متابعة تنفيذ الأحكام المذكورة ضمن مجال تدخل الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بصفة دورية ووفق مقاربة تشاركية.
	العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس	**20**			- إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العموميّة وجملة من الآراء التفسيريّة المتعلّقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحّد لها من قبل مختلف المتدخّلين.
	العدد التراكمي للآراء التفسيريّة المعروضة على هيئة المجلس	**1**			
	المؤشر5.4.9: عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية	**1**			- المساهمة في إصدار القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية. - إعداد النصوص التطبيقية واتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق قانون حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
	المؤشر6.4.9: تقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية	**% 90**			-تنظيم المتابعة الدورية لتقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية
	المؤشر7.4.9: عائدات مساهمات الدولة	**920**			- تنظيم المتابعة لتحصيل عائدات مساهمات الدولة دون تأخير
					- تركيز الهيئة التونسية لمعايير المحاسبة من خلال إصدار المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة والنصوص الترتيبية.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية بعنوان سنة 2023 بحساب أد
ديوان مساكن أعوان المالية	ترشيد حوكمة النفقات العمومية	يقوم ديوان مساكن أعوان المالية بشراء مساكن وإعدادها للكراء أوللبيع لفائدة أعوان الوزارة وسترتكز مجهودات الديوان خلال الفترة القادمة 2022-2024 على تمويل مختلف برامج اقتناء مساكن على النحو التالي: * منحة من ميزانية الدولة *تمويلات ذاتية متأتية من النشاط العادي للديوان التي شهدت تطورا ملحوظا نتيجة للمخطط الاستراتيجي للديوان والمتعلق بالسياسة التجارية له والمتمثلة في التخلي عن سياسة الكراء واعتماد سياسة البيع (بالحاضر أو بالتقسيط) مما ينتج عنه تطورا في الموارد الذاتية .	2000 م د مع إمكانية الترفيع فيها بعد مناقشة الميزانية مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
مركز الإعلامية لوزارة المالية		يسعى المركز إلى مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية وحيث يهدف المشروع الى إرساء منظومات معلوماتية متطورة ومسك محاسبة عامة وتحليلية تكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على التمكن من تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة كما يسعى المركز إلى: * تطوير المنظومة الإعلامية الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتحقيق العدالة الجبائية * تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات الاقتصادية عن بعد * تركيز وتطوير منظومة إعلامية خاصة بالإدارة العامة للديوانة وذلك للارتقاء بالخدمات الديوانية * رقمنة الإجراءات و تطوير طرق الدفع الألكترونية	
البنك التونسي للتضامن		يسعى البنك التونسي للتضامن بمقتضى اتفاقية إطارية مع مهمة المالية بتاريخ 04 أفريل 2017 إلى التشجيع على بعث المشاريع الصغرى بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى في إطار منظومات اقتصادية (80 % من الاعتمادات المرصودة) ورصد قروض موسمية (20% من الاعتمادات المرصودة) كما تم وضع خطة تمويل المؤسسات الصغرى المتضررة من جائحة كوفيد -19	

شركة شبكة تونس للتجارة		تسعى شركة شبكة تونس للتجارة إلى تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية النقل الدولي للبضائع وذلك من خلال: - تجريدها من طابعها المادي - ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني - التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية كما تسعى إلى تطوير ووضع حيز الإستغلال النظام المعلوماتي الجديد للديوانة الممول من قبل البنك الدولي.	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م ت (1) 2022	تقديرات 2023 -2	الفارق المبلغ (1) - (2)	الفارق النسبة %
نفقات التأجير	29973	37732	40233	2501	7%
نفقات التسيير	5836	8084	8452	368	5%
نفقات التدخلات	239049	37206	48473	11267	30%
نفقات الاستثمار	454	2913	3650	737	25%
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	**275312**	**85935**	**100808**	**14873**	**17%**

1-نفقات التأجير

بلغت جملة تقديرات نفقات التأجير العمومي بمشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بـ 40233 أد مقارنة بـ37732 أد قانون مالية سنة 2022 أي بنسبة تطور 7 % يفسر ذلك احتساب متخلدات تجاه مركز الإعلامية لوزارة المالية والمتعلقة بالأعوان الملحقين لدى وزارة المالية بمقتضى اتفاقية وذلك بمبلغ قدره 2.870.724 دينار اضافة الى احتساب الزيادة في الأجور وتعديل المنح الخصوصية المتغيرة ومن المتوقع أن تبلغ 43452أد سنة 2024 و46928 أد سنة 2025.

2-نفقات التسيير

قدرت نفقات التسيير بمشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بـ 8452أد مقارنة 8084 أد بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 أي بفارق 368أد وبنسبة تطور5 % ومن المتوقع أن تبلغ 8706 أد سنة 2024 و8967 أد سنة 2025

* ترشيد استهلاك الكهرباء والغاز واستهلاك الماء والاتصالات الهاتفية

* الأخذ بعين الاعتبار النفقات الإلزامية للبرنامج على غرار التعويضات المختلفة (التي يتم اسنادها الى المستفيدين عن طريق قرارات صادرة عن اللجنة الاستشارية القارة للنظر في مطالب رفع التقادم بالوزارة) لذلك تم الترفيع من 2000 أد سنة 2022 الى 3000 أد سنة 2023

* الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في المحروقات حيث قدرت ميزانية الوقود بمبلغ قدره 1.104.995 دينار مقارنة بـ988.400 دينار قانون مالية 2022

3- نفقات التدخلات

قدرت جملة نفقات التدخل العمومي بمشروع ميزانية سنة2023 لبرنامج القيادة والمساندة بـ48473 أد مقارنة بـ37206 أد لسنة 2022 حيث تم برمجة القسط الأخير من خطة التمويل الموجهة الى مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى بمبلغ قدره 30م د علما بان قسط سنة 2022 تم رصده بمبلغ قدره 37 م د ومن المنتظر ان يتم استكمال اسناد الاعتمادات الجملية خلال سنة 2023.

4- نفقات الاستثمار

قدرت تقديرات ميزانية نفقات التنمية لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بـ3650 أد (دفعا) مقارنة بـ2913 أد (دفعا) قانون مالية سنة2022 أي بفارق 737 أد وبنسبة تطور25 % حيث تم تعطل إجراءات بعض الصفقات المبرمجة في سنة 2022 فتم تأجيلها إلى سنة 2023 وحيث تم التقدم في الإنجاز المادي لأشغال التهيئة والصيانة التي تم التعهد بها في سنة 2022 إضافة الى برمجة أشغال تهيئة وصيانة جديدة بعنوان سنة 2023 .

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	29973	37732	40233	43452	46928
نفقات التسيير	5836	8084	8452	8706	8967
نفقات التدخلات	**239049**	37206	**48473**	**8473**	**8473**
نفقات الاستثمار	454	2913	3650	3906	4179
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**275312**	**85935**	**100808**	**64536**	**68546**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**28845**	**99497**	**115120**	**79985**	**85466**

الملاحـــق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطـاقة مؤشر الأداء:معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشر:1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.**
2. **تعريف المؤشر:** يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.
2. **وحدة المؤشر:**يوم
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**النظام المعلوماتي سندة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**10 أيام بعد انقضاء الشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 0.49يوم سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	يوم	**0.65**	**0.53**	**0.52**	**0.50**	**0.49**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يتـأثر هـذا المؤشـر بـالإجراءات التـي تـمّ وسـيتمّ تفعيلهـا علـى غـرار تأليـة الإجـراءات الديوانيـة، الترفيـع فـي عـدد المتعـاملين الإقتصـاديين المعتمـدين، تركيـز نظـام معلومـاتي جديـد متطـور ومنـدمج يمكّـن مـن رقمنـة الأعمـال والإجـراءات الديوانيـة وتحـديثها، إنجـاز المخطـط الإسـتراتيجي لتعصـير الديوانـة 2024/2020 والـذي يحتـوي علـى العديـد مـن المشـاريع التـي مـن شـانها أن تسـاهم فـي تسـهيل التسـريح الـديواني، العمـل علـى تركيـز منظومـة المراقبـة اللاحقـة، بالإضـافة إلـى دخـول بيـان الحمولـة المسـبق حيـز التطبيـق بنـاءا علـى الأمـر حكـومي عدد 1005 لسنة 2018 يتعلق بضبط طرق إعداد وإيداع بيان الحمولة المسبق بالطرق الإلكترونية.

كـلّ هـذه الإجـراءات سـتمكّن مـن التقلـيص التـدريجي فـي أجـل التسـريح الـديواني فـي السـنوات المقبلـة كمـا يتبـين ذلـك مـن القـيم المنشـودة المحـدّدة لسـنوات 2023،20242025 حيـث تمّـت المحافظـة علـى تقـديرات 2023 و2024 إسـتنادا علـى مـا تـمّ تحقيقـه خـلال السداسـية الأولـى لسـنة 2022 وتراجـع أجـل التسـريح الـديواني بصـفة ملحوظة إلى المستوى المسجل خلال سنة 2019 مع تحديد قيمة 0.49 يوم لسنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر :2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. **تعريف المؤشر:** تمنح صفة المتعامل الإقتصادي لكل مؤسسة منتصبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا مرتبطا بالتجارة الخارجية و/أو اللوجستية تكون محل ثقة لدى إدارة الديوانة وتتوفر فيها جملة من شروط السلامة، وتتمتع المؤسسات المنتفعة بهذه الصفة بتسهيلات عديدة من أهمّها الرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء على أن تتمّ لاحقا بمقرّ المؤسسة. ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بهذه الصفة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**العدد الجملي للمتعاملين الإقتصاديين الذين تمّ منحهم صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد خلال السنة
2. **وحدة المؤشر:**عدد جملي
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 198 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: رئيس خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	عدد جملي	105	107	148	173	198

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يرتبط تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023 و2024 و2025 بالنسبة لمؤشر عدد المتعاملين الإقتصاديين بالعدد الجملي للمطالب التي تمّ إيداعها من طرف المتعاملين الإقتصاديين للإنتفاع بالصفة المذكورة وبنسبة المطالب التي تستجيب للشروط وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن نسبة المطالب المقبولة والتي إنتفعت بالصفة قدّرت بـ 20%وهي نسبة تمّ إعتمادها في تحديد التقديرات على المدى المتوسط. وإستنادا على ما تمّ تحقيقه في سنة 2021 وما تمّ إنجازه خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2022 بزيادة 24 مؤسسة فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 و2025 بإظافة 25 مؤسسة في كل سنة إنطلاقا من العدد الفعلي المسجل لحد الآن وهو 123 مؤسسة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر: 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. **تعريف المؤشر:** تعتبر تأليّة ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهمّ الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ و الضغط أكثر على التكلفة ممّا ينجر عنه تحسين في مردودية المؤسسات وخلق مناخ إقتصادي ملائم للإستثمار
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: ليس له علاقة بالنوع الإجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):النسبة الجملية للإجراءات التي تمّت تأليتها و المتعلقة بالتسريح الديواني**
2. **وحدة المؤشر: نسبة جملية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:إدارة الإحصائيات والإعلامية**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 76 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات والإعلامية**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	نسبة جملية	**70**	**89**	**72**	**74**	**76**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تبعا للقيمة التي تمّ تحقيقها في سنة 2021 والمتمثلة في 70 % ونظرا للصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحّد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخّلين، ونظرا لإرتباط هذا المؤشر بنشاط شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعلين عموميين متدخلين بصفة مباشرة في نسبة لامادية الإجراءات الديوانية، فإنه تقرر مراجعة القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 و2025 على النحو المبين بالجدول أعلاه على أن يتمّ في وقت لاحق تحديد المسؤوليات ونسب المساهمة بالنسبة لكل طرف متدخّل.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر:4.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن ومن المتعاملين الإقتصاديين. ويتمّ كل سنة تطوير خدمات إظافية يتمّ عرضها على الخط.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**إضافة الخدمات المنجزة على موقع الواب خلال السنة إلى مجموع الخدمات
2. **وحدة المؤشر: عدد جملي**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة الإتصال
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**10 أيام بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 24 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الإتصال

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عـدد الخـدمات علـى موقـع الوابالمتعلقـة بالتسـريح الديواني	عدد	20	21	22	23	24

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تـمّ بالنسـبة لهـذا المؤشـر المحافظـة علـى القـيم المنشـودة المحـدّدة بالمشـروع السـنوي لـلأداء لسـنة 2022 وذلـك على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 مع تحديد عدد جملي "24 خدمة" بالنسبة لسنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

رمز المؤشر:1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2. **تعريف المؤشر:** : يمكن هذا المؤشّر من قيس فاعلية إدارة الديوانة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** العدد الجملي للمحاضر
2. **وحدة المؤشر:عدد جملي**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للديوانة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:15 يوم بعد إنقضاء السنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**:**171542 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات الجهوية للديوانة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	عدد	**88296**	**111078**	**126413**	**145375**	**171542**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر وقد تمّ الإبقاء على التقديرات المتعلقةبالقيم المنشودة لسنوات 2023،2024 مع تحديد عدد 171542 محضر بالنسبة لسنة 2025 بالإستناد على م

عدّل نسبة تطوّر للسنوات المنقضية و التي حدّدت بـ 18%.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد المحاضر للحدّ من التهريب

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة**
2. **تعريف المؤشر:** هذا المؤشّر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب
2. **وحدة المؤشر: عدد جملي**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الإدارات الجهوية للديوانة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:15 يوم بعد إنقضاء السنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:31475 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات الجهوية للديوانة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد المحاضر للحدّ من التهريب	عدد	22188	21888	24221	27854	31475

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر وقد تمّ الإبقاء على التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2023 و2024 مع تحديد عدد 31475 محضر بالنسبة لسنة 2025 بالإستناد على معدّل نسبة تطوّر للسنوات المنقضية والتي حدّدت بـ 13%.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية

رمز المؤشر: 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة**
2. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وضبط حاجياته المادية والبشرية
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** قسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود.
2. **وحدة المؤشر: نسبة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الحرس الديواني
4. **تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 81 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الحرس الديواني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	نسبة جملية	**74**	**72**	**75**	**78**	**81**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يرتكز تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023 و2024 و2025 على تقديرات عدد الدوريات المنشود إنجازها وذلك بالإعتماد على معدّل نسبة تطورها خلال السنوات المنقضية، حيث سجلنا 3.6% في سنة2020 و5.7 % في سنة 2021 أي بمعدّل 4.65 % وهي نسبة تمّ إعتمادها لإحتساب القيم المنشودة المبينة بالجدول أعلاه.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر**

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر :1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز**
2. **تعريف المؤشر:** يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة وهو يساهم بصفة فعالة في تمويل خزينة الدولة و يندرج ضمن المحور الإستراتيجي **تحسين المداخيل الديوانية**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج المؤشر
5. **نوع المؤشر:**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يعكس هذا المؤشّر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة
2. **وحدة المؤشر:**عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الإيداع والحجز
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**1350 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد البيوعات بالمزاد العلني	عدد	**1070**	**1200**	**1250**	**1300**	**1350**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز، وقد تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 (1070 عملية بيع)، وقد ارتأت الإدارة العامة للديوانة تحيين القيم المنشودة نظرا لتأثر قيمة المؤشر بإستراتيجية إدماج العديد من عمليات البيع في عملية واحدة للضغط أكثر على المصاريف المستوجبة.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد الإحالات

رمز المؤشر:2.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز**
2. **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج المؤشر
5. **في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

2. **وحدة المؤشر:عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الإيداع والحجز
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 800 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإحالات	عدد	**634**	**1400**	**700**	**750**	**800**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يحتسب هذا المؤشّر عدد الإحالات التي تمّ القيام بها لفائدة الجمعيات أو المنظمات الخيرية أو الاجتماعية وذلك حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز بالنسبة للبضائع التي تستجيب للشروط والمواصفات الصحية والتي تمّ التسريع في إجراءات استصفاؤها لفائدة الإدارة بالتنسيق مع المصالح القضائية المختصة.

وقد تمّ تعديل القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 على ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 (634 عملية إحالة). هذا وبالإظافة إلى أنّ القيمة المنجزة المحتملة لسنة 2022 على ضوء ما تمّ تحقيقه في السداسية الأولى ستكون في نفس مستوى سنة 2021. وعليه تمّت مراجعة القيم المنشودة كما هو مبين بالجدول مع تحديد قيمة 800 عملية إحالة في سنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد محاضر الإتلاف

رمز المؤشر 3.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز**
2. **تعريف المؤشر:** يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي :**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
2. **وحدة المؤشر:**عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الإيداع والحجز
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**200 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد محاضر الإتلاف	عدد	**147**	**200**	**160**	**180**	**200**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).

وقد تمّ تحيين القيم المنشودة بالنسبة لسنتي 20232024 مع تحديد 200 عملية إتلاف كقيمة منشودة لسنة 2025 وذلك على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2021 (147 عملية إتلاف) و بالإستناد إلى القيمة المنجزة للسداسي الأول لسنة 2022 (86 عملية إتلاف) في ظل الصعوبات المعترضةللحصول على التراخيص اللازمة للإتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارةالصحةووزارةالداخلية...).

4. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة إستخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر: 1.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون**
2. **تعريف المؤشر:** يدل هذا المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة. ويمكّن من متابعة تطور نسبة استخلاص الديون المثقلة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): :** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا.
2. **وحدة المؤشر:نسبة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإستخلاص
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 0.45% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إستخلاص الديون المثقلة	نسبة	**0.25**	**0.30**	**0.35**	**0.40**	**0.45**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تمكن برنامج الديوانة من تحسين استخلاص الديون المثقلة بالأساس بفضل تنظيم مهمة الاستخلاص على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة اللصيقة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة. وشهد استخلاص الدّيون المثقلة تطوّرا هامّا في السنوات الأخيرة وخاصّة في سنة 2021 بنسبة ارتفاع تقدّر بـ 7.28%بالمقارنة مع سنة 2020.

وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2021 و مطابقة القيمة المنجزة مع القيمة المنشودة، تمّ الإبقاء على القيم المنشودة لسنوات 2023، 2024 كما هو مبين بالجدول أعلاه مع تحديد نسبة 0.45% بالنسبة لسنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر:2.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون**
2. **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
2. **وحدة المؤشر:نسبة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**مصلحة المقابيض
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**01 جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 0.25 سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	**نسبة**	**0.38**	**0.33**	**0.30**	**0.27**	**0.25**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2021 تمّت المحافظة على القيم المنشودة لسنوات2023 و2024 مع تحديد نسبة 0.25 % بالنسبة لسنة 2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

بطـاقة مؤشر الأداء:القيمة الجملية للمقابيض الديوانية

رمز المؤشر: 3.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تحسين المقابيض الديوانية**
2. **تعريف المؤشر:** يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص المقابيض الديوانية سواء المتأتية من المعاليم والأداءات الديوانية المستخلصة والمتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية ، أوالمتأتية من إستخلاص الديون المثقّلة، علاوة على عائدات البيوعات بالمزاد العلني.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):القيمة الجملية للمقابيض الديوانية المستخلصة خلال السنة**
2. **وحدة المؤشر:قيمة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**مصلحة المقابيض
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**20 يوم بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 12327 مليون دينار سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
القيمة الجملية للمقابيض الديوانية	قيمة (مليون دينار)	8409.4	10500	13125	16406	20507

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يحتسب هذا المؤشر بتجميع القيمة الجملية للمقابيض الديوانية المستخلصة خلال السنة من طرف المصالح الديوانية. وإستنادا إلى القيمة المتوقّع تحقيقها في سنة 2022 والمتمثّلة في 10500 مليون دينار، فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024،2023 و2025 بإعتماد نسبة تطوّر سنوية تقدّر بـ 25%.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- يرتبط أداء مؤشر "القيمة الجملية للمقابيض الديوانية" إرتباطا مباشرا بقيمة المبادلات التجارية، حيث تؤثّر قيمة الواردات والتي تتأثر بدورها بعديد العوامل الداخلية والخارجية على القيمة الجملية للمعاليم والأداءات الديوانية والتي تمثّل 90% من مجموع المقابيض الديوانية.
- يساهم محصول البيوعات بالمزاد العلني في القيمة الجملية للمقابيض الديوانية. ويتأثر بطبيعة البضائع المعروضة للبيع و التي تمّ حجزها من قبل المكاتب الديوانية ومصالح الحرس الديواني.
- من بين العوامل التي تأثر بالسلب أو الإيجاب على قيمة المقابيض الديوانية، والذي لا يمكن التحكّم فيه من قبل برنامج الديوانة، سعر قيمة الصرف. حيث تحتسب المعاليم الديوانية على القيمة الفعلية للواردات بالدينار التونسي.

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة النساء من التكوين المستمر

رمز المؤشر: 1.5.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

6. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال**
7. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدّد للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.
8. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
9. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج**
10. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):عدد** نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا
8. **وحدة المؤشر:** نسبة
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إدارة الإنتدابات والتكوين
10. **تاريخ توفّر المؤشر:**10 أيام بعد إنقضاء السنة
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**18% سنة 2025
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
حصة النساء من التكوين المستمر	نسبة	%12	%14	%16	%17	18

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

أخذا بعين الإعتبار نسبة العديد لكل جنس، وحيث تمثل نسبة النساء 15.7% من العديد الجملي، فقد تمّ تحيين القيم المنشودة لسنوات 2023، و2024 كما هو مبين بالجدول أعلاه بالإستناد على القيمة المنجزة خلال السداسي الأول لسنة 2022 والذي بلغت فيه نسبة مشاركة النساء في التكوين 16.8% مع تحديد نسبة 18 % بالنسبة لسنة 2025.

6. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار

رمز المؤشر 2.5.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال**
2. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قياديةكمدير أو رئيسة مكتب والذي يتمّ إحتسابه بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**
4. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إدارة الإنتدابات والتكوين
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**10 أيام بعد إنقضاء السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 16% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإنتدابات والتكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء بمواقع صنع القرار	نسبة	%9	%11	%13	%15	% 16

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتمّ إحتساب هذا المؤشر بقسمة عدد النساء اللاتي تمّ تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية.وقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2023، و2024 بزيادة نسبة 2% لتبلغ القيمة المنشودة للمؤشر في موفى 2025 نسبة 16% على إعتبار أن عدد النساء بسلك الديوانة بلغ 1174 في موفى شهر جوان 2022 وهو ما يمثّل نسبة 15.7 % من العديد الجملي للديوانة الذي بلغ 7462 في نفس الفترة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

برنامج الجباية

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج "الجباية"

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد

رمز المؤشر :.2/ 1 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

6. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
7. **تعريف المؤشر**: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد االجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد االجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وفى صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله فى اجل اقصاه 48 ساعة.
8. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité).
9. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج.
10. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:**لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**:عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تطبيقة إعلامية
4. .**تاريخ توفر المؤشر:**20**/01/15
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: نسبة الأجوبة في الحين 100 سنة 2025%.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر.2.1.1.0: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	%	99.94	100	100	100	100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، يتمّ الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة وذلك من باب عدم الغفلة عنه والحرص على تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

علما أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو حاليا موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:** لا شيء.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية

رمز المؤشر :.2/ 1 /2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق باحتساب عدد الشهائد الجبائية المدرجة خلال السنة بتطبيقة إعلامية للتصرف في الشهائد التي تمكن من توحيد نماذج الشهائد المسلمة وتسهيل عملية المتابعة وتخفيف عبئ الأعمال المادية للأعوان.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité)
4. **نوع المؤشر:** منتوج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الشهائد الجبائية المدرجة خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر**: شهادة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التطبيقة الإعلامية الخاصة بالشهائد.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 45 شهادة سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر:** رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيقة الإعلامية للتصرف في الشهائد الجبائية	شهادة	5	5	4	3	3

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تمّ تحقيق نسبة إنجاز بلغت 100% خلال السنوات الثلاث المنقضية (2019-2021). وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة. علما أن إدارة الجباية قامت بضبط قائمة جديدة في شهائد سيتم إدراجها بالتطبيقة الإعلامية خلال فترة 2023-2025.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :** لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الردّ على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما

رمز المؤشر .2/ 1 /3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
2. **تعريف المؤشر:**يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة معالجة الإدارة لمطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المودعة خلال السنة في غضون 30 يوما من تاريخ إيداعها بمكتب الضبط مستوفاة الشروط والوثائق بصرف عن مصدر الفائض (تصدير، إستثمار، إستغلال...).
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:**نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**عدد كسري: القاسم (عدد المطالب المودعة) – المقسوم (عدد المطالب المختومة دراستها خلال30 يوما من تاريخ إيداعها)
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "رفيق".
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100% **سنة** 2027
6. **المسؤول عن المؤشر:**رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.1.0.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما	%	19.9	25	27	29	31

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم ضبط التقديرات على أساس نسبة تطور بخمسة بالمائة

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد نقاط تحسّن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

رمز المؤشر :.2 / 2 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
2. **تعريف المؤشر**: يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité)،
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**هي عملية طرح عنصرين" أ و ب " أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجال الإيداع ب:نسبة إيداع أخر السنة20**/12/31
2. **وحدة المؤشر:** عدد النقاط .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: نظام المعلومات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر** : الشهر الأوّل من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 30 نقطة سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	نقطة	25	24	26	27	28

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تحسن ملحوظ في نسبة الإنجاز ساهمت فيها الإجراءات المتعلقة بربط خلاص معاليم الجولان بالنسبة لأصحاب المعرفات الجبائية وتسجيل العقود بضرورة تسوية الوضعية الجبائية. تعمل الإدارة على تحسين نتيجةالمؤشر بمعدل نقطة كل سنة.

3. **.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :** لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية

رمز المؤشر :.2./ 2 / 2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي**
2. **تعريف المؤشر**: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité)،
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. **وحدة المؤشر: عدد**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 60.000**عملية سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**. وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.0.2: عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية	محضر	48 808	55 000	51 000	53 000	55 000

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بروز جائحة كوفيد خلال سنة 2020 أثر سلبا على النسق العادي لسير مصالح الجباية وعلى الدورة الاقتصادية عموما. تم ضبط التقديرات تبعا لاستقرار الوضع الصحي في البلاد و بمعدل تطور 2000عملية كل سنة.

3.**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :** لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد عمليات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر : 2/ 2 / 3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.**
2. .**تعريف المؤشر**: في إطار التصدي للتهرب الجبائي تقوم الإدارة بعمليات مراجعة جبائية تهدف إلى التثبت من أسس و قواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد جمعي** (مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة)
2. **وحدة المؤشر:** عملية مراجعة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنظومة الإعلامية "صادق".
4. .**تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 30.000 عملية سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.2.0.2:عدد عمليات المراجعة الجبائية	عملية مراجعة	13 917	25 000	18 000	22 000	26 000

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تسعى الإدارة إلى تكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة المحدودة. وقد حدّدت التقديرات على أساس تطور عدد عمليات المراجعة بمعدل 3.000 عملية كل سنة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: مردود المراقبة الجبائية

رمز المؤشر :.2/ 3 / 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .**
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الإعتراض على قرار التوظيف الإجباري.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**عدد جمعي.
2. **وحدة المؤشر:** مليون دينار.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المنظومة الإعلامية "صادق".
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**7.000مليون دينار سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية	مليوندينار	3 706	4 000	4 500	5000	5 500

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تسعى الإدارة إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل زيادة500 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :** قلة الموارد البشرية

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

رمز المؤشر :.2/ 3 / 2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة**
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:عدد كسري**= القاسم : مردود الصلح / المقسوم :الدفع بالحاضر
2. . **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المنضومة الإعلامية "صادق".
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الشهر الأول من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** 42% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التطبيقات الإعلاميّة ونظام المعلومات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	%	32.2	36	37	38	39

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة والرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 1% مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

رمز المؤشر :.2/ 3 / 3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .**
2. **تعريف المؤشر:**موسط السلسلة الإحصائية (Médiane) ضمن قائمة النسب الراجعة لمختلف هياكل المراقبة والمتعلقة بنسبة المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل مختلف المحاكم الإبتدائية بما يعكس مدى وجاهة أسس التعديل وجودة أعمال الفرق المكلفة بالمراقبة والصلح والنزاع الجبائي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشرنتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: الإعتماد في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موسط السلسلة الإحصائية (Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية
2. **وحدة المؤشر:%**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**الهياكل المكلفة بالمراقبة
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**الشهر الثاني من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر :**80% في سنة2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة النزاع الجبائي والمصالحة الجبائية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 3.3.0.2 : موسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية	%	61.1	75	76	77	78

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري في الطور الإبتدائي.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** لا شيء

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار

رمز المؤشر :.2/ 4 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **المساواة بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع**
2. **تعريف المؤشر**: يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تواجد المرأة اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية/ إدارة المؤسسات الكبرى/ إدارة المؤسسات المتوسطة/ وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية/ مركز جهوي لمراقبة الأداءات/ خلية المراجعة الجبائية/ مكتب مراقبة الأداءات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** منتوج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** نعم

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: نسبة تواجد المرأة في سلسلة المسؤوليات بالمقارنة مع عدد الرجال في سلسلة المسؤوليات.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**.....
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**الشهر الأول من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 18 % سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر:** إدارة التصرف في الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	%	12	14	16	18

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

رغـم أن سـبة النسـاء تمثـل 42% مـن مجمـوع الإطـارات مـن الصـنف أ 1 إلا أنّ نسـبتهن فـي سلسـلة تحمـل المسؤوليات ضعيف حيث لم تتجاوز 12% إلى حدّ سنة 2022.

تتجـاوز نسـبة مشـاركة الإنـاث **50%**مـن مجمـوع المنتفعـين ببرنـامج التكـوين للتأهـل لخطـة رئـيس مكتـب مراقبـة الأداءات في حين أنهنّ لا يمثلن سوى **9%** من مجموع رؤساء المكاتب.

ويعتـزم البرنـامج العمـل علـى تـدارك هـذا الخلـل الهيكلـي فـي قـادم السـنوات بـالرفع فـي نسـبة مشـاركة المـرأة فـي سلسة المسؤوليات بمعدل لا يقلّ عن نقطتين كلّ سنة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

* ارتباط التقدم في المسار المهني والترقيات بمدى الإنخراط الدوري في الحركة العامة للأعوان وما يقتضيه ذلك أحيانا من ضرورة تغيير مكان الإقامة وهو ما يمثل عائقا اجتماعيا هاما بالنسبة لفئة الإناث وخاصة المتزوجات منهن من الأعوان بالنظر إلى ارتباطاتهن العائلية في ظل الطبيعة الذكورية للمجتمع.

* توقيت إداري غير مرن، لا يأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاجتماعية للمرأة (تربية أبنائها).

* نقص على مستوى السيارات الإدارية عند التكليف بمعاينات مادية وزيارات محلات مهنية في مناطق حساسة من الناحية الأمنية.

بطاقات مؤشرات برنامج
المحاسبة العمومية

بطاقة المؤشّر الأداء : نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

رمز المؤشر:1.1.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر**:يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد الفورية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تامين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها.وتشترك في هذا الهدف مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية=

(استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة الجارية- استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة

ملاحظة :

الموارد الفورية = الموارد الجبائية + الموارد غير الجبائية – الديون المثقلة (الجبائية وغير الجبائية)

1- **وحدة المؤشّر:** نسبة التطور.
2- **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** النشرية الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة الصادرة عن الإدارة العامة للموارد والتوازنات لوزارة المالية والتي تعتمد التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية و التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
3- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
4- **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**15 %
5- **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر**:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشـــر 1.1.3:نســـبة تطـــور استخلاص الموارد الفورية	مليون دينار	32016,5	-	-	-	-
	نسبة مائوية	12.35%	%15	%15	%11	%11

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تم خلال سنة 2021،تسجيل تحسن هام في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من موارد جبائية وغير جبائية تقدر بـ 12,35% مقارنة بسنة 2020 بالرغم مما شهده الاقتصاد العالمي والوطني من جراء تواصل انتشار الوباء خلال سنة 2021. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 15% سنة 2022.

ويعتزم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 15% وذلك من خلال العمل على متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص المعاليم التي تستوجب مجهودات إضافية لاستخلاصها من قبل السادة قباض المالية كالأحكام والقرارات العدلية والمخالفات المرورية التي سوف تساهم بتوفير سيولة إضافية لخزينة الدولة.

وبالنسبة للسنوات 2024 و 2025 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 11%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:

تتعلق أهم النقائص حول استخلاص الديون الفورية بالظروف الخارجية التي لا يمكن للبرنامج أن يتحكم فيها مثلا: نسبة نمو الناتج المحلي الخام، عمل مصالح المراقبة الجبائية لتحسين نسبة إيداع التصاريح ومجابهة التهرب الضريبي ، التشريع الجبائي ودوره في الترفيع من نسبة الضغط الجبائي، تأثير السوق الموازية .

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)

رمز المؤشر:2.1.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:**تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر**: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم استخلاص الديون المثقلة من سنة إلى أخرى.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص الموارد المثقلة=

(استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة الجارية-استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:**النسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**قائمات التجميع الدوريّة المستخرجة بالإعلاميةبالنسبة للموارد المثقلة للدولة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** شهريا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**15 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيسالوحدة المكلّفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.1.3:نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائية وغير جبائية)	مليون دينار	1486,5	-	-	-	-
	نسبة مائوية	21%	%15	%15	%15	%15

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

تم خلال سنة 2021، استرجاع النسق الايجابي لاستخلاصات الديون المثقلة بتسجيل نسبة تطوّر هامة في استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ 21 % مقارنة بسنة 2020 حيث تم استخلاص1486,5 م.د مقابل1230م.د سنة 2020.
ومن المتوقع خلال سنة 2022 تسجيل استخلاصات هامة من الديون المثقلة كنتيجة إلى إجراءات العفو الجبائي لسنة 2022.
أما بالنسبة لسنة 2023 سيتم العمل على المحافظة على نسبة تطور تقدر بـ 15% .

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:**

يتأثر مؤشر نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة بعدة عوامل:

- أثرت قوانين العفو الجبائي المتتالية إلى استخلاص مبالغ هامة خلال سنة العفو و لكنها تؤثر سلبيا على نسبة التطور خلال السنة الموالية.
- الاستخلاصات الاستثنائية الهامة خلال السنة.
- النقص المسجل في الموارد البشرية اللازمة بالقباضات المالية والنقص في عدد عدول الخزينة.
- وغيرها من النقائص كتراكم الديون المثقلة غير القابلة للاستخلاص ( )....

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر:3.1.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**:تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر**:يمكن المؤشر من احتساب مدى تحقيق التقديرات من استخلاصات الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية للسنة.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**
نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية (العنوان الأول) مقارنة بالتقديرات=
جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها

2. **وحدة المؤشّر:** النسبة (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**100 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر 4.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	مليون دينار	1226,3	1417	-	-	-
	نسبة مائوية(3)	93%	100%	100%	%100	%100

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تم خلال سنة 2021، استخلاص مبلغ 1226,3م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1318,3 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـــ 93% .

ويعتزم خلال سنة 2023 تحقيق نسبة 100% من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشّر الأداء : نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

رمز المؤشر:4.1.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:**تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. **تعريف المؤشر:**يمكن هذا المؤشر من قيس المجهودات المبذولة من القابض البلدي في تحسين الاستخلاصات من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية من سنة لأخرى والذي يقوم من خلالها بأعمال التتبع الجبري لاستخلاصها في حالة عدم تقدم المدين.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعليّة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة=

(استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة المستخلصة (بعنوان السنة الجارية- بعنوان السنة السابقة)*100

استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. **وحدة المؤشّر:**النسبة (%)
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**10 %
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:**رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر4.1.3:نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة (مؤشر جديد)	مليون دينار	178,033	204,7	-	-	-
	نسبة مائوية (3)	15,23%	15%	15%	15%	15%

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

تم خلال سنة 2021، استخلاص مبلغ 178,033م.د من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية وبذلك فقد تحسن نسق الاستخلاص ليبلغ نسبة تطور بـ 15,23% مقارنة بسنة 2020 ولكنه لم يبلغ النتائج المحققة لسنة 2019 البالغة 233,1م.د .

ويعتزم خلال سنة 2023 العمل على تحقيق نفس نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة المقدرة بـ 15%

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--**

بطاقة مؤشّر الأداء: أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له الى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

رمز المؤشر:1.23

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:**مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال.
2. **تعريف المؤشر:**يقيم هذا المؤشر مدى احترام الآجال القانونية لإرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر فاعلية

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد الأشهر من نهاية سنة التصرف المحاسبي إلى تاريخ إرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

2. **وحدة المؤشّر:**عدد الأشهر
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:**المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلق الميزانية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**12 شهرا
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:**المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلق الميزانية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر:أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه	**عدد الأشهر**	**24 شهر**	**12 شهرا**	**12 شهرا**	**12 شهرا**	**12 شهرا**

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2019 بموفى ديسمبر 2021 عوضا عن موفى 2020

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الآجال لبلوغ الهدف المحدد.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--**

بطاقة مؤشّر الأداء: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

رمز المؤشر:1.3.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تحسين جودة الخدمات ورقمنة خلاص بعض المعاليم والأداءات
2. **تعريف المؤشر:** يواصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته حول رقمنة خلاص المعاليم والأداءات بتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية على غرار الخدمات المتوفرة كمنظومة التصريح ودفع الاداءات عن بعد واحتساب الاداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية والاطلاع على الخطايا المرورية وخلاصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية.

وخلال سنة 2022، انطلق العمل بإلزام بيع مواد الاختصاص سوى بوسيلة دفع بنكية أو بريدية أو بوسيلة دفع الكتروني أو بواسطة شيك معتمد من البنك المسحوب عليه (الفصل 45 من قانون المالية لسنة2022)

3. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر جودة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخدمات التي تمت رقمنتها ووضعها للخدمة خلال السنة.
2. **وحدة المؤشّر:**عدد الخدمات المرقمنة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** وحدة الاعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):5 دقائق**
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلفة بالاعلامية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها	العدد	1	1	2	1	1

2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

يواصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2023، مواصلة العمل على تحقيق الأنشطة التالية:

- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "المحفظة الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي).
- مواصلة دراسة مشروع رقمنة بيع الطابع الجبائي عن بعد في إطار الوصل الالكتروني الذي تم التنصيص عليه ضمن قانون المالية لسنة 2022.
- كما انطلقت خلال سنة 2022 دراسة حول مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي.
- مواصلة العمل على تركيز مطرفيات الدفع لدى قباضات الديوانة.
- الانطلاق في إعداد المسارات التقنية لتركيز مطرفيات الدفع لدى القباضات البلدية وذلك بدراسة إمكانية تشبيك منظومتي "رفيق" و منظومة التصرف في موارد الميزانية للبلديات "GRB".
- مواصلة أنشطة تكوين وتأطير القباض والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.
- القيام بعمليات تحسيسية للمواطنين حول مختلف المشاريع المقدمة من قبل القباضات المالية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--

بطاقة مؤشّر الأداء: معدل مدة تقديم الخدمة بالقبضات المالية

رمز المؤشر:1.4.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:**تحسين جودة الخدمات
2. **تعريف المؤشر:**يعتبر الاستقبال المباشر مهمّا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.
3. **طبيعة المؤشّر:**مؤشّر جودة

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها.
2. **وحدة المؤشّر:** عدد الدقائق
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** القائمات المستخرجة من التطبيقة الخاصة باحتساب معدل الانتظار.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):5 دقائق**
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** الخلية المكلفة بالجودة
7.

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:**

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر : معدل مدة تقديم الخدمة بالقبضات المالية	**دقيقة**	**5**	**5**	**[من5إلى20]**	**[من5إلى20]**	**[من5إلى20]**
-خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	**دقيقة**	**5**	**5**	**5**	**5**	**5**
-خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأداءات والمعاليم)	**دقيقة**			**20**	**20**	**20**

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى 20دقيقة كأقصى وقت و ذلك باعتبار أيام الذروة التي يجب العمل عليها كهدف أساسي لإرضاء طالبي الخدمة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر:--**

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية

رمز المؤشر:1.5.3

I. الخصائص العامّة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات
2. **تعريف المؤشر**: يمكّن هذا المؤشّر من احتساب نسبة النساء اللاتي يشرفن على أمانات مال جهوية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال الجهوية.
3. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر اجتماعي
4.

II. التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

5. **طريقة احتساب المؤشر:** يتم احتساب هذا المؤشر بقيس نسبة النساء اللاتي يشرفن على أمانات مال جهوية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال الجهوية.

1. **وحدة المؤشّر:**%
2. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** التطبيقة الخاصة بتجميع المعطيات حول الموارد البشرية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
3. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
4. **القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur):**
5. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس الوحدة المكلفة بالتصرف بالموارد البشرية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. **سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر**:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	%	-	21.4%	25%	28%	32%

2. **تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:**

يمكّن هذا المؤشر من معرفة نسبة النساء اللاتي تشرفن على أمانات مال جهوية بمختلف ولايات الجمهورية حيث تشرف 06 نساء على أمانات مال جهوية إلى حدود سنة 2022 من جملة 28 إطار يشرفون على 28 أمانة مال جهوية.

وعلى الرغم من أنّ النساء اللاتي تتقلدن خطط قيادية خلال سنة 2021 نسبة44.5% من جملة الإطارات الذين يتقلّدون خطط قيادية بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلا أنّ نسبتهن في الإشراف على أمانات مال جهوية تعتبر محدودة

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشّر: --**

بطاقات مؤشرات برنامج
مصالح الميزانية

بطاقة مؤشر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

رمز المؤشر: 1.1.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدفالذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
2- **تعريف المؤشر:** نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** $ER = {(|x - \hat{x}|)}/{x}$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و $\hat{x}$ هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة رفيق
4- **تاريخ توفر المؤشر:** بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 2.5% سنة 2024
6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية	%	1.9	3	2.5	2.5	2.5

2- **تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تم تقدير هذا المؤشر بـ3% في قانون المالية لسنة 2021مع المحافظة على نفس التقديرات لسنة 2022 وذلك بالعلاقة مع الظروف الاستثنائية التي تمر بها تونس والعالم بأسره من جراء تفشي وباءCOVID-19 وعدم وضوح آثاره الاقتصادية على المستوى الوطني و الدولي من ناحية وعلى الأقل على المدى القصير من ناحية أخرى.

في حين وقع التحسين في تقديرات المؤشر على المدى المتوسط أي لسنتي 2023 و2024 إلى 2.5%.

ويجدر التذكير إلى أن الهدف من المؤشر هو تقليص هامش الخطأ في تقديرات الموارد الذاتية للدولة بغاية تحسين التصرف في المالية العمومية وذلك للحفاظ على توازن الميزانية والسياسة المالية للدولة.

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**عدم وجود أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدىحيث يقع الاعتماد على طرق احتساب بسيطة في التنبؤ بموارد ميزانية الدولة.

بطـــــاقة مؤشـــــــــر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

رمز المؤشر: 2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

2-تعريف المؤشر:هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات.هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة

3-طبيعة المؤشر مؤشر جودة

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر** $ER = {}^{(x - \hat{x})}/_{\hat{x}}$:باعتبار **x** هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و $\hat{x}$ هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات.

2- **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية %

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: منظومة أدب و أمد

4- **تاريخ توفر المؤشر:** بداية من مارس لسنة n+1

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**0%

6- **المسؤول عن مؤشر البرنامج:** رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر:2.1.4 :الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات	**%**	19	0.1	0.1	0.1	0.1

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2022-2024، يتوقع تسجيل استقرار في جودة التقديرات عند 0.1 %.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطـــاقة مؤشـــــــر أداء: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

2-تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة

3-طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

II- الخصائص الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها /العدد الجملي للحسابات الخاصة

2-وحدة المؤشر: نسبة مائوية %

3-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة

4-تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1

5-القيمة المستهدفة للمؤشر:90% لسنة 2024

6-المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج(الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية	تقديرات		
		2021	2022	**2023**	**2024**	**2025**
المؤشر: 1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها	**%**	50	70	70	80	90

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

توقع بالنسبة للفترة 2022-2024 استعادة فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة **تدريجيا** لنسق أعماله خاصة في ما يتعلق بالحسابات المحدثة قبل صدور القانون الأساسي للميزانية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها

تنقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطاقة مؤشر أداء:آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
2- **تعريف المؤشر**: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية.و تحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :**احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرية الإحصائية الشهرية
2- **وحدة المؤشر:** اليوم
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** موقع وزارة المالية
4- **تاريخ توفر المؤشر:** في نهاية السنة
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 35 يوما لسنة 2024
6- **المسؤول عن مؤشر البرنامج:** المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2022	تقديرات		
		2021		**2023**	**2024**	**2025**
المؤشر1.3.4آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	يوم	57	35	35	35	35

2- **تحليل النتائج وتقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:**

شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة ارتفاعا خلال سنة 2020 يعود أساسا إلى فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريل وماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19.

أما عن التقديرات على المدى المتوسط فقد تمت المحافظة على نفس المستوى للمؤشر أي في حدود 35 يوما.

بطاقة مؤشر أداء: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2.3.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
2- **تعريف المؤشر**: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتمإعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II-الخصائص الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**:احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
2- **وحدة المؤشر:** الشهر
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: موقع وزارة المالية
4- **تاريخ توفر المؤشر:** في نفس يوم نشر التقرير.
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**3 أشهر لسنة 2024
6- **المسؤول عن مؤشر البرنامج:** المدير العام للموارد والتوازنات

III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	انجازات	قانون مالية	تقديرات		
		2021	2022	**2023**	**2024**	**2025**
المؤشر 2.3.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	**شهر**	4	3	3	3	3

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ المؤشر المتعلق بآجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة 4.1 شهر مقابل 3 أشهر مقدرة.

و يعود هذا التراجع في أداء المؤشر إلى أن إعداد التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة يمر بعديد المراحل ويتطلب الكثير من المعطيات من خارج البرنامج وخارج الإدارة و ذلك قصد تقديم المعلومة الدقيقة و التحاليل المناسبة وتكريس الشفافية في المالية العمومية.
كما أن فترة الحجر الصحي التي مرت بها جميع الإدارات خلال أشهر مارس، أفريل وماي من سنة 2020 بالعلاقة مع إجراءات التوقي من فيروس COVID-19 أدت إلى التمديد في آجال نشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى تواصل تحسن جودة المؤشر المذكور بالمقارنة مع النتائج المنجزة سنة 2019 (4.8 شهر) و سنة 2018 (5.8 شهر)

أما على مستوى تقديرات المؤشر على المدى المتوسط فقد قدرت آجال صدور التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ3 أشهر خلال السنوات 2022 و 2023 و كذلك 2024.

بطاقة مؤشر أداء : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

رمز المؤشر :1.4.4

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي** : مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد"ومنظومة "أدب" وكشف شهري للحسابات المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** موفى شهر أفريل من السنة الموالية للسنة المعنية .
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر :**≥50
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. **.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	انجازات	قانون مالية 2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
رمز المؤشر :1.4.1.4 **نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة**	%	**55.2**	≥40	≥50	≥50	≥50

بطاقات مؤشرات برنامج
الدين العمومي

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: معدل تكلفة الدين العمومي

رمز المؤشر : 1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها خلال السنة على اجمالي حجم الدين العمومي الخام للسنة الماضية .
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**4.5% في موفى سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	تقديرات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر 1.1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي	%	%3.8	%4.4	%4.5	%4.7	%4.7

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

انخفض معدل كلفة فوائد الدين العمومي من 4.4% سنة 2020 إلى 3.8% سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض معدل كلفة فوائد الدين الداخلي إلى 6.0% سنة 2021 مقابل 8.3% مسجلة سنة 2020 بالإضافة إلى الانخفاض الطفيف لكلفة الدين الخارجي بحوالي 20 نقطة أساسية مقارنة بالسنة السابقة إلى حدود 2.5% سنة 2021.ويتوقع أن ترتفع كلفة الدين نظرا للضغوطات على المالية العمومية وإرتفاع حاجيات تمويل الميزانية مقابل ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى محلي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

يتم إعداد المشروع السنوي للأداء للسنة خلال شهر أفريل /ماي من كل سنة وذلك استنادا لتقديرات أولويّة يتم اعتمادها قبل إعداد والمصادقة على قانون المالية للسنة.لينتج عنه أنّ تقديرات مشروع الأداء لا تتوافق في أغلب الأحيان مع تلك المذكورة في قانون المالية.

من جانب آخر يسمح القانون الأساسي للميزانية بأن ينقِّح قانون المالية التعديلي خلال السنة قانون المالية لنفس السنة بينما يستحيل تحيين تقديرات المؤشرات خلال نفس السنة.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

رمز المؤشر :2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.
3. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE"ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**34.1% في غضون سنة2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	%	%39.6	%35.6	%34.1	%34.5	%34.4

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

سجّل مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة2021 ارتفاعا مقارنة بسنوات 2020 و2019، ليبلغ 39.6% ويفسر تطور مناب الدين الداخلي من إجمالي الدين العمومي بارتفاع موارد التمويل الداخلية مقابل تراجع القروض الخارجية خلال سنة 2021.

يتوقّع الاتجاه نحو تعبئة موارد الاقتراض الخارجي خلال الفترة 2023-2025.

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :**

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: معدل مدة سداد الدين العمومي

رمز المؤشر :3.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره وذلك قصد إحكام التصرف في المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل
3. **طبيعة المؤشر**:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / حجم الدين العمومي.
2. **وحدة المؤشر:** سنة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي SIADE ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**6.5 سنوات في موفى سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	سنة	5.9	≤7	6.5	6.5	7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ حوالي 5.9 سنوات نهاية سنة 2021، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي بسبب إرتفاع حجم إصدار رقاع الخزينة قصيرة المدى وقصر آجال الديون الداخلية بالعملة إضافة إلى اقتراب أجال تسديد الديون السابقة وتراكمها على المدى المتوسط، هذا مع تراجع معدل مدة سداد الدين الخارجي خاصة نتيجة تراجع معدل مدة سداد القروض الرقاعية ومتوسط أجال قروض صندوق النقد الدولي.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: منـاب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

رمز المؤشر :4.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطر
2. **تعريف المؤشر**: مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره قصد إحكام التصرف في مخاطر إرتفاع سعر الفائدة.
3. **طبيعة المؤشر**:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع (حجم الدين ذو فائدة متغيرة + اصل الدين الثابت في غضون سنة)/ حجم الدين العمومي.
2. **وحدة المؤشر:** %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي"SIADE"ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أقل من 40 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي
7.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة	%	32.6	≥40	40	40	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2021، ما يقارب 32.6 ٪ من حافظة الدين العمومي تبقى معرضة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مـؤشـــر الأداء:نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

رمز المؤشر :1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. **تعريف المؤشر:** يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليص من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب مبالغ إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة 52 أسبوع المنجزة خلال السنة، بالإضافة إلى الاكتتاب الوطني، وقسمتها على المبالغ المقدرة بالميزانية.
2. **وحدة المؤشر:** %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة إصدار رقاع الخزينة.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر 1.2.5:نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية	%	%88,7	%100	%100	%100	%100

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :**

لتحسين نسبة إنجازات إصدارات رقاع الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية، يجب أن يتمّ تعبئة موارد اقتراض داخلية في حدود التقديرات المذكورة في قانون المالية للسنة. وفي هذا الإطار، وقع تحديد القيم المنشودة للمؤشّر للسنوات القادمة =100% (أي أنّه يجب العمل على أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات).

3.**تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :**

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: حجم التداول في السوق الثانوية

رمز المؤشر :2.2.5

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة وذلك لضمان سيولة وعمق السوق الأولية لإصدارات رقاع الخزينة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات التونسية للمقاصة"Tunisie Clearing" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 40 % في موفى سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	%	61	30	40	40	40

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد حجم تداول رقاع الخزينة بالسوق الثانوية تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى61٪ سنة 2021 مقارنة بـ 41٪ محققة في 2020، ويفسر نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2021 بتعدد عمليات السوق المفتوحة التي قام بها البنك المركزي التونسي في عدة مناسبات.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات برنامج
القيادة والمساندة

بطـاقة مـؤشـــر أداء: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

رمز المؤشر :1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

2- **تعريف المؤشر**: يعتمد هذا المؤشّر لقيس مدى قدرة الإدارة العامّة للتصرّف في الموارد البشرية على تلبية الحاجيات الحقيقية لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية من الأعوان والكفاءات عن طريق التنقل الوظيفي تبعا لتجميد الإنتدابات والإقتصار على إنتداب خريجي مدارس التكوين.

ويتم ذلك استنادا لما تمّ ضبطه من شغورات تحدد الحاجيات الفعلية لمختلف برامج مهمّة المالية في إطار إعداد مشروع ميزانية الوزارة على المدى المتوسط(2023-2024-2025) حول تحديد العدد الأدنى من الأعوان الواجب توفره بالمراكز المحاسبية ومراكز مراقبة الآداءات.

وقد تمّ تبنّي هذا المؤشر تماشيا مع التوجهات العامّة للدولة في مجال الوظيفة العمومية من خلال تدعيم الآليات الواردة ضمن منشور السيّد رئيس الحكومة عدد 9 بتاريخ 20ماي 2022 والمتعلّق بمشروع إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 والمتمثلة في حصر الإنتدابات في الحاجيات المؤكدة وذات الأولوية القصوى وتطبيق مقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقّل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** يتم إحتساب هذا المؤشر بالرجوع إلى العدد الجملي لمطالب الأعوان من مختلف الأصناف الواردة على الوزارة ومقارنتها بعدد الأعوان الذين تم تعيينهم فعليا.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 40% بعنوان سنة 2023 و45% بعنوان سنة 2024 و50%بعنوان سنة 2025

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيّدة لمياء الوسلاتي (مديرة درجة استثنائية).

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديـــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.1.9: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي	%	9.6	35.5	40	45	50

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر المتعلق بتسديد الشغورات عن طريق التنقل الوظيفي فقد تم بداية من 1 جانفي 2022 تعيين 193 عونامن جملة 543عونا تقدموا بمطالب في الغرض وهو عدد غير كاف ولا يمكّن من الاستجابة لكافّة الشغورات المطلوب تسديدها بمختلف الهياكل والمصالح الخارجية للوزارة.

كما سيتم تسديد 135خطة على إثر تسوية عملة الحضائر موزعين حسب البرامج وفق بيانات الجدول المصاحب:

برنامج الجباية	برنامج المحاسبة	برنامج الديوانة	المجموع
16	101	18	135

وكذلك مواصلة دعم برنامج التنقل الوظيفي الداخلي والخارجي لتسديد مختلف الخطط الشاغرة المعبر عنها في إنتظار إرساء بورصة الحراك الوظيفي.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتفاع عدد المغادرين للوزارة (إحالة على التقاعد، إلحاق، استقالة، مغادرة اختيارية، وفاة...) وهو ما أدّى إلى إرتفاع عدد الخطط الشاغرة التي بقيت دون تعويض مع مواصلة الإجراءات المتعلقة بحصر الإنتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية وغياب فتح مناظرات خارجية للانتداب في مختلف الرتب والأسلاك لفائدة وزارة المالية منذ سنة 2016 إلى غاية 2022.

- محدودية عدد الخطط المسموح بها سنويا في انتداب خريجي مدارس التكوين المتخصصّة التي لا تمكّن بصفة فعلية من الاستجابة لكافّة الحاجيات المعبّر عنها من قبل مختلف هياكل الوزارة لتدعيم مصالحها بهذا الصنف من الانتدابات خاصة على المستوى الجهوي وذلك للاعتبارات التالية:

- تخصيص من خمسة عشر (15) إلى عشرين (20) خطّة كلّ سنة على أقصى تقدير لانتداب مستشاري المصالح المالية من خريجي معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي ويعود ذلك إلى محدودية طاقة استيعاب المعهد المذكور التي لا تسمح بالترفيع في عدد التلامذة المنتمين لنفس الفوج إضافة إلى ارتفاع المساهمة المالية للدولة التونسية قصد تكوين التلامذة التونسيين بالمعهد والتي يتّم الوفاء بها بالعملة الصعبة،

- العدد المحدود للراغبين في أن يتّم تبنّيهم بمختلف هياكل الوزارة من خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي،
- العدد الضئيل المخصّص للوزارة من انتدابات خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة خاصّة خلال السنوات الأخيرة حيث تمّ خلال سنة 2022 تخصيص 4 خطط لفائدة وزارة المالية:ثلاثة (03) إطارات في شعبة رقابة وتفقد وقضاء بالنسبة لسلك هيئة الرقابة العامّة للمالية وخطّة وحيدة اختصاص إدارة عامّة،

- عدم تفعيل المنصة الإلكترونية "البورصة الوطنية للحراك الوظيفي" التي ستمكن من نشر البلاغات التي تتعلق بالخطط الشاغرة المزمع تسديدها قصد استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات في مختلف الاختصاصات لفائدة وزارة المالية رغم صدور الأمر المتعلق بالتنقل الوظيفي الذّي ضبط الشروط والإجراءات والمنح والامتيازات الخاصة به.

- محدودية مطالب التنقل الوظيفي والمؤشر عليها بموافقة الرئيس المباشر طبقا للأمر المنظم للتنقل الوظيفي وخاصة في ظل تجميد الإنتدابات على المستوى الوطني.

بطـاقة مـؤشـــر أداء: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 2.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

2- **تعريف المؤشر**: يعتمد هذا المؤشّر لقيس مقاربة النوع الاجتماعي ونسبة التناصف بين الجنسين بوزارة المالية وذلك في مجال التسميات في الخطط الوظيفية قصد رصد وتحليل تطور تواجد المرأة في المناصب العليا ودورها في مواقع المسؤوليّة وأخذ القرار مقارنة بالعنصر الرجالي من جهة وعلى المستوى الجهوي من جهة أخرى وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات المسجلة بعنوان كلّ درجة من درجات الخطط الوظيفية المسندة للنساء وتوزيعها على مستوى المهمة (المركزي والجهوي)

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد النساء المكلّفات بخطط وظيفية بوزارة المالية بالنسبة للعدد الجملي للإطارات المكلّفة بخطط وظيفية بوزارة المالية.

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**42% بعنوان سنة 2023، 44% بعنوان سنة 2024 و46% بعنوان سنة 2025

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيّدة دليلة الحجاجي (مدير التسميات في الخطط الوظيفية)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديـــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر الثاني2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	%	39	40	42	44	46

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مثلت تقديرات المؤشر الثاني الخاص بنسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية 40% من العدد الجملي للتسميات بوزارة المالية رغم التباين وعدم التوازن بين نسبة تكليف المرأة على مستوى مواقع المسؤولية وأخذ القرار وعلى المستوى الجهوي إلا أنه بتحليل هذا المؤشر فإنّ نسبة النساء المتواجدات في مواقع المسؤولية وأخذ القرار قد شهد تراجعا طفيفا ويعزى ذلك إلى الإرتفاع النسبي في تسمية الرجال بهذه الخطط كما انّه على المستوى الجهوي قد شهدت نسبة تسمية النساء في الخطط الوظيفية إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2022 بنسبة 18.5 %مقارنة بـسنة 2021 حيث قدّرت بـ 13%.
هذا ومثّلت تقديرات هذا المؤشر بعنوان السنوات 2023 نسبة 42 % ونسبة 44% سنة 2024 ونسبة 46 % سنة 2025 وذلك في إطار العمل على اتخاذ الإجراءات والأنشطة الكفيلة بالتشجيع على تسمية الإطارات النسائية في مختلف درجات الخطط الوظيفية خاصّة على المستوى الجهوي.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- الإطار القانوني المتمثّل في الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرّخ في 24 أفريل 2006 والمتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها حيث يضبط شروط الإسناد والإعفاء من الخطّة الوظيفية والتي تخضع أساسا للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة دون التنصيص صراحة على ضرورة احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة،
- عدم احترام مقتضيات المنشور المتعلق بإجراءات التعيين في الوظائف العليا والمتعلقة بإقتراح ثلاثة إطارات من بينهم العنصر النسائي في الوظائف العليا،
- افتقار المصالح المعنية بالتصرف في الموارد البشرية لمنظومة معلوماتية مندمجة تتضمّن المؤهلات العلمية والمهنية لكافّة إطارات الوزارة والتي من شأنها أن تساعد على إنجاز القرار في تسمية الإطار الأجدر لتكليفه بالخطّة الشاغرة سواء كان رجلا أو إمرأة وذلك بما يتماشى مع متطلبّات الخطّة،

بطـاقة مـؤشـــر أداء: نسبة تواجد المرأة باللجان

رمز المؤشر:3.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

1- تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشّر لقيس مقاربة النوع الاجتماعي ونسبة التناصف بين الجنسين بوزارة المالية وذلك في مجال نسبة تواجد المرأة باللجان خاصة على المستوى الجهوي وعدد النساء المعينات صلب اللجان المحدثة بالوزارة

2- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

3- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: مراعي للنوع الإجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر: نسبة عضوية المرأة في اللجان مقارنة بعدد الأعضاء المكونة لهذه اللجان

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.

4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر:42 % بعنوان سنة 2023، 43 % بعنوان سنة 2024 و45 % بعنوان سنة 2025

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد المجيد المصباحي (كاهية مدير مكلّف بالشؤون القانونيّة)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديـــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر الثالث 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان	%	-	40	42	43	45

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر الخاص "بنسبة تواجد المرأة باللجان" المحدثة بوزارة المالية والذي سجل خلال سنة 2022 نسبة إنجاز تقدر بـ40 % إلا أنه لا يعكس بصورة واضحة نسبة تواجد المرأة في اللجان الجهوية كما أنه لا يمكن من تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الإطارات النسائية في معالجة الملفات المعروضة على أنظارها خاصّة إذا ما تمّ تحليل هذا المؤشر من حيث طبيعة اللجنة (قارة أو مؤقتة، مركزية أو جهوية) ومن حيث مشمولاتها ومهامها سواء كانت ذات طابع تقني أو فني والذّي من شأنه أن يعكس تطور قدرات المرأة المهنية في مختلف مجالات قطاع المالية خاصة وأن معظم هذه اللجان تتواجد على المستوى المركزي كما أن هذه النسبة لم تشمل تمثيلية المرأة في مختلف اللجان على المستوى الجهوي.

وفي هذا الإطار، سيتم السعي للتنسيق مع مختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية قصد متابعة إعداد المقرّرات المتعلّقة بتركيبة اللجان المحدثة والمهام المسندة لها خاصة على مستوى الجهات حتّى يتسنّى إعداد الإحصائيات الخاصّة بنسبة تواجد المرأة صلب هذه اللجان وتحليل هذا المؤشر وتنزيله على المستوى الجهوي وإتخاذ الإجراءات التعديلية الضرورية.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- وجود بعض اللجان بوزارة المالية بصفة غير رسمية (commissions officieuses) في ظلّ غياب مقرّرات تضبط تركيبة هذه اللجان والمهام الموكولة إليها،
- عدم توفر المعطيات الكافية حول تركيبة اللجان على المستوى الجهوي،
- الطبيعة التقنية لبعض اللجان تفرض في بعض الحالات تغليب العنصر النسائي على العنصر الرجالي أو العكس بالعكس.

بطـاقة مـؤشـــر أداء: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية

رمز المؤشر: 4.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية.
2. **تعريف المؤشر**: وضع آليات لدعم دور المرأة ممثلة وزارة المالية في الدفع الإيجابي للدورة الإقتصادية من خلال تمثيليتها بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك بالعمل على إقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين الجنسين وفرض تكافؤ الفرص بينهما بعضوية مجالس الإدارة.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (نسبة حضور المرأة ممثلة وزارة المالية بهياكل المداولة والتسيير)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج : عدد النساء ممثلي وزارة المالية بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية مقارنة بالعدد الجملي لممثلي وزارة المالية بمجالس الإدارة
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: مؤشر مراعي للنوع الإجتماعي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** النسبة المئوية للنساء ممثلي وزارة المالية بمجالس الإدارة =

(عدد النساء ممثلي وزارة المالية بمجالس الإدارة *100)/ العدد الجملي لممثلي وزارة المالية بمجالس الإدارة

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** وزارة المالية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: غير محدد: حيث يمكن التقييم في كل مرة يتم فيها تغيير في تركيبة مجلس الإدارة بمغادرة و تعيين عضو جديد.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** تطور نسبة النساء ممثلي وزارة المالية بمجالس الإدارة مقارنة بالعدد الجملي لممثليها .
6. **المسؤول عن المؤشر:** حاليا الإدارة العامة للمساهمات

في مرحلة قادمة مع تطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022: لجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المحدثة بكل سلطة إشراف.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	نسبة مائوية	-	%31,8	%33	%35	%37

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل على إعداد دراسة لمدى تقدم وزارة المالية في تحقيق مقاربة النوع الإجتماعي على مستوى الوزارة من خلال تطور نسبة النساء ممثلي الوزارة بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مـؤشـــر أداء: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

رمز المؤشر: 5.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. **تعريف المؤشر :** يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلّق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعة في الغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة (طاقة استيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون و تفاعل مختلف هياكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين ...) وهو ما ينجرّ عنه قياس الأثر الإيجابي الذّي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات والأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحيين معارفهم في مجالات تدخلهم والرفع من قدارتهم الاتصالية (لغات وبرامج معلوماتية ...) وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.

يمكّن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أنّ عدم التحكّم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الآجال من شأنه أن يؤدّي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون استعمالها بصورة فعلية خلال السنة الماليّة المعنية برصد تلك الاعتمادات.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة **(efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** مراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة/ عدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطّط التكوين السنوي للوزارة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مأوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا من قبل المدرسة الوطنية للمالية ومن قبل جميع الإدارات العامة التابعة لوزارة المالية وعدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطّط التكوين السنوي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** آخر السنة المالية المعنية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 80 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر:** مدير عام المدرسة الوطنية للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء:	الوحدة	الإنجازات [1]	2022[2]	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية	%	55.2	75	80	83	85

[1] دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة.
[2] 45.44 إلى حدود 30 سبتمبر 2022.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين من برامج مشتركة وخصوصية من قبل إدارة المدرسة الوطنية للمالية، دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة، 55.2% بعنوان سنة 2021.

3. تحديد أهم النقائص(limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر الحالي لا يميّز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.
- إن إعتماد مؤشر" نسبة الإنجاز الفعلي للمخطط السنوي للتكوين"، يعتبر مؤشرا هاما إلا أنه في حد ذاته لا يفي بالغرض وخاصة إذا ما تعلق الأمر بضرورة تفصيل وتحليل مكونات العملية التكوينية، حيث يتجه الرأي لمزيد تفصيل وتجزئة هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية يؤخذ فيها بعين الإعتبار:
  - نسبة الإنجاز بالنظر لعدد المستفيدين (أعوان وهياكل)،
  - نسبة الإنجاز بالنظر لعدد أيام أو حصص التكوين
  - المجهود الذي تقوم به وحدة البحوث النشر والمتمثل أساسا في تدقيق ومراجعة وتحيين السندات البيداغوجية باعتبارها أدوات التكوين الرئيسية ولما لها من أثر إيجابي على مردودية وجودة التكوين وهو ما لا يمكن لمؤشر القياس المعتمد حاليا بيانه وإبرازه بوضوح.
- وعليه يقترح تجزئة المؤشر الحالي إلى مؤشرات فرعية يتم إسناد نسب مائوية لكل منها ويؤخذ فيها بعين الإعتبار توفير الإمكانيات البيداغوجية اللازمة من سندات بيداغوجية موحدة توضع على ذمة المكونين والمتكونين على حد السواء بالإضافة إلى مراجع وكتب ونشريات توفرها وحدة البحوث والنشر وتضعها بفضاء المكتبة على ذمة الباحثين والمتكونين لمزيد اثراء زادهم المعرفي وتمكينهم من وسائل العمل الضرورية لإنجاز البحوث وكذلك للإعداد لامتحانات الوحدات القيمية في المرحلة الحالية ولمختلف المناظرات المبرمجة في مختلف مراحل التكوين بما فيها التكوين الأساسي في مراحل قادمة.

بطـاقة مؤشر أداء:آجال فتح و إحالة أو تفويض الاعتمادات

رمز المؤشر :1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ترشيد حوكمة النفقات العمومية

2- **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في إحتساب الآجال التي تتطلبها عملية توزيع أو تحويل الإعتمادات وإحالتها وتفويضها لفائدة المصالح المركزية والجهوية للوزارة المسؤولة على تنفيذ النفقات. ويتم ذلك بإحتساب الآجال الإدارية الخاصة بكل المطالب المقدمة خلال السنة.

3- **طبيعة المؤشر :**مؤشر نجاعة

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر :**

المؤشر1.1.2.9 :آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات = الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات**(1)**+ الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات**(2)**

المؤشر2.1.2.9 : آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات = (تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات) –(تاريخ ورود المراسلة عبر منظومة عليسة أو عبر مكتب الضبط الفرعي) +تاريخ التفويض أو الإحالة –تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات

- **الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات** =تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م- تاريخ ورود المراسلة بمنظومة عليسة للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات أو تاريخ ختم مكتب الضبط الفرعي في حالة ورود المراسلة ورقيا
- **الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات** =تاريخ إحالة أوتفويض الإعتمادات – تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م.

2- **وحدة قيس المؤشر :**اليوم

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**

- تاريخ تاريخ تلقي المراسلات عبر منظومة عليسة أو ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة،
- تاريخ قرارات توزيع أو تحويل الإعتمادات بين المشاريع حسب منظومة أدب،
- تاريخ قرارات الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة عليسة،
- منظومة أدب.

6- تاريخ توفر المؤشر : سنوي

7- القيمة المنشودة للمؤشر: 02 أيام سنة 2025

8- المسؤول على المؤشر:مدير إعداد وختم ومتابعة تنفيذ ميزانية وزارة المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية	الوحدة	الانجازات			ق م	التقديرات		
		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.2.9 : أجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات.	يوم		11	9	2	2	2	2
المؤشر الفرعي. 1.1.2.9 : آجال دراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الاعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت			7	7	1	1	1	1
المؤشر الفرعي 2.1.2.9: آجال إحالة أوتفويضالإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م م ت			4	2	1	1	1	1

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات لتقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات وذلك بالحرص على بلوغ الآجال الدنيا لدراسة طلبات الفتح و إحالة وتفويض الإعتمادات والمقدرة بيوم واحد.

وحيث مكنت منظومة عليسة من تقليص آجال ورود الطلبات وتوزيعها مما سينعكس على تقليص آجال المؤشر.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الآجال المستقطعة لإستكمال الوثائق اللازمة لدراسة طلبات فتح الإعتمادات ولا يعكس بذلك المجهود المبذول من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

بطاقة مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر:2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

2- **تعريف الهدف** : يهدف هذا المؤشر إلى التقليص في الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية.

3- **طبيعة المؤشر** :مؤشر نجاعة من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .

التفريعات :

- **مؤشر فرعي1: آجال إعداد كراسات الشروط**: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
- **مؤشر فرعي2: آجال التقييم الفني والمالي:**هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
- **مؤشرآجال الاستلام الوقتي:** هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

4- نوع المؤشر : مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** :يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

- آجال إعداد كراسات الشروط = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة -تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.
- آجال التقييم الفني والمالي = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي-تاريخ فتح العروض.
- آجال الاستلام الوقتي = تاريخ الاستلام الوقتي – تاريخ إصدار الإذن بالتزود.

2. **وحدة قيس المؤشر** :اليوم.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**

- تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط،
- تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
- تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
- تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.

3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** جدول متابعة لجميع مراحل وإجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على تاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، تاريخ المصادقة على كراس الشروط، تاريخ إعداد محضر التقييم من قبل اللجنة المختصة، تاريخ إصدار الإذن بالتزود وتاريخ الاستلام الوقتي).

4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
   - مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
   - مصلحة تنفيذ الشراءات
   - مصلحة التصرف في المخزون.
   - مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
   - لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

5. **تاريخ توفر المؤشر : سنوي**

6. **القيمة المنشودة للمؤشر :** 60 يوما سنة 2025

7. **المسؤول على المؤشر :** مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:**

	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية.	يوم	61	61	61	60	60
المؤشر الفرعي1.2.2.9. آجال إعداد كراس الشروط		20	12	12	11	11
المؤشر الفرعي2.2.2.9.آجال التقييم الفني والمالي		30	24	24	24	24
المؤشر الفرعي 3.2.2.9 آجال التسليم		11	25	25	25	25

2. **تحليل النتائج والتقديرات :**

سجل نسق مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية تراجعا بعدد 74 يوما في أجال التنفيذ المذكورة حيث أصبحت 140 يوما في سنة 2020 عوضا عن 66 يوما سنة 2018.

ويبين الجدول الموالي تطور المؤشر المتعلق بآجال تنفيذ الشراءات باعتماد ثلاث مؤشرات فرعية على اعتبار أن التحكم في آجال التنفيذ يقصد بها التقليص من المدة التي تتطلبها مختلف الإجراءات ومن أهمها مدة إعداد كراسات الشروط والمدة التي يتطلبها إصدار تقرير التقييم المالي والفني للاستشارة وكذلك آجال الاستلام الوقتي للشراءات.

3. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمثل مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية مؤشرا جمليا لا يمكن على أساسه معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات بدقة وهو ما يستوجب اعتماد مؤشرات فرعية لحصر الآجال المعنية بالمؤشر بكل دقة.

وسجل المؤشر الفرعي لأجال التسليم تراجع بالنسبة لسنة 2022 ويرجع ذلك بالأساس إلى شح المواد بالسوق وصعوبة توفيرها في الآجال.

بطـاقة مؤشر الأداء:آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

رمز المؤشر: 3.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **تعريف الهدف:** يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسين وهما آمر الصرف (المرحلة الإدارية) و المحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقيس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوما.
ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع فيها احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.
3. **طبيعة المؤشر :**مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين ومسدي الخدمات.
4. **نوع المؤشر :**مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات= تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات- تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مصحوبة بالمؤيدات القانونية اللازمة

2. **وحدة قيس المؤشر :**اليوم
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**

المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**منظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات و المعدات.
5. **القيمة المنشودة للمؤشر :**20 يوما
6. **المسؤول على المؤشر :** مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

	الوحدة	انجازات	ق.م 2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
آجـــال خـــلاص المـــزودين ومسدي الخدمات	اليوم	27	22	22	21	20

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد معدل إنجاز هذا المؤشر ارتفاعا بثلاثة أيام (25 يوما) مقارنة بتقديراته لسنة 2022 والبالغة 22 يوما ويعود ذلك إلى عدم تسوية الوضعية الجبائية للعديد من المزودين إلى جانب التأخير في صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية سنة2022 عن الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وفي هذا الإطار تسعى مصالح الإدارة العامة للشوؤن المالية والتجهيزات والمعدات إلى التقليص في الآجال من خلال تقدير 22 يوم (سنة2023) و21 يوم (سنة 2024) و20 يوم (سنة 2025) كقيمة منشودة للمؤشر .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

تتمثل أهم هذه النقائص في :

- الاستجابة المتأخرة للمصالح المعنية للمصادقة على الفواتير
- عدم قيام المزودين بتسوية وضعياتهم الجبائية مما يتعذر إصدار أوامر الصرف لفائدتهم
- ورود الفواتير لا تتضمن البيانات الوجوبية المنصوص عليها بالفصل 18من أحكام قانون المالية **أو** تتضمن مبالغ غير صحيحة أو تتضمن أخطاء حسابية.

بطـــاقة مؤشـــــر أداء: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

رمز المؤشر : 4.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج القيادة و المساندة
2. **تعريف المؤشر :** يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة و أشغال جميع مشاريع البناءات، من خلال احتساب النسبة المائوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية.
3. **نوع المؤشر:**مؤشر نشاط
4. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات = معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة = **مجموع(نسب إنجاز الدراساتX القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)**

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة تنفيذ الأشغال = معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة = **مجموع(نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)**

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المائوية.

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات:

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبنايات واللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبنايات، الإدارات الجهوية للتجهيز)

5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر :88.5%خلال سنة 2023و100% خلال سنة 2025.

80 % من الدراسات = **الدراسات التمهيدية المفصلة للأقساط الخاصة (**APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)

60% من الأشغـــال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبنايات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	الوحدة	انجازات	ق.م 2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تنفيذ الدراسات	%	**55**	90	75	95	95
نسبة تنفيذ الأشغال	%	**80**	95	90	95	95
نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة	%	**77.5**	94.5	88.5	95	95

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2023 بنسبة 88.5% بينما بغت نسبة إنجازه 77.5 % سنة 2021، ويفسر هذا الفارق بالأساس إلى أن المشاريع الجهوية التي تشرف المصالح الجهوية للتجهيز على إنجاز دراستها وأشغالها، تمثل حوالي 80 % من القيمة الجملية للمشاريع مقارنة بالمشاريع ذات الصبغة الوزارية التي تنجز بنسبة 100%.

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

-التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين وبالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية، إضافة إلى الإشكاليات العقارية التي تتعلق بتغيير صبغة الأرض أو بتخصيصها لفائدة وزارة المالية أو بتدخل المعهد الوطني للتراث.

- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...)

- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال .

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة و إنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنايات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنايات محدود خاصة بالنسبة للآجال.

بطـاقة مـؤشـــر أداء: نسبة المهمّات الرقابيّة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر.

رمز المؤشّر: 1.3.9

I. الخصائص العامة للمؤشّر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر**: تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرّف.
2. **تعريف المؤشر**: يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة مهمّات الرّقابة المنجزة أو التّي تمّ الشروع في إنجازها القائمة على دراسة المخاطر والمتعلّقة بالأساس بمكافحة الفساد وتدقيق الأداء خلال السّنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
3. **طبيعة المؤشّر**: مؤشّر فاعليّة
4. **نوع المؤشر**:مؤشّر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** لا يوجد

II.التفاصيل الفنية للمؤشّر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:

نسبة مهمّات الرقابة المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر خلال السنة

العدد الجمليّ لمهمّات الرقابة المبرمجة دون إعتبار مهمات تدقيق حسابات المشاريع

2. **وحدة المؤشّر**: نسبة مائويّة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر**: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. **تاريخ توفّر المؤشّر**: سنويّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:45% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:** رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة المهمّات الرقابية المنجزة والقائمة على دراسة المخاطر.	نسبة مائويّة	%28,6	%30	%35	%40	%45

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 1 بعنوان سنة 2021، نسبة **%28,6** مقابل تقديرات بـ**25%** أي بنسبة إنجاز تقدر **بـ114%.**

ويعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها:

✓ ضبط برنامج التدخّل السنويّ للهيئة كان إعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر وطلبات مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة والإفادات والعرائض المتأكّدة وإستغلال المعطيات المتوفّرة للهيئة حول ملفّات شبهات الفساد،

✓ إحترام مقتضيات الفصل 71 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 الذّي ينصّ على تكليف هياكل الرقابة الإداريّة بفحص وتقييم وثائق الأداء المشار إليها بالقانون الأساسيّ،

✓ مواصلة تفعيل إتّفاقية التّعاون والشّراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وبالتّالي تركّزت أعمال الرّقابة المبرمجة والمنجزة على إعطاء الأولويّة المطلقة للمهمّات المذكورة.

وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة في إطار تعهّداتها الدّوليّة مع الممولّين الأجانب على غرار البنك الدوليّ للإنشاء والتّعمير (BIRD) والبنك الإفريقيّ للتّنمية (BAD) والوكالة اليابانيّة للتّعاون الدّوليّ (JICA) وغيرهم، بإنجاز مهمّات التدقيق السنويّ لحسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية(حوالي 30 مشروع سنويّ)، وتحرص الهيئة على إحترام آجال إرسال التّقارير النّهائيّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

3. تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشر:

- إنجاز الهيئة خلال السّنة لعدد من مهمّات تفقّد وبحث غير مبرمجة، وإرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب أكثر من 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائيّة للممولين الأجانب في الآجال التعاقديّة.

بطـاقة مـؤشـــر أداء: نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

رمز المؤشر: 2.3.9

I.الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد ونجاعة الرقابة على أعمال التصرّف.
2. **تعريف المؤشّر**: يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة
3. **طبيعة المؤشّر:** مؤشّر فاعليّة
4. **نوع المؤشر:**مؤشّر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي:** لا يوجد

II.التفاصيل الفنيّة للمؤشّر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:**

عدد التوصيات المتعهّد بتطبيقها

العدد الجملي للتوصيات المضمنة بالتقارير الرقابية

2. **وحدة المؤشّر:** نسبة مائويّة
3. **مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:** هيئة الرقابة العامة للمالية
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشّر**:65% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج**: رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

III.قراءة في نتائج المؤشّر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشّر	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة	نسبة مائويّة	55,7%	50%	55%	60%	65%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات المتعلّقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2021 نسبة **55.7%** مقابل تقديرات بـ**45%** أي بنسبة إنجاز تقدر بـ**124%.**

وتعود أسباب الفارق الإيجابيّ بين الإنجازات والتقديرات المسجّلة إلى جملة من الأسباب من أهمّها تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادّرة عن فرق الرقابة على مستوى التّقارير الأوّليّة للتفقّد. ومن ناحية أخرى، تضمّنت بعض التقارير النهائيّة للرقابة جملة من التوصيات الإضافيّة وقع صياغتها على ضوء إجابات الهياكل الخاضعة للرقابة على التقارير الأولية للهيئة، وقد تمّ أخذها بعين الإعتبار عند إحتساب المؤشّر.

3. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمّات الرّقابيّة من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتفقّد.
- مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقرير الأولي للتفقّد

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء

رمز المؤشر: 1.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية

2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بنسبة الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال:
إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيع في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري وحذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة
ملاحظة1: يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي
ملاحظة2: تمحور توجّه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الرغبة في تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة، إنخرطت جميعها في إطار توجّه ثنائي الأهداف: تعصير إدارة الجباية من جهة وإرساء العدالة الجبائية من جهة أخرى.
ويتواصل الإصلاح الجبائي نحو تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في إتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

3. **طبيعة المؤشر:**
مؤشر نجاعة: لتأثيره على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الامتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخيل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية ممّا يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرّب الجبائي.
4. **نوع المؤشر:**مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء للسنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**31 ديسمبر من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 3 سنة 2025

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء	عدد	3	9	+1	+2	+3

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنعكاسات ونتائج على مستوى: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على الشركات، الضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى تقدّم تنفيذ الإلتزامات في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي.

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء

رمز المؤشر:2.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء من خلال:

- تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب
- مزيد تحسين مردودية جباية مداخيل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخيل العمل
- مراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخيل
- مراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين
- مراجعة جدول الضريبة على الدخل
- التقليص من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفّضة ونسبة القانون العام

ملاحظة1: يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء التي سيتمّ إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي

ملاحظة2: تمحور توجّه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الرغبة في تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة، إنخرطت جميعها في إطار توجّه ثنائي الأهداف: تعصير إدارة الجباية من جهة وإرساء العدالة الجبائية من جهة أخرى.

ويتواصل الإصلاح الجبائي نحو تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد ونسب توظيف الأداء في إتجاه مزيد تخفيف كلفة الواجب الجبائي بما يضمن مزيدا من الإمتثال الضريبي علاوة على إدخال الإصلاحات الملائمة على التشريع الجبائي في إتجاه الحفاظ على التوازنات المرجوة للمالية العمومية.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة** لتأثيره على تكريس العدالة الجبائية وتحسين مردودية مختلف أصناف المداخيل في الموارد الجبائية وتوحيد الأنظمة الجبائية لنفس الصنف من المطالبين بالضريبةممّا يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرّب الجبائي.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليص في عدد نسب الأداء	عدد	4	2	2+	3+	3+

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

إنعكاسات ونتائج على مستوى: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، الضريبة على الشركات، الضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة

3. **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى تقدّم تنفيذ الإلتزامات في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي.

مؤشر الأداء: معدّل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

رمز المؤشر:3.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. **تعريف المؤشر:**

يتعلق المؤشر بمعدّل إصدار النصوص التطبيقية (قوانين-أوامر-قرارات-تعليمات عمل ...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة. ويساهم المؤشر في تحقيق الهدف من خلال ما سيتيحه إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة نظرا لما ستتيحه التدابير التي تمّ إقرارها من إصلاحات لدعم الإصلاح الجبائي.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة:** نظرا لإرتباط تطبيق بعض الأحكام من قانون المالية حيز النفاذ بصدور النصوص والمذكرات العامة التطبيقية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

معدّل أجل إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة المستوجبة لتطبيق أحكام قانون المالية خلال السنة المالية

2. **وحدة المؤشر:** شهر
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

صدور المذكرات العامة بالموقع الرسمي لوزارة المالية
صدور النصوص التطبيقية حسب طبيعتها إما بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أو بمواقع الوزارات المختلفة أو من خلال إصدار مذكرات العمل الداخلية الموجهة للأطراف المعنية بتطبيق الإجراء (محاسبين عموميين...)

4. **تاريخ توفّر المؤشر:**31 ديسمبر من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الثلاثة أشهر الأولى من السنة المالية بنسبة 100 % بحلول سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر:** المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدّل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية	**شهر**	--	--	6 أشهر	6 أشهر	3 أشهر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إصدار المذكرات العامة للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراما لمبدأ السنوية وضمانا للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

إصدار النصوص التطبيقية للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراما لمبدأ السنوية وضمانا للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بـ:
- جلسات المجلس الوطني للجباية ولجنة المذكرات العامة: ضرورة مأسسة لجنة المذكرات العامة/ ضرورة تطوير مؤسسة المجلس الوطني للجباية بإكسائه صبغة المؤسسة العمومية وتعزيز مهامه لتشمل علاوة عن مهامه الحالية إبداء الرّأي في مشاريع القوانين والتراتيب الجبائية وتشريك الأطراف الاجتماعية والمجتمع المدني والهيئات المهنية ذات الصلة في تركيبته.
- إصدار بقية الهياكل العمومية للنصوص التطبيقية (الأوامر – القرارات- تعليمات العمل...) مما يستوجب حث كافة الأطراف المتداخلة على التسريع في إصدارها بما يكفل تطبيق كافة الأحكام الواردة بقانون المالية وهو ما يستوجب إرساء آليات متابعة تنفيذ الأحكام المذكورة ضمن مجال تدخل الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بصفة دورية ووفق مقاربة تشاركية.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها (التّي تمّ عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة)

رمز المؤشر: 4.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**:تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الإقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية

يندرج إصدار معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة الخاصّة بها ضمن الهدف المتعلّق بإرساء نظام جبائي عادل وشفاف ودعم الادماج المالي وحوكمة القطاع العمومي، حيث تمثّل المعايير المحاسبيّة حجر الأساس لبناء نظام محاسبي للذوات العموميّة يفضي إلى تقديم قوائم ماليّة تعكس صورة وفيّة حول مكاسب الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة وكذلك حول أداءها المالي وهو ما يدعم **الشفافية والمساءلة** حول التصرّف العمومي.

كما يمكّن إرساء هذه المعايير من توفير معلومات ماليّة ومحاسبيّة تتّسم بالدقّة والشموليّة والصدق لفائدة مختلف المستعملين وهو ما يمكّن من **تحسين نجاعة التصرّف** وإرساء الرقابة الداخليّة ومزيد إحكام تقديرات الميزانيّة سيّما المتعلّقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخلّدات والنفقات المحتملة الأخرى.

كما يضمن تطبيق هذه المعايير **قابليّة القراءة والمقارنة** من قبل كافّة الجهات المعنيّة الوطنيّة منها والأجنبيّة حيث أنّها مستمدّة من المعايير الدوليّة مع مراعاة الخصوصيّات الوطنيّة.

وتجدر الإشارة أنّه تمّ في هذا المجال وإلى غاية أكتوبر 2022 إصدار القرار المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلّقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة وبالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحليّة والتي تعتبر أساسيّة لانطلاق الأشغال المتعلّقة بالنظام المعلوماتي وبالجرد المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدولة والجماعات المحليّة.

ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر وزارة الماليّة على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العموميّة وجملة من الآراء التفسيريّة المتعلّقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحّد لها من قبل مختلف المتدخّلين.

2- **تعريف المؤشر**:ي تمثّل المؤشّر في احتساب عدد معايير الحسابات العموميّة (دولة وجماعات محليّة ومؤسسات عموميّة خاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة) والآراء التفسيريّة المتعلّقة بها والتّي تمّ عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة. ويمكّن هذا المؤشّر من متابعة استكمال إصدار معايير الحسابات العموميّة ومتابعة إصدار الآراء التفسيريّة المتعلّقة بها

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة(efficacité socio-économique)

4- **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (indicateur des résultat)

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد جملي
2- **وحدة المؤشر**: عدد
3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: محاضر جلسات هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة
4- **تاريخ توفر المؤشر**:31 ديسمبر للسنة المعنيّة باحتساب المؤشر
5- **القيمة المستهدفة للمؤشر**[1](Valeur cible de l'indicateur) :
مؤشّر فرعي عدد 1: عدد **20** معيار للحسابات العموميّة إلى غاية سنة 2023
مؤشّر فرعي عدد 2: عدد **01** رأي تفسيري إلى غاية سنة 2023
6-**المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الكتابة العامّة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء		الوحدة	الانجازات	التقديرات		
			2022	2023	2024	2025
عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيريّة المصادق عليها (التّي تمّ عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة)	**مؤشّر فرعي عدد01**:العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد	18	20	22	24
	مؤشّر فرعي عدد02:العدد التراكمي للآراء التفسيريّة المعروضة على هيئة المجلس	عدد	-	1	2	3

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

أ. **مؤشّر فرعي عدد01**: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس

لقد بلغ انجاز المؤشّر المتعلّق بالعدد التّراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 18 إلى غاية موفّى سنة 2022.
أمّا فيما يتعلّق بالتّقديرات الخاصّة بالمؤشر، فإنّه يُتوقّع أن يتمّ عرض 06 معايير حسابات عموميّة إضافيّة إلى غاية موفّى سنة 2025، أي بمعدّل معيارين محاسبيّين (02) لكلّ سنة ليصل بذلك العدد التّراكمي التّقديري لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس 24 معيارا. وقد تمّت مراعاة الموضوعيّة عند ضبط هذه التّقديرات، وذلك نظرا لما تتطلّبه صياغة معايير الحسابات العموميّة من أبحاث معمّقة حول الإطار القانوني والمحاسبي

والتنظيمي الحالي ودراسات مقارنة (benchmarking)، إضافة إلى مختلف الإجراءات التي يمرّ بها مشروع المعيار وجوبا حيث يُعرض على أنظار اللجنة المختصّة وعلى استطلاعات الرأي قبل عرضه على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة.
كما تمّ عند ضبط هذه التقديرات الأخذ بعين الاعتبار الوقت والمجهود المخصّصين للمشاركة في الأشغال المتعلّقة بإرساء المعايير الصادرة على غرار إعداد تصنيفة الحسابات المفصّلة وقواعد سيرها والنظام المعلوماتي ودليل الإجراءات الخاص بالجرد المحاسبي للأصول الثابتة الماديّة للدولة في إطار إعداد الموازنة الافتتاحيّة إلى جانب تأمين الدورات التكوينيّة حول هذه المعايير.

ب. **مؤشّر فرعي عدد02:** العدد التراكمي للآراء التفسيريّة المعروضة على هيئة المجلس

تعتبر صياغة وإصدار الآراء التفسيريّة لمعايير الحسابات العموميّة ضروريّة لتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبيّة ولتفادي الاختلافات في تأويل أحكام المعايير الصادرة وذلك بما يضمن حسن تطبيق مقتضياتها. وفي إطار الإعداد لانطلاق أشغال جرد الأصول الثابتة الماديّة للدولة فقد تمّ الشروع في صياغة الرّأي التّفسيري لمعيار حسابات الدّولة الخاص بالأصول الثّابتة الماديّة.
ونظرا للدّقة التي تتطلبها صياغة الآراء التّفسيريّة وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمّ وضع تقديرات بعرض رأي تفسيري واحد سنويّا على أنظار هيئة المجلس خلال سنتي 2024 و2025 لتصل بذلك تقديرات المؤشر إلى 03 آراء تفسيرية في الجملة في موفّى سنة 2025.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

عملا بالإجراء الرسمي لإعداد معايير الحسابات العموميّة، يتطلب إعداد هذه المشاريع تدخل أطراف متعدّدة، أوّلها اللجان القارّة لكلّ من الدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العموميّة، ثمّ يتم عرض المشروع على استطلاعات الرّأي الموجّهة للوزارات ومختلف الأطراف المعنيّة، وذلك قصد تفعيل مقاربة تشاركيّة من شأنها أن تساهم في إثراء هذا المشروع ومن تبنّي التوجهات التي تتضمّنها المعايير المحاسبيّة الجديدة مقارنة بالنظام الحاسبي الحالي، من قبل مختلف المتدخلين. ويتطلّب تطبيق الإجراء الرسمي ضرورة تخصيص حيزا زمنيّا هامّا لإعداد المشروع النهائي للمعيار قصد عرضه على أنظار هيئة المجلس.

مؤشر الأداء: عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية

رمز المؤشر:5.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل المؤشر في ضبط مبادئ حوكمة التصرف بالمنشآت العمومية وضبط سياسة لتطوير إنتاجيتها وأنظمة قيسها ومتابعة تنفيذها وتحديد علاقتها بالدولة كمساهم.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نوعي
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية
2. **وحدة المؤشر:** النسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير الرقابة الداخلية وتقارير مراجعي الحسابات، تقرير النشاط ، الميزانية التقديرية ، عقد البرامج
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 01** إجراء لسنة 2025
5. **المسؤول عن المؤشر:** الإدارة العامة للمساهمات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الإنجازات	2022	التقديرات		
	2021		2023	2024	2025
عدد الإجراءات المتخذة لتحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية	*	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تم سنة 2021 إعداد برامج إعادة الهيكلة للمنشآت العمومية وتمكين المنشآت العمومية التي تنشط في محيط تنافسي أو لها برنامج إعادة هيكلة من الإستثناءات المتعلقة بالصفقات العمومية من خلال الأمر الحكومي عدد 1061 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والمتعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 (ثالثا) من القانون عدد 9 لسنة 1989. بينما تم سنة 2022 إصدار الأمر الرئاسي عدد

303 مؤرخ في 29 مارس 2022 . كما يعتزم سنة 2023 المساهمة في إصدار القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر الأداء: تقدم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية

رمز المؤشر:6.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. **تعريف المؤشر**: يتمثل المؤشر في احتساب نسبة تقدم تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المضمنة بعقود البرامج البنوك العمومية (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، BH بنك،) وذلك للفترة 2021-2025.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: غير مراعي للنوع الإجتماعي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** احتساب معدل النتائج المحققة مقارنة بالنتائج المرجوة تحقيقها.
2. **وحدة المؤشر:** النسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** التقارير السنوية لتقدم انجاز عقود البرامج المعدة من قبل البنوك العمومية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: الأربعة الأشهر الأولى من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** تحقيق الأهداف السنوية بنسبة 100 % لسنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر:** مدير الإشراف القطاعي بالإدارة العامة للمساهمات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
متابعة مدى تقدم انجاز عقد برامج البنوك العمومية الثلاثة BH , BNA, STB	نسبة	% 100	100%	%90	% 95	100%

2. **تحليل النتائج**: تم تحقيق نسبة إنجاز بـ 100% سنتي 2020 و 2021 وذلك بالنظر لكون المؤشرات المعتمدة بعقود البرامج السابقة للبنوك العمومية كانت تقديرات سقف إنجازها محدودة وذلك بهدف تمكين هذه البنوك من هامش مناورة وإعادة هيكلتها بيسر، هذا وتجدر الإشارة أن هذه المؤشرات ستتم مراجعتها في إتجاه الترفيع في سقف تحقيقها بمناسبة عقود البرامج للفترة 2023-2025.
3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** طريقة احتساب نسبة تقدم انجاز الأهداف النوعية.

مؤشر الأداء: عائدات مساهمات الدولة

رمز المؤشر:7.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. **تعريف المؤشر:** في إطار مزيد إضفاء النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية يتم من خلال هذا المؤشر متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى مساهمة الدولة بهدف تحقيق تقديرات الميزانية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة ومردودية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **احتساب المؤشر (Formule):** عائدات المساهمات المنجزة/ عائدات المساهمات المقدّرة بقانون المالية
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قانون المالية، إنجازات الميزانية، نتائج السنة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**الإدارة العامة للمساهمات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الانجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عائدات مساهمات الدولة	نسبة مائوية	808,13	873	920	950	1000

2. تحليل النتائج: تم تقدير تطور نسب إنجاز المؤشر لسنوات 2023-2025 بإعتبار أنه من المتوقع تطور نشاط شركة فسفاط قفصة والتوجه نحو مطالبة المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية لتحويل الفوائض المسجلة من قبلها.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-عدم وجود هيكل مركزي يعنى بمتابعة مساهمة الدولة.

-تسجيل تأخير على مستوى إعداد القوائم المالية لعديد المنشآت العمومية ممّا يشكّل عائق أمام تحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 :مركز الإعلامية لوزارة المالية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** دراسة وإنجاز وإستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول 78 إلى 80).
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ إستراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات حيث يسهر على:

- **دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،**
- التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن إستغلالها،
- إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الأجهزة الموضوعة على ذمة المستعملين،
- تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.

2. **الأهداف الإستراتيجية:** مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للدولة الإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا:

- تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية
- تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
- تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،
- وضع نظام محاسبي متطور يمكّن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشيط في رصيد الخزينة،
- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.

- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.

- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال إقتناء ووضع حيز الإستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.

3. تدخلات الفاعل العمومي: ومن أهمها:

تجديد المنظومات المعلوماتية للجباية والإستخلاص

في إطار تجسيم التوجهات الاستراتيجية لوزارة المالية تم تأمين مواصلة تطوير النظام المعلوماتي للجباية والإستخلاص بالتعاون مع مكتب دراسات متخصص والذي وقع التعاقد معه في إطار مشروع FAST عبر برنامج USAID. ويندرج المشروع في اتجاه تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداءات وكذلك لتوفير حلول رقمية متطورة تمكن من مقاومة التهرب الجبائي والتوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية عبر:

- وضع قاعدة البيانات المرجعية الموحدة لنظام المعلومات الجديد وكذلك عمليات التصرف فيها (المطالبين بالأداء، الواجبات الجبائية، الوضعية الجبائية، التصنيفات...)،
- تطوير بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح لجميع المطالبين بالأداء بالانخراط عن بعد و فتح الحساب الجبائي الخاص بهم بما يمكّنهم من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجونها كالإيفاء بالالتزامات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع المصالح الجبائية. وسيكون الولوج إلى هذه المنظومة بدون اعتماد الشهادات الإلكترونية Token&Digigo ممّا سيُسهّل القيام بالواجبات الجبائية بدون أتعاب كما تخول نفس هذه المنظومة للمهنيين من محاسبين وخبراء محاسبين مزيدا من السهولة في التعاطي مع الملفات الجبائيةلحرفائهم.
- وضع آليات وبرمجيات تساعد على ضمان ترحيل البيانات والتعايش مع منظومة "رفيق" الحالية.
- القيام بدورات تكوينية لمستخدمي المنظومة من أعوان وإطارات تابعين لمختلف مصالح ومكاتب المراقبة الجبائية.
- القيام بالتجارب اللازمة لضمان حسن سير هذه المنظومة والعمل على تحسين فعاليتها قبل دخولها حيز الاستغلال.

مشروع «RASSEM» لحوسبة عمليات التعريف بالإمضاء

تم الإنتهاء من تطوير المنظومة والإنطلاق في وضعها حيز الإستغلال بمركز الإعلامية لوزارة المالية.

- تحديد صاحب المشروع (Maitrise d'ouvrage)
- إرساء حوكمة فعالة للمشروع: تفعيل لجنة القيادة الإستراتيجية واللجنة التقنية التنفيذية
- الإنطلاق في الأعداد لتركيز الشبكة المعلوماتية للإتصالات، تهيئة المواقع كهربائيا ومعلوماتيا، إقتناء المعدات التي سوف يقع إستغلالها من طرف المستعملين وتكوينهم، تهيئة موقع نموذجي وتركيزه ثم معاينة أداءه لفترة قبل الشروع في تعميم إستغلال المنظومة.

مشروع «NACEF» الخاص باعتماد جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان:

تم الإنطلاق في إنجاز المشروع حيث قطع أبعاد هامة في إنتظار إستكمال المراحل الأخيرة منه.

النظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد:

تم إعداد الدراسات اللازمة والمتعلقة بإرساء نظام معلوماتي جديد يشمل الأعمال المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، التصرف المحاسبي، والتصرف الفعال في الخزينة والمتابعة الحينية للتدفقات المالية، وذلك طبقا للتمشي الذي وقع إقراره والقاضي بالتعاقد مع مكتب دراسات متخصص توكل له مهمة:

1- إعداد خارطة للنظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد بإعتبار مستوياتها الأربعة:

- المستوى الإستراتيجي: الخيارات والتوجهات الإستراتجية للنظام المعلوماتي الجديد،
- المستوى العملياتي: جملة العمليات والأنشطة المهيكلة للنظام المعلوماتي الجديد (processus métier)،
- المستوى الوظائفي: وصف لمختلف الوظائف المكونة للأعمال التي حددت في المستوى العملياتي بقطع النظر عن الخيارات التكنولوجية،
- المستوى التطبيقي: التطبيقات المعلوماتية التي ستوضع حيز الإستغلال والعلاقة فيما بينها.

2- إقتراح فرضيات وخيارات التنفيذ (إقتناء منظومات، تطوير داخلي مع إمكانية الإستعانة بمكاتب مختصة في المجال، صيانة وملاءمة التطبيقات المستغلة حاليا،...)

3- إنجاز عدد محدد من كراسات الشروط الوظيفية الخاصة بالتطبيقات ذات الأولوية: المحاسبة، التصرف في الخزينة، القيادة والتحليل.

4- كما تم إقرار برنامج تنفيذ المشروع والإنطلاق في إنجازه، حيث وفي إطار مشروع FAST للتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذي يهدف إلى تدعيم قدرات المصالح المعنية لقيادة وإدارة المشروع، ولتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز النظام المعلوماتي للتصرف المالي الجديد.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

تجدر الإشارة أنه يتم تمويل ميزانية المركز حصريا من موارده الذاتية.

البيانات	إنجازات 2020	المصادق عليه 2021	توقعات 2021	الفارق	تقديرات 2022	نسبة التطور 22/21
الموارد						
الأتاوة على المعالجة الآلية للمعلومات	11939	16800	14500	-2300	16800	%15.9
المداخيل	237	225	67	-158	188	%180.6

التمويل المتأتي من الفواضل	-	4237	-	-	8329	-
مجموع الموارد	**12176**	**21262**	**14567**	**-2458**	**25317**	**%73.8**
ميزانية التصرف						
مشتريات مخزونة وغير مخزونة	704	454	411	-43	510	%24
خدمات خارجية	466	769	538	-231	888	%65
خدمات خارجية أخرى	260	345	250	-95	382	%53
أعباء الأعوان	9682	10256	9876	-380	10873	10%
أداءات وضرائب	83	92	85	-7	95	12%
مجموع الأعباء	**11195**	**11916**	**10660**	**-756**	**12748**	**14.2%**
ميزانية التجهيز (دفع)						
إستثمارات خاصة بالمنظومات الإعلامية	313	8751	0	-8751	12030	
إستثمارات خاصة بالمركز	439	595	15	-580	539	
مجموع الإستثمارات	752	9346	15	-9331	12569	
النتيجة	229	0	3392		0	

بطـاقة عدد2 : شركة شبكة تونس للتجارة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية النقل الدولي للبضائع وذلك من خلال:
   - تجريدها من طابعها المادي
   - ربط كل المتدخلين بالشباك الموحد الإلكتروني
   - التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية
   - الهندسة المعلوماتية
   - تكوين مستخدمي الشباك الموحد الإلكتروني.
2. **مرجع الإحداث:** كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**2010-2011

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**

- العمل على رقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد وإدراج جميع المتدخلين في عمليات التوريد والتصدير عبر منصة شبكة تونس للتجارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة وزارة التجارة وتنمية الصادرات والديوانة التونسية.
- مساندة المتدخلين في إجراءات التجارة الخارجية والنقل في مشاريع تحديث المنظومات المعلوماتية ورقمنة الخدمات المسداة من قبلهم من خلال مرافقتهم في كافة مراحل المشروع من إعداد كراس الشروط ومتابعة إنجاز المشروع ووضع المنظومات المعلوماتية حيز الإستغلال على غرار:

- **<u>وزارة التجارة وتنمية الصادرات</u>** (تطوير منظومة جديدة للتصرف ي سندات التجارة الخارجية مع رقمنة سندات التجارة الخارجية بدون دفع، بطاقة المعلومات، بطاقة الإعلام.)
- **<u>البنك المركزي التونسي</u>**(تأهيل النظام المعلوماتي للتصرف في سندات التجارة الخارجية من خلال تحسين الإجراءات التي يتم معالجتها حاليا إضافة إلى رقمنة خدمات جديدة على غرار العمليات المالية من تحويل أو إسترجاع العملة والتصفية).

- **الديوانة** (تطوير ووضع حيز الإستغلال النظام المعلوماتي الجديد للديوانة الممول من قبل البنك الدولي).
- **الديوان التونسي للتجارة** (رقمنة شهادات المراقبة الفنية عند تصدير المنتوجات الفلاحية والغذائية في إطار التعاون الفني لتنفيذ مشروع التحالف العالمي لتسهيل التجارة ومكتب التعاون الألماني-GOPA GIZ-AMFE).
- تطوير خدمة الإطلاععلى التصاريحالمفصلة للبضائع وتأشيرة التصدير المعالجة عبر شبكة تونس للتجارة لفائدة مركز النهوض بالصادرات لتمكين مصالح صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX من التثبت من الوثائق المصاحبة لطلب المنحة وإعتماد المعطيات المضمنة في الصيغة الإلكترونية للتصاريح المفصلة للبضائع وتأشيرة التصدير لصرف المنح لفائدة المصدرين.
- مساندة **ديوان الطيران المدني والمطارات** في إنجاز مهمة تأهيل الأنشطة اللوجستية منصتي التصدير والتوريد بمطار تونس – قرطاج المدرجة ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات الممول من قبل البنك الدولي وذلك من خلال تأمين ربط منظومة التصرف في البضائع (Warehouse Management System)WMS بفضاء التوريد لديوان الطيران المدني والمطارات مع منظومة شبكة تونس للتجارة لتبادل إجراءات النقل الجوي للبضائع مع جميع المتدخلين المعنيين من الديوانة والناقلين الجويين على غرار إجراءات الإعلام بوصول الطائرة وبيان الحمولة عند التوريد للشحن الجوي للبضائع وبيان الحمولة المسبق.

2. الأهداف الإستراتيجية:

تطوير ووضع حيز الإستغلال النظام المعلوماتي الجديد للديوانة الممول من قبل البنك الدولي

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- إعادة صياغة منظومة الشباك الموحد للتجارة الخارجية والنقل التي تتصرف فيها شركة شبكة تونس للتجارة لتتطابق مع أحدث المعايير الدولية وتواكب النظم المعلوماتية الجديدة لمختلف المتدخلين على غرار الديوانة والبنك المركزي التونسي والنظر في إمكانية تمويل المشروع من قبل GIZ في إطار مشروع تأهيل النظام المعلوماتي للتصرف في سندات التجارة الخارجية للبنك المركزي التونسي.
- مواصلة الأشغال اللازمة للحصول على شهادة الجودة في ميدان السلامة المعلوماتية ISO 27001 طبقا للتوصيات التي أفضت إليها مهمة التدقيق في نظام السلامة المعلوماتية التي قام بها الشركة خلال سنة 2020.
- إعادة صياغة التطبيقات الطرفية "Applications satellites" للإستجابة إلى النظم المعلوماتية الخاصة بالمتدخلين في إجراءات التجارة وكذلك الحرفاء على غرار التطبيقات البنكية وتطبيقات الوساطة الديوانية والنقل الدولي للبضائع.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	**4935869**	**5318860**	**5740078**	**6314086**	**6945494**
منها: - منحة بعنوان التأجير	2782778	2768908	3139445	3372743	3564471
- منحة بعنوان التسيير	1088297	1421063	1485635	1708480	1964752
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	**102370**	**1358130**	**7284500**	**1224500**	**1134500**
المجموع	**5038239**	**6676990**	**13024578**	**7538586**	**8079994**

بطـاقة عدد3 :ديوان مساكن أعوان وزارة المالية

I- التعريـــف

1.النشاط الرئيسي: تم إحداث ديوان مساكن أعوان المالية بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 بهدف القيام بالمهام التالية:

* شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو للبيع،
* بناء مساكن أو إحياء سكنية للكراء أو للبيع،
* شراء أراضي وتهيئتها وبيعها لبناء مساكن،

2. .مرجع الإحداث:الأمر عدد 403 مؤرخ في 15 مارس 1989

3. .تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد): تم إحالة مشروع عقد الأهداف إلى سلطة الإشرافي انتظار المصادقة عليه.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. إستراتيجية ديوان المساكن:

تلبية طلبات المساكن على الصعيد المركزي (إقليم تونس الكبرى).

*مزيد التعامل مع الباعثين العقاريين العموميين في إطار برنامج الاستثمار قصد خلق ديناميكية مشتركة مع المؤسسات العمومية .

* تجديد الرصيد العقاري للديوان بالتفويت في العقارات القديمة المتواجدة بالجهات و تعويضها بأخرى جديدة .

* مواصلة سياسة إعادة استثمار عائدات الاستثمار لتدعيم الميزانية بالموارد الذاتية المتأتية من برامج الاستثمارات للسنوات الفارطة (أكرية وبيوعات).

* تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات و الأكرية والتصرف في الميزانية.

2. الأهداف الإستراتيجية:

باعتبار أن الهدف الأساسي والاستراتيجي للديوان يتمثل في مزيد الاضطلاع و تفعيل الدور الاجتماعي له في إطار الاستجابة لطلبات الموظفين للتمليك والكراء، واستنادا للأهداف التي تم ضبطها من طرف برنامج القيادة والمساندة لوزارة المالية و التي تتمحور أساسا حول ترشيد النفقات العمومية و تحسين التصرف في الموارد البشرية، يتضح و أن أهداف الديوان هي من الأهداف التي تساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تحسين التصرف في الموارد البشرية باعتبار أن أنشطة الديوان الموافقة للنشاط

عدد 6 "الإحاطة الاجتماعية" في إطار التنزيل العملياتي للبرنامج تمكن الموظف من الحصول على مسكن بأيسر الطرق وبالتالي يعمل ديوان مساكن أعوان المالية على تحقيق هدفين متمثلين في :

الهدف الأول: تدعيم الرصيد العقاري للديوان ويقع قيسه بمؤشر الأداء المتمثل في عدد المساكن المقتناة سنويا .

الهدف الثاني: تطوير الاستجابة إلى طلبات التملك و يقع قيسه بمؤشر الأداء المتمثل في النسبة المأوية للاستجابة لطلبات اقتناء المساكن بمقارنة عدد مطالب الإقتناء بعدد المساكن التي تم بيعها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

- اقتناء عقارات جديدة: باعتبار العدد الهام لمطالب الكراء والشراء بخصوص إقليم تونس الغربية سيواصل الديوان التمركز بالجهة من خلال اقتناء عددا من المساكن جديدة .
- التفويت في هذه المساكن القديمة: يواصل الديوان التفويت في هذه المساكن في إطار إستراتيجية عامة منتهجة من قبله تهدف إلى تجديد رصيده العقاري، وذلك بعد قيام الديوان بتحديد القيمة العقارية لمساكنه بالقيام بإجراء اختبارات عقارية.
- تهيئة مساكن للديوان: تقوم المصالح الفنية للديوان بمعاينة المساكن بصفة دورية واقتراح تعهدّها ببعض الإصلاحات بما يخوّل للديوان إعادة تسويغها في أفضل الحالات.
- تحديث المنظومة الاعلامية بالديوان: تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والميزانية

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

السنة	المداخيل		المصاريف	
	البيانات	**المبلغ**	**البيانات**	**المبلغ**
2020	**موارد ذاتية**	**1870.000**	اقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	630.000	اقتناء أراضي	350.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة و تهيئة و معدات	120.000
	بيع المساكن الجديدة	650.000	مصاريف تصرف	400000
	ايرادات مالية	40000	**الجملـــــة**	**3870.000**
	منحة الميزانية	**2000000**		
2021	**موارد ذاتية**	**2140.000**	اقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	700.000	اقتناء أراضي	500.000
	بيع المساكن القديمة	550.000	مصاريف صيانة و تهيئة و معدات	140.000
	بيع المساكن الجديدة	550.000	مصاريف تصرف	500.000
	بيع المساكن التي سيتم اقتناؤها خلال المخطط	300.000	**الجملـــــة**	**4140.000**
	ايرادات مالية	40.000		
	منحة الميزانية	**2000.000**		
2022	**موارد ذاتية**	**2790.000**	اقتناء مساكن	3000.000
	كراء مساكن الديوان	750.000	اقتناء أراضي	1000.000
	بيع المساكن القديمة	450.000	مصاريف صيانة	140.000

	بيع المساكن الجديدة بيع المساكن التي سيتم اقتناؤها خلال المخطط بيع أراضي ايرادات مالية **منحة الميزانية**	450.000 700.000 400.000 40.000 **2000.000**	مصاريف تصرف **الجملـــــة**	650.000 **4790.000**
2023	**موارد ذاتية** كراء مساكن الديوان بيع المساكن القديمة بيع المساكن الجديدة بيع المساكن التي سيتم اقتناؤها خلال المخطط بيع أراضي ايرادات مالية **منحة الميزانية**	**3550.000** 800.000 450.000 600.000 1200.000 650.000 50.000 **4000.000**	اقتناء مساكن اقتناء أراضي مصاريف صيانة و تهيئة و معدات مصاريف تصرف **الجملـــــة**	5500.000 1500.000 50.000 700.000 **7750.000**
2024	**موارد ذاتية** كراء مساكن الديوان بيع المساكن القديمة بيع المساكن الجديدة بيع المساكن التي سيتم اقتناؤها خلال المخطط بيع أراضي ايرادات مالية **منحة الميزانية**	**4550.000** 850.000 450.000 550.000 1850.000 800.000 50.000 **4000.000**	اقتناء مساكن اقتناء أراضي مصاريف صيانة و تهيئة و معدات مصاريف تصرف **الجملـــــة**	5500.000 1650.000 200.000 1200.000 **8550.000**
الجملـــــــــة		**29100.000**		**29100.000**

بطـاقة عدد4 : البنك التونسي للتضامن

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي: نشاط بنكي** (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)
2. **مرجع الإحداث:** الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 ديسمبر 1997
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**تم إعداد عقد البرنامج (2021-2025) وإرساله لسلطة الإشراف بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 17 جوان 2022 قصد إمضاءه.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**
   - المساعدة على دعم الإدماج المالي لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى،
   - المساعدة على ترسيخ ثقافة المبادرة والعمل المستقل لبعث المؤسسات الصغرى،
   - مزيد تطوير وتعصير أداء البنك وتنويع خدماته خاصة من خلال رقمنة خدماته وإعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية،
   - توفير خدمات بنكية جديدة جديدة تستجيب لإحتياجات وإنتظارات الفئات المستهدفة (توفير وسائل الدفع، البطاقات البنكية، الدفع بالجوال،التأمين البنكي...)،
   - مزيد تعزيز حوكمة البنك والمحافظة على توازناته المالية،
   - تصويب التمويلات للقطاعات ذات القيمة المضافة والتجديد في صيغ التمويل (منظومات إقتصادية، مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، ريادة الأعمال النسائية...).
2. **الأهداف الإستراتيجية:** تندرج هذه الأولويات والأهداف ضمن إستراتيجية البنك (2021-2025) والتي صادق عليها مجلس الإدارة في 24 ديسمبر 2021:
   - تمويل 15 ألف مشروع ومؤسسة صغرى سنويا،
   - تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية لتوفير خدمات مالية متنوعة للحرفاء،
   - تركيز صيغ تمويلية جديدة تستهدف القطاعات الواعدة والمجددة،
   - المرافقة المالية وغير المالية للباعثين بالتعاون مع مختلف الهياكل الفاعلة في مجال النهوض بالتشغيل الذاتي،
   - التمييز الإيجابي لفائدة باعثي المشاريع حسب المستوى التعليمي والنوع الإجتماعي ونسبة التنمية الجهوية،
   - مزيد تعبئة موارد مالية بشروط تفاضلية تتماشى مع خصوصيات البنك،
   - وتقديم خدمات مالية وغير مالية متكاملة ومتنوعة تتلاءم مع إحتياجات الفئات المستهدفة،
   - دعم المؤسسات الصغرى في الحد من تداعيات جائحة الكورونا عليها ولضمان ديمومتا والمحافظة على مواطن الشغل بها.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

المساهمة المباشرة:

- رصد وتوفير خطوط وإعتمادات مالية في إطار الإستراتجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الإستراتيجيات القطاعية،
- مزيد دعم البنك لتعبئة موارد المالية بشروط تفاضلية،
- تعزيز منظومة الصندوق الوطني للضمان.

المساهمة غير المباشرة:

- دعم التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،
- توفير الحوافز المالية والجبائية الملائمة لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

تتم المصادقة على برنامج نشاط البنك وميزانية التسيير والإستثمار لسنة 2023 من قبل مجلس الإدارة.

بطاقة

خاصةبإدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مهمة المالية

I. الإطار العام

1- تقديم لمحة عن إستراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الإجتماعي:

انخرطت مهمة المالية في تنفيذ الإلتزامات الوطنية والدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية، كما تبنت البرنامج العالمي للتنمية المستدامة الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في أفق 2030 باعتبارها مركزا محوريا لآلتقاء جل الإلتزامات.

وحيث تعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الإجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة في تنفيذ كافة الإلتزاماتفي مجال اللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الإتجاه، تساهم مهمة المالية في تحقيق الآثار المنبثقة عن الخطة المذكورة خصوصا في مايتعلق بـــــ:

- **الأثر الأول المتعلق بـمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات،** حيث تحرص مهمة المالية على مساندة أي سياسة عمومية تعمل على تقليص أي تفرقة أو استبعاد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره عدم الاعتراف بحقوق المرأة خصوصا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.
- **الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،** حيث تبلغ نسبة النساء في خطة مديرة عامة مقارنة بالعدد الجملي للمديرين العامين34.61%،وتمثل نسبة النساء اللاتي يتقلدن خطة مديرة عامة أو مايعادلها مقارنة بالعدد الجملي للمديرين العامين على المستوى الجهوي 11.76% فقط.

وفي هذا السياق، وبناء على التشخيص الأولي ستعمل كافة الهياكل المعنية بالوزارة على ضبط خطة عمل لتكريس تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة في مواقع اتخاذ القرارخصوصاعلى المستوى الجهوي حسب الجدارة والأفضلية.

- **الأثر الثالث المتعلق بـالسياسات التي تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل،** حيث تساهم مهمة المالية في بلورة وتنفيذ برامج جديدة تعتمد مقاربة أكثر وضوحا وشمولية لريادة الأعمال النسائية خاصة في القطاعات الواعدة التي تعتمد التجديد والابتكار وتثمن وتطور سلاسل القيمة وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات جديدة مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات والقطاع الخاص على غرار المساهمة في تمويل البرنامج الوطني الجديد "لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي: رائدات" خلال الفترة الخماسية (2021-2025) الذي تشرف عليه الوزارة المكلفة بالمرأة.

- **الأثر الرابع المتعلق بالسياسات العمومية والمخططات التنموية والميزانيات التي تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي،** حيث عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانية والأمر المتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج والمناشير المتعلقة بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنوات 2020 و 2021 و 2022 و2023، تتابع مهمة المالية كافة الوزارات من خلال مناقشة ميزانياتها مدى ضبطها لأهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

وفي تشخيص مبسط لواقع مهمة المالية من منظور النوع الإجتماعي، نجد نقاطا للقوة تتمثل بالأساس في الشروع في اعتماد المقاربة فيما يتعلق بحوكمة التصرف في الموارد البشرية التابعة لمختلف برامج المهمة،

حيث تم منذ سنة 2020 العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الإجتماعي والشروع في إدراج مقاربة النوع الاجتماعي من خلال تحليل نسبة ولوج المرأة لمواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي والوقوف على أهمّ معيقات ترّأسها للمناصب القيادية بشكل موضوعي وعادل. هذا بالإضافة إلى دراسة وتحليل مشاركة العنصر النسائي في مختلف الدورات التكوينية المنظمة بغاية تعزيز قدرة المرأة وتطوير طموحاتها المهنية تكريسا لمبادئ المساواة والمناصفة بين الجنسين.

كما تم سنة 2021 اعتماد مؤشر يتعلق باحتساب نسبة مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية للعنصر النسائي مقارنة بالعنصر الرجالي.

وقد مكن هذا المؤشرمن إعطاء تفسير جزئي للفوارق التي أبرزتها النتائج المذكورة آنفا تتعلق بالأساس بخضوع اقتراح التسميات في الخطط الوظيفية علاوة عن معايير الكفاءة والمستوى التعليمي والخبرة المهنية إلى عنصر السلطة التقديرية لرئيس الإدارة في اختيار المرشح الأنسب للتسمية في إحدى الخطط الوظيفية.

لذلك فإن مقاربة النوع الاجتماعي في مسألة الخطط الوظيفية يتطلب دراسة أعمق على المدى المتوسط والبعيد حتى نتمكن من متابعة وتحليل منحى تطور الاحصائيات وأسبابها وتداعياتها بصفة موضوعية واقتراح الإجراءات التي تضمن تكافؤ الفرص على غرار تحسين نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية قصد تأهيلها للاضطلاع بخطط وظيفية ومهام قيادية.

والجدير بالإشارة إلى أن الإحصائيات الأولية بينت أن نسبة النساء المباشرات ببرنامج الديوانة تمثل 15.7% من مجموع الأعوان سنة 2022 مما يدل مبدئيا عن عدم التوازن في هيكلة الأعوان ويحتم علينا مزيد التعمق في التحليل .

كما يستنتج أن نسبة النساء اللاتي يتحملن خططا قيادية في برنامج الجباية على غرار الإشراف على المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وخلية المراجعة الجبائية ومكتب مراقبة

الأداءات، لا تتجاوز 12% إلى حد سنة 2022 رغم أن النساء يمثلن 42% من مجموع الإطارات من الصنف أ1.

وقصد هيكلة مختلف الدراسات والإشراف على البرامج في المجال، تمّ سنة 2022 إحداث لجنة خاصة صلب الوزارة لقيادة أشغال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي للقيام بالتشخيص اللازم وإعداد خطة قطاعية لتجاوز الفجوات الجندرية. كما تم تنظيم عدد من الدورات التكوينية قصد تعزيز مهارات إطارات الوزارة في مجال التعريف والتحسيس بتبني منظور النوع الإجتماعي من خلال تنظيم دورات تكوينية في المجال لفائدة 56 إطارا سنة 2022.

كما تم دعوة كافة رؤساء البرامج إلى ضرورة ادراج مقاربة النوع الإجتماعي في مسار اعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

أما نقاط الضعف في مجال ادراج مقاربة النوع الإجتماعي التي يتعين العمل على تحسينها فهي تتعلق بالأساس:

- غياب استراتيجية وبرنامج عمل المهمة للفترة القادمة لتحقيق الآثار المنبثقة عن الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي.
- نقص في المعطيات والدراسات والإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسات العمومية ومختلف التشريعات.
- عدم توفر تبويب وتصنيف النفقات حسب مقاربة النوع الإجتماعي.
- نقص في درجة التمكن من المقاربة وآليات التحليل المبنية على النوع الإجتماعي.

توجهات المهمة خلال الفترة القادمة.

تبعا لتقدم إدراج المقاربة على النحو المذكور، وفي إطار مواصلة الأشغال ومعالجة نقاط الضعف والتحيين، تتمحور أولويات وزارة المالية خلال الفترة القادمة خاصة فيما يلي:

1. إعداد استراتيجية وبرنامج عمل المهمة للفترة القادمة لتحقيق الآثار الأربعة المنبثقة عن الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي، يتمّ تحيينها ومراجعتها حسب مخرجات التشخيص والإحصائيات التي تتمّ دراستها،
2. دراسة مدى توفر المعطيات والدراسات والإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي واقتراح الآليات التي يجب إدراجها للحصول على المعلومات الضرورية للقيس والمتابعة.
3. مواصلة تجميع الإحصائيات المتعلقة بالموارد البشرية للوزارة وتحليلها وإعداد تقرير في شأنها يمكن من بلورة الواقع وإبراز الفوارق وتحليل أسبابها ثم اقتراح الإجراءات التي تمكن من تذليل الصعوبات وتقليص الفوارق.
4. القيام بتشخيص للوضعية الحالية في مختلف المجالات التي تضطلع بها مهمّة المالية حسب منظور مقاربة النوع الاجتماعي وتحليل نتائج التشخيص وذلك في إطار مقاربة تشاركية واقتراح الحلول لدعم وتطوير السياسات العمومية بما يضمن تحسين مكانة المرأة ووقايتها من جميع أشكال التمييز الموجهّة ضدّها.

5. مواصلة توسيع إدراج أهداف ومؤشرات تراعي النوع الإجتماعي في برامج المهمة وإحكام متابعة ملاءمتها وتكاملها.
6. الشروع في التفكير في انخراط الوزارة في إرساء مبدأ الترقية حسب الجدارة دون تفريق بين الجنسين.

II. البرامج

البرنامج 1 :الديوانة

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

في إطار تفعيل الهدف الخامس من خطّة التنمية المستدامة لسنة 2030 للأمم المتّحدة والمتعلق بتكافؤ الفرص بين الجنسين، وكذلك الإعلان المشترك للمنظمة العالمية للتجارة لسنة 2017 الذي ينصّ على تعزيز دور المرأة في سياسات التجارة الشاملة، أقرّت جميع إدارات الديوانة حول العالم عبر مجلس التعاون الجمركي للمنظمة العالمية للديوانة، من خلال إعلانها المشترك عن الدور المحوري الذي تلعبه الديوانة في خلق مناخ إقتصادي سليم يضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين.

وحيث أن الإدارة العامّة للديوانة التونسية وبصفتها عضو بالمنظمة العالمية للديوانة تبنت سياسة عدم التمييز فيالجنس والعرق أو أسباب أخربعلى النحو المنصوص عليه فيقوانين مكافحة التمييز. كما انخرطت في إتباع سياسة تقوم على معاملة عادلة لجميع موظفي الجمارك على أساس الأداء ومنح الفرص نفسها للجميع من حيث التعيين والترقية والراتب والمزايا والإجراءات التأديبية وإنهاء الخدمة والتسريح. وفي هذا الإطار، تعمل الديوانة على تجاوز الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بهدف تحقيق:

- المساواة في العمل والأجور ،
- التوازن بين العمل والحياة والتطوير الوظيفي،
- الصحة والسلامة وغياب العنف،
- الحكم والقيادة

2 - الإشكاليات ذات الأولوية:

تبين النتائج الأولية للإحصائيات محدودية عدد النساء المباشرات بالإدارة العامة للديوانة مقارنة بعدد الرجال (15.7%من جملة الأعوان) مما يقلص من نسبة تواجدهن بمواقع صنع القرار ومشاركتهن عموما بكل الأنشطة التكوينية وستعمل المصالح المعنية على البحث والوقوف عند الإشكاليات الحقيقية وراء هذا التشخيص المبدئي.

كما بينت المعطيات الأولية وجود نسبة كبيرة من الدورات التكوينية في الإختصاصات الميدانية "ذات الخطورة" الموجهة للحرس الديواني وإدارات المراقبة، لا تستقطب العنصر النسائي على غرار سياقة الدراجات النارية، السياقة السريعة للسيارات، مرافقي الأنياب، الأشعة، البحرية، الأسلحة ...

كما لوحظ في هذا الصدد، النقص في إقبال العنصر النسائي على المشاركة في الدورات التكوينية التي تتجاوز مدة تنفيذها أكثر من يوم لغياب توفير الإعاشة والنقل على المستوى المركزي والجهوي مما يقلص من حظوظ العنصر النسائي في المشاركة.

ويحرص برنامج الديوانة حاليا على تجاوز الفوارق المسجلة في مجال المساواة و تكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال تحليل الأسباب أو الإشكاليات التي يتعين معالجتها.

كما يحرص برنامج الديوانة على التطوير الوظيفي والتوزيع العادل لمواقع القيادة وأخذ القرار وإعطاء الأولوية لمحوري " التوازن بين العمل والحياة والتطوير الوظيفي" و "الحكم والقيادة" خلال السنوات القادمة على إعتبار أنّهما من أهمّ الركائز التي ستمكّن من التشريك الفعلي للمرأة في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبط وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

3- تحديد الهدف المتعلق بالحد من الإشكالية المطروحة:

ولتحسين نسبة تمثيلية المرأة، تمّ تحديد هدف إستراتيجي خاص بالنوع الإجتماعي بإطار أداء برنامج الديوانة مع تحديد مؤشّري قيس أداء كما هو مبين بالجدول التالي:

الهدف:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة النساء من التكوين المستمر	نسبة	%14	%16	%17	% 18
نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار	نسبة	%11	%13	%15	%16

4- التحليل:

✓ المؤشر1.5.1 نسبة النساء من التكوين المستمر:

يمكّن هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة، ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدّد للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل، أخذا بعين الإعتبار نسبة الأعوان لكل جنس.

وحيث تمثل نسبة النساء 15.7% من العدد الجملي للأعوان، فقد تمّ تحيين القيم المنشودة لسنوات 2023، و2024 كما هو مبين بالجدول أعلاه بالإستناد على القيمة المنجزة خلال السداسي الأول لسنة 2022 والذي بلغت فيه نسبة مشاركة النساء في التكوين 16.8% مع تحديد نسبة 18 % بالنسبة لسنة 2025.

✓ المؤشر 2.5.1 : نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار:

يمكّن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع اتخاذ القرار بخطة قيادية كمدير أو رئيسة مكتب والذي يتمّ إحتسابه بمقارنة عدد النساء اللاتي تم تعيينهن كمديرة إدارة أو رئيسة مكتب بالعدد الجملي للخطط القيادية.

وقصد ضبط تقديرات على أسس علمية صحيحة يتوجه مزيد التعمق في تحليل المعطيات وتوزيع الأعوان حسب الأقدمية والمستوى التعليمي والرتبة حسب منظور مقاربة النوع الإجتماعي.

هذا، وفي انتظار ذلك، فقد تمّ تحديد تقديرات سنوات2023، و2024 بزيادة نسبة 2% لتبلغ القيمة المنشودة للمؤشر في موفى 2025 نسبة 16%.

5- خطة العمل :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
الهدف : تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل	**نسبة النساء من التكوين المستمر**	**16%**	**تنمية القدرات:** تدعيم نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية في مختلف الإختصاصات.	

المسؤوليات	**نسبة النساء بمواقع اتخاذ القرار**	**%13**	**تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة**	

فتح باب الانتداب مع تعزيز حصة العنصر النسائي بما يمكّن من التشبيب في الإختصاصات الميدانية بالتكوين.

مزيد ملائمة البرمجة التنفيذية للتكوين مركزيا ودعم المراكز الجهوية للتكوين بيداغوجيا ولوجستكيا بما يتماشى والظروف الإجتماعية والإلتزامات العائلية وذلك خاصة بتقريب التكوين لهن.

تمكين المدرسة الوطنية للديوانة من الإستقلالية المالية حتى تستطيع التكفل بالجوانب اللوجستكية المرتبطة بالتكوين مثل الإقامة و الإعاشة.

البرنامج 2 :الجباية

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

عند تحليل واقع القطاع، تم الوقوف على ارتباط التقدم في المسار المهني والترقيات بمدى الإنخراط الدوري في الحركة العامة للأعوان وما يقتضيه ذلك أحيانا من ضرورة تغيير مكان الإقامة وهو ما يمثل عائقا اجتماعيا هاما بالنسبة للنساء وخاصة المتزوجات منهن بالنظر إلى ارتباطاتهن العائلية.

كما لوحظ أن النقص في توفير الحماية للإطارات من النساء اللاتي يقمن بمعاينات ميدانية خاصة بالمناطق ذات الخطورةيمكن أن يؤثر في مستوى إقبال النساء على هذا النوع من المهام.

2 الإشكاليات ذات الأولوية:

تبين الإحصائيات الأولية، أن نسبة تواجد النساء في الخطط القيادية مقارنة بالرجال ضعيفة، حيث أنها لا تتجاوز 12 %سنة 2022 رغم أن النساء يمثلن 42% من مجموع الإطارات من الصنف أ1، وسيتم في الفترة القادمة التعمق في دراسة الموضوع بالإعتماد على إحصائيات أكثر تفصيل والوقوف عند الإشكاليات الحقيقية المتسببة في هذه الفجوة الجندرية المسجلة.

3- تحديد الهدف المتعلق بالحد من الإشكالية المطروحة:

يعمل برنامج الجباية على تجاوز الإشكاليات التي تم رصدها في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال من خلال ضبط هدف يتعلق بـ: " تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات" ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشر يتعلق بنسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار.

حيث يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية/ إدارة المؤسسات الكبرى/ إدارة المؤسسات المتوسطة/ وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية / مركز جهوي لمراقبة الأداءات/ خلية المراجعة الجبائية/ مكتب مراقبة الأداءات.

الهدف:تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات.					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر:نسبة النساءفي مواقع اتخاذ القرار	%	12	14	16	18

4- التحليل:

بناء على ضعف نسبة تمثيلية النساء في سلسلة تحمل المسؤوليات، رغم أنهن يمثلن حوالي نصف عدد الإطارات من صنف أ1إلى حدّ سنة 2022، وحيث تتجاوز نسبة مشاركة النساء 50% من مجموع المنتفعين ببرنامج التكوين للتأهل لخطة رئيس مكتب مراقبة الأداءات في حين أنهنّ لا يمثلن سوى 9% من مجموع رؤساء المكاتب، يعتزم برنامج الجباية العمل على تدارك هذا الخلل الهيكلي في قادم السنوات بالرفع في نسبة مشاركة العنصر النسائي في سلسة

5- خطة العمل :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
الهدف : تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار	14	القيام بدراسة معمقة لتشخيص أسباب التباين المسجل في تحمل المسؤوليا ت القيادية عن طريق إعداد إستبيانات لإستطلاع الرأي.	

البرنامج 3 :المحاسبة العمومية

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

يفسر إهتمام الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص بمراعاة النوع الاجتماعي بوعيها بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء وتكريسها للحقوق والحريات الفردية لإطاراتها وأعوانها.

حيث يضم برنامجالمحاسبةالعمومية 6202 عون وإطار ينقسمون إلى2847 امرأة و3355 رجل وتمثل بالتالي نسبة النساء 46% من جملة الأعوان والإطارات.

وتتقلد النساء ببرنامج المحاسبة العمومية الخطط القيادية التالية:

- رئيسة وحدة (بمنح وامتيازات مدير عام): 03 نساء من جملة 07 خطط.
- أمينة مال جهوية: 06 نساء من جملة 28 خطة أمين مال جهوي.
- أمينة مصاريف لدى الوزارات: 04 نساء من جملة 07 خطط.
- قابضة مالية: 108 قابضة مالية من جملة 368 خطة قابض مالية.
- محاسب لدى مؤسسة عمومية: 224 خلية محاسبية تشرف عليها نساء من جملة 414 خلية محاسبية.

وتمثل نسبة النساء اللاتي تتقلدن خطط قيادية خلال سنة 2021 نسبة44.5 %من جملة الإطارات الذين يتقلّدون خطط قيادية بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص. وترجع هذه النسبة الهامة الى أن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص تعوّل على مجهود العنصر النسائي المباشر حالياوتحفزه على تقلّد مثل هذه الخطط باعتماد الآليات المناسبة كالمشاركة في الدورات التكوينية.

2- تحديد الهدف المتعلق بالحد من الإشكالية المطروحة:

ولتقييم مدى مراعاة برنامج المحاسبة العمومية للنوع الإجتماعي تمّ وضع هدف استراتيجي لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي يتم قيسه بمؤشر أداء كيفما هو مبيّن بالجدول التالي:

الهدف :تكافؤ الفرص بين النساء والرجالفي تحمل المسؤوليات					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	نسبة	%21.4	%25	%28	%32

3 - التحليل :

تمّ ضبط هدف استراتيجي عنوانه تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات لبرنامج المحاسبة العمومية غايته ارساء مناخ يقوم على تشريك المرأة في رسم التوجهات العامة للإدارة. ويمكن هذا الهدف من التعرض لمدى تمثيلية النساء في المناصب القيادية لمختلف المراكز المحاسبية التابعة للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص مقارنة بالرّجال.

✓ - المؤشر: نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية

يمكّن هذا المؤشر من معرفة نسبة النساء اللاتي تشرفن على أمانات مال جهوية بمختلف ولايات الجمهوية حيث تشرف 06 نساء على أمانات مال جهوية إلى حدود سنة 2022 من جملة 28 إطار يشرفون على 28 أمانة مال جهوية.

وعلى الرغم من أنّ النساء اللاتي تتقلدن خطط قيادية خلالسنة 2021 نسبة44.5 %من جملة الإطارات الذين يتقلّدون خطط قيادية بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلا أنّ نسبتهن في الإشراف على أمانات مال جهوية تعتبر محدودة.

4- خطة العمل :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطةوغيرها)	مصدرالاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات	نسبة النساء المشرفات على أمانات مال جهوية	%25	دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية و إعداد الحسابات العمومية. -تنشيط و تنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي	-

الإشكاليات والمقترحات :

تتمثل أهم الصعوبات في الإلتزامات العائلية والإجتماعية للنساء، حيث نلاحظ تقاطع ما بين رغبة النساء بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص في تقلّد خطة قابض أو محاسب مؤسسة عمومية وبين التزاماتهن الإجتماعية، باعتبار أنّ مثل هذه الخطط تستوجب تفرّغا للعمل المحاسبي و تغييرا لمركز العمل حسب مواعيد دورية في نطاق حركة سنوية وذلك طبقا لصيغ تضعها مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص للغرض.

ويتّجه الإقتراح إلى إعادة النظر في إعتماد التوقيت المرن للعمل بهدف تحسين الأداء الفردي للنساء وبالتالي الرفع من نجاعة عملهنّ.

البرنامج 9 :القيادة والمساندة

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

وعيا منها بالدور الكبير والمسؤولية الهامة التي يقوم بها النساء والرجال لتوفير أحسن الخدمات الممكنة لمنظوري الإدارة، تولي وزارة المالية أولوية مطلقة وأهمية استراتيجية لتحسين التصرف في مواردها البشرية وتوفير فرص متكافئة بين النساء والرجال وبين المصالح المركزية والجهوية، حيث تمّ إحداث لجنة فنية منبثقة عن لجنة القيادة تتولى تشخيص الوضع الحالي لتواجد النساء في مواقع اتخاذ القرار ومرافقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف المسارات.

وفي إطار إدراج المقاربة تبينت العديد من الإشكاليات التي تتطلب دراسة وحلا لضمان تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية وهو ما تؤكده الإحصائيات الأولية حيث تمثل نسبة النساء اللاتي يتقلدن خطة مديرة عامة (أو ما يعادلها) 34.61%مقارنة بالعدد الجملي للمديرين العامين.

2- تحديد الهدف المتعلق بالحد من الإشكالية المطروحة:

الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة

في إطار العمل على تحقيق الهدف المتمثّل في "تحسين التصرّف في الموارد البشرية" تعمل مهمة المالية على دعم تواجد المرأة بمواقع المسؤولية وأخذ القرار وباللجان المحدثة بوزارة المالية كما تحرص على الرفع من تمثيلية المرأة في مجال إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية.

وبناء على ماسبق سيتم الإعتماد على ثلاث مؤشرات مراعية للنوع الإجتماعي:

المؤشر الثاني: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية،

المؤشر الثالث: نسبة تواجد المرأة باللجان،

المؤشر الرابع: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية

✓ المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:

يهدف هذا المؤشر إلى تفعيل مبدأ المساواة بين المرأة والرجل من خلال العمل على الترفيع في نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية وخاصة منها في مواقع المسؤولية وأخذ القرار وعلى المستوى الجهوي.

تحليل وتوضيح انجازات وتقديرات المؤشر.2.1.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:

مؤشر قيس الأداء		الوحدة	الإنجازات		تقديرات		
			2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر الثاني 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		%	39	40	42	44	46
المؤشر الفرعي الأول 1.2.1.9: نسبة تسمية المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار		%	33	32	33	35	38
المؤشر الفرعي الثاني 2.2.1.1.9: نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي	على المستوى المركزي	%	44.5	44	45	46	48
	على المستوى الجهوي		13	18.5	25	30	35

نلاحظ أن نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية في نسق تصاعدي وذلك لوجود إرادة لتسمية المرأة في الخطط الوظيفية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القاعدة من الإطارات النسائية من أصحاب الشهائد العليا والمؤهلين للتسمية في الخطط الوظيفية هي بدورها في ارتفاع متواصل بإعتبار أن نسبة الإنتدابات من هذه الفئة تصل إلى حدود 90%،

كما يلاحظ أنّ نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار شهد تراجعا طفيفا ويعزى ذلك إلى الإرتفاع النسبي في تسمية الرجال بهذه الخطط،

وبالنسبة لتواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي فإنّه يلاحظ أنّ نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي في نسق تصاعدي ويفسر ذلك بوجود إرادة من الإدارة في دفع نسق تسمية الإطارات النسائية في الخطط الوظيفية وخاصّة منها على المستوى الجهوي ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بتواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي.

✓ المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان:

تحليل وتوضيح انجازات وتقديرات المؤشر.3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديـــرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر الثالث: 3.1.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان	%	-	40	42	43	45

بالنسبة للمؤشر الخاص "بنسبة تواجد المرأة باللجان" والذي سجل خلال سنة 2022 نسبة إنجاز تقدر بـــ40 % إلا أنه لا يعكس بصورة واضحة نسبة تواجد المرأة في اللجان الجهوية كما أنه لا يمكن من تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الإطارات النسائية في معالجة الملفات المعروضة على أنظارها خاصّة إذا ما تمّ تحليل هذا المؤشر من حيث طبيعة اللجنة (قارة أو مؤقتة، مركزية أو جهوية) ومن حيث مشمولاتها ومهامها سواء كانت ذات طابع تقني أو فني والذّي من شأنه أن يعكس تطور قدرات المرأة المهنية في مختلف مجالات قطاع المالية خاصة وأن معظم هذه اللجان تتواجد على المستوى المركزي كما أن هذه النسبة لم تشمل تمثيلية المرأة في مختلف اللجان على المستوى الجهوي.

وفي هذا الإطار، سيتم السعي للتنسيق مع مختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية قصد متابعة إعداد المقرارات المتعلّقة بتركيبة اللجان المحدثة والمهام المسندة لها خاصة على مستوى الجهات حتّى يتسنّى إعداد الإحصائيات الخاصّة بنسبة تواجد المرأة صلب هذه اللجان وتحليل هذا المؤشر وتنزيله على المستوى الجهوي وإتخاذ الإجراءات التعديلية الضرورية.

✓ المؤشر 4.1.9:تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية

تمكّن متابعة هذا المؤشر من وضع آليات لدعم دور المرأة ممثلة وزارة المالية في الدفع الإيجابي للدورة الإقتصادية من خلال تمثيليتها بمجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية وذلك بالعمل على إقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بينهما لعضوية مجالس الإدارة.

✓ المؤشر 4.1.9: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	%	-	%31.8	%33	%35	%37

وقصد تحسين تمثيلية المرأة سيتم إعداد دراسة للتدقيق في مدى تقدم وزارة المالية في تحقيق مقاربة النوع الإجتماعي من خلال تحليل الاحصائيات واستخراج الفوارق إن وجدت واقتراح التدابير اللازمة لإرساء تكافؤ الفرص والتعيين حسب الجدارة.

3- خطةالعمل :

الأهداف	المؤشرات		تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطةوغيرها)	مصدرالاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
تحسين التصرّف في الموارد البشريّة	المؤشر الثاني 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		42%	تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التسمية في الوظائف العليا (المنشور المتعلق بإجراءات التعيين في الوظائف العليا). - القيام بدراسة إحصائية حول تواجد المرأة في مواقع أخذ القرار. - القيام بدراسة حول التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي والجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة	-
	المؤشر الفرعي الأول1.2.1.9: نسبة تسمية المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار		33%		-
	المؤشر الفرعي الثاني 2.2.1.9: نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية على المستويين المركزي والجهوي	على المستوى المركزي	%45		-
		على المستوى الجهوي	%25		
	المؤشر الثالث: 3. 1.9نسبة تواجد المرأة باللجان		%42	متابعة دورية تواجد المرأة في تركيبة اللجان	

	المؤشر الرابع 4.1.9: تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية	**%33**	- إقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في عضوية مجالس الإدارة تطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بلجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين مثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين المحدثة كل سلطة إشراف.	